تَيسِيراتٌ لُغَوِيَّة

بقلم

الدكتور شوقي ضيف



دار المعارف

الناشر : دار المعارف - ١١١٩ كورنيش النيل - القاهرة ج . م . ع .

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

هذه تيسيرات فى جوانب من استعمالات اللغة وقواعد العربية رأيت أن أعرضها على الكتّاب والقرّاء، حتى أنحّى عن طريقهم ما قد يظنونه إزاء بعض الصيغ من انحراف عن جادّة العربية وقواعدها السديدة. والصيغُ والاستعمالات فى الكتاب موزعة على ثلاثة أقسام: قسم يتناول بعض القواعد تصحيحًا وتبيينًا، وقسم يتناول بعضَ تعبيرات يظن أن بها شوبًا من خطأٍ وهى بريئة منه، وقسم يعرض بعض ألفاظ دارجة تمتّ إلى الفصاحة بعرق أصيل.

وأول ما عرضت فى القسم الأول: تبادل اللزوم والتعدى فى الفعل الثلاثى الواحد إذا استلزمت ذلك حاجة علمية أو بلاغية. وأوضحت أن الفعل الثلاثى المبنى للمعلوم يستغنى بمادته عن فاعله باطراد فى أفعال الاستثناء والتعجب. وأفعال: قلما وكثرما وطالما. والفعل الأول فى باب التنازع. كما أوضحت أن الفعل المبنى للمجهول يستغنى بمادته عن نائب الفاعل إذا لم يذكر معه مفعول به وتلاه ظرف غير متصرف أو جار ومجرور.

ووجدت اضطرابًا بين الباحثين فى أفعال المطاوعة القياسية تارة بالزيادة وتارة بالنقص، فبينت أن لها أربع صيغ لا تتعداها. وتحدثت عن الجموع وأوضحت أنها جميعا لمطلق الجمع قلة وكثرة مع شمولها لاسمى الجمع والجنس الجمعى، وحاولت تحرير قياسية الغالب من جموع التكسير فى قرارات مجمعية سابقة.

ونظرت فى قياسية جمع الجمع، ولاحظت أن الجمع السالم مذكرًا ومؤنثًا لا يدخلان فى هذا القياس، وأن القياس ينصبّ فقط على جمع التكسير، فهو وحده الذى ينقاس جمعه عند الحاجة جمع تكسير ثانيًا أو جمع مؤنث سالمًا.

ونظرت فى فكرة التضمين التى فسر بها نحاة البصرة ما ذهبوا إليه من أن لكل حرف جر معنى وَضْعِيًا خاصًا، إذ رأوا أن فعلا متعديًا بحرف جر قد يتركه إلى حرف جر يتعدى به فعل آخر، فقالوا إنه ضُمِّن معناه، وبالمثل رأوا أن فعلا متعديًا بنفسه قد يتعدى بحرف يتعدّى به فعل

آخر فقالوا أيضًا إنه ضُمِّن معناه، أى أن الفعل فى الحالين أُشرب معنى فعل آخر فأخذ حكمه فى التعدى بنفس حرفه. ولما كان هذا التصور يُحْوِج فى أحوال كثيرة إلى تكلف شديد رأيتُ الأخذ فى حالتى الفعلين السالفين برأى الكوفيين، وهو أنابة حروف الجر بعضها عن بعض فى حالة الفعل الأول قياسًا على الاستعمالات اللغوية المأثورة. أما فى الحالة الثانية وهى التى تُلْحَقُ فيها حروف الجر ببعض الأفعال المتعدية فإنها تعد حروفًا زائدة. وبذلك تلغى فى الحالتين جميعًا فكرة التضمين وما يجرُّ إليه أحيانًا من التكلف الشديد.

ولاحظت خلطًا بين صيغ أسماء المبالغة وصيغ الصفة المتشبهة، فميَّزت صيغ كل نوع، وأفردتها على حدة حتى لا يمسها الاختلاط أبدًا. وأضفت إلى صيغ الأفعال المذكورة عند سيبويه - وهى اثنتا عشرة - صيغةً كانت أمثلتها نادرة فى القديم، وتستخدم الآن بكثرة، وهى صيغة تمفعل فى مثل: تمخطر - تمرجح - تمعظم - تمعلم.

وكان المجمع قد اتخذ قرارين بخروج صيغة «ماذا» فى الاستفهام عن الصدر وبتسويغ أساليب فى ظاهرها خروج أسماء الاستفهام عن صدارتها، وقد أوضحت مراد النحاة بصدارة الاستفهام، كما أوضحت ما فى القرارين المذكورين من خطأ، إذ المراد بالصدارة أنها لا تعرب مع ما قبلها، إنما تعرب مع ما بعدها فى داخل جملتها، وأن ما قبلها من أفعال وغير أفعال لا يعمل فيها البتة. ومثلها فى ذلك أسماء الشرط جازمة وغير جازمة.

وكان قد شاع فى الصحف تسكين أواخر الأعلام المتتابعة مع حذف كلمة «ابن» فيقال مثلا: «تحدث أحمد حسن على» وفى أثناء دراسة لجنة الأصول للموضوع قدمت إليها مذكرة تحمل من كتب النحو والقراءات ما يسوِّغ ذلك إذ رجعت إلى سيبويه وغيره من القدماء فوجدتهم يشيرون إلى تسكين العرب أحيانًا للحركة الإعرابية، وكذلك رجعت إلى قراءات الذكر الحكيم فوجدت بها صورًا مختلفة من تسكين الحركة الإعرابية، ورأيت فى ذلك كله رخصة لتسكين الأعلام المتتابعة فى الكلام مع حذف كلمة «ابن». وتعرب الصيغة تقديرًا مثل كلمة واحدة رفعًا ونصبًا وجرًّا.

وأضفت إلى ما تقدم جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بنعت المضاف مثل وكيل أول الوزارة. وعادة يضع النحاة لفظتى غير وسوى فى باب الاستثناء، ويعربونها مستثنيين، مع أن ما يُضافان إليه هو المستثنى فى مثل: «قام القوم غير - أو سوى - زيد» فزيد هو المستثنى فعلا، ولذلك أخرجتها من باب الاستثناء وأعربتها - فى مثل الصيغة السالفة - حالاً أخذًا

برأى أبى على الفارسى الإمام النحوى، المشهور. وكل التصحيحات السالفة للقواعد أقرها مجمع اللغة العربية فى مؤتمرات له مختلفة.

وفى القسم الثانى من الكتاب أوضحت جواز مجىء فعل الشرط ماضيًا بعد «مهما» فى مثل: «مهما كان عمله يحسنه - مهما شاء يفعل - مهما كلفته يعمل» وكان قد توهم بعض الباحثين أن فعل الشرط مع «مهما» لابد أن يكون مضارعًا، وهو توهم غير صحيح بشهادة أبيات فى الشعر القديم. ومثل ذلك ما يتبادر لبعض الباحثين من أن « بينما » لا تأتى إلا فى صدر جملتيها، ولا يصح أن تتوسط بينهما، وتوسطها سائغ ولا غبار عليه. ويكثر فى لغة الصحف العصرية حذف حرف العطف بين كلمتين مثل: «قطار القاهرة - أسوان» ولهذا الاستعمال أمثلة خُرِّجَتْ منه فى بعض آى الذكر الحكيم وأمثلة فى نصوص الشعر والنثر القديمين مما يشهد بجوازه. وتتصدر صيغة «ما دام» جملتيها فى تعبيرات عصرية مثل: «ما دام على مجتهدًا فى دروسه فسيكتب له النجاح» وهو تصدُّر سائغ بتقدير أن «ما» فى مثل ذلك التعبير زمانية شرطية. وتأتى «حتى» عاطفة فى بعض صيغ عصرية مع حذف المعطوف عليه مثل: «يؤمن بتقصير خالد حتى أنصاره» وهو حذف تسيغه العربية من قديم. ويكثر فى استعمالات عصرية دخول «لا» النافية غير مكررة على الخبر والنعت والحال فى مثل: «هذا العمل لا إنسانى - هى فكرة لا منطقية - صنع ذلك لا مترددًا» وهى استعمالات صحيحة تجيزها اللغة، كما تجيز لأصحاب العلم والفلسفة - عند الحاجة - أن يعدوا الكلمة المنفية بلا، والصيغة المسبوقة بما الموصولة، كلمة واحدة، ويدخلون عليها أداة التعريف: «أل» ويصوغون منها مصدرًا صناعيًّا كما صنع أسلافهم فى مثل: «اللاأدرية - الماصدق». ومما يجرى على ألسنة المعاصرين قولهم: «لم ولن أفعل - لا ولن أفعل » وهما صيغتان سائغتان مقبولتان، وكذلك يجرى على لسانهم إضافة «حيث» إلى الاسم المفرد مثل: «جلست حيث علىٍّ» ولذلك أمثلة قديمة فى الشعر والنثر. ومما سوَّغته تسهيل الهمزة فى مثل: «آيل للسقوط»، ومجىء صيغة فاعل للدلالة على التتابع والموالاة كما فى مثل دافع - ماطل - واظب، وهو إقرار لواقع الصيغة فى العربية، وسوَّغت حذف تاء التأنيث من المؤنث المجازى المصغر إذا اقتضت ذلك ضرورة علمية، كما سوَّغت النسبة إلى المثنى فى المصطلحات العلمية وأن تكون النسبة إلى نظرية النسبية نسبويًّا. وكل هذه الصيغ أقرَّها المجمع فى مؤتمرات له مختلفة.

وفى القسم الثالث من الكتاب كلمات قد يظن أنها عامية، حتى إذا عُرضت على معاجم الفصحى وقواعدها ظهر أنها تمتُّ إليها بنسب وثيق، وتنبه لذلك صفوة من علمائنا فكتبوا

مؤلفات جمعوا فيها ألفاظًا عامية كثيرة ونوهوا بفصاحتها، على نحو ما نقرأ عند محمد على الدسوقى فى كتابه: تهذيب الألفاظ العامية وأحمد تيمور فى كتابه: «معجم تيمور الكبير» وأحمد عيسى فى كتابه: «المحكم فى أصول اللغة العامية، ومحمود تيمور فى كتابه «العامية الفصحى»، وعبد المنعم سيد عبد العال فى: «معجم الألفاظ العامية ذات الحقيقة والأصول العربية»، والدكتور محمد داود التنير فى كتابه: «ألفاظ عامية فصيحة». فالقرابة وثيقة بين عاميتنا وفصحانا. وقد اخترت نحو ستين لفظة عامية أصوِّر فيها كيف أن لفظة عامية - كما يتبادر - هى فى حقيقتها فصيحة، إما أن العامية ورثتها عن الفصحى، وإما أن العامة بسليقتهم العربية الموروثة عبر مئات السنين اشتقوها أو وضعوها على هدى ما استقر فى فطرتهم من الصياغة العربية. وهى أمثلة اخترتها وقد أقرت مؤتمرات المجمع ماعرضتها منها عليها، ووراءها مئات على شاكلتها يجدها القارئ فى الكتب التى ذكرتها، وعلى غرارها كثير مما يجرى على ألسنة العامة، حتى ليظن فى كثير من الأحيان أن الحواجز بين بِنْية الفصحى وبنية العامية إنما هى أقواس وهمية. والله وَلىُّ الهدى والتوفيق.

القاهرة فى ١٥ من أكتوبر سنه ١٩٩٠م

شوقى ضيف

القسم الأول

تصحيح بعض القواعد

١ - تبادل اللزوم والتعدى
فى الفعل الثلاثى

الفعل اللازم

هو ما وليه فاعل مرفوع فقط، إمَّا على أنه قائم به مثل: حَسُنَ زيد - قَبُحَ عَمرو، وإما على أنه واقع منه مثل: قعد زيد - جلس عمرو. وسمى ابن هشام هذا الفعل قاصرًا.

الفعل المتعدى

هو ما وليه فاعل مرفوع، ومفعول به منصوب أو جار ومجرور، وهو بذلك قسمان: قسم يلى الفاعل المرفوع بعده مفعول به منصوب مثل: «كتب زيد رسالة، ظننت زيدًا مسافرًا». وقسم يلى الفاعل المرفوع بعده جار ومجرور مثل: «مر زيد بالدار - أذنت له - عكف على القراءة». وسمى بعض النحاة الفعل المتعدى واقعًا لوقوعه على ما بعد الفاعل من مفعول أو مجرور، وسماه آخرون مجاوزًا لتجاوزه الفاعل إلى ما بعده.

واختلف النحاة فى القسم الثانى من الفعل المتعدى، فبعضهم جعله قسمًا ثانيًا له كما صنعت، وبعضهم ضمه إلى اللازم، وقال إنه إما أن يكتفى بفاعل، وإما أن يُضَمَّ إلى الفاعل جار ومجرور. ورجحت الرأى الأول، لأن الفعل مع الجار والمجرور يقع على المجرور كما يقع على المفعول به، فإذا قلت مثلا: «لفظَ زيد بالكلام - لفظ زيد الكلام» كان اللفظ - أى النطق فى الجملتين - واقعًا على الكلام. فمن التحكم أن نسمى الفعل فى الجملة الأولى لازمًا وفى الثانية متعديًا، والفعلان متساويان فى المعنى. وهو ما جعلنى أضم الفعل مع الجار والمجرور إلى الفعل المتعدى، ويؤكد ذلك أنه يجوز العطف على الجار والمجرور مع الفعل بالنصب، كما قال ابن جنى، فيقال: مررت بزيد وعَمْرًا، ورغبت فيه وجعفرا، ونظرت إليه وسعيدا. وبذلك يكون الفعل المتعدى قسمين: قسمًا يتعدى بنفسه أومباشرة، وقسم يتعدى بواسطةٍ أى بحرف الجر. ويتضح ذلك فى فعل، «ذهب زيد» اللازم، فإنك إذا أردت أن تحوِّله من باب اللزوم إلى باب التعدى كنت بالخيار، إما أن تقول: «أذهب زيد عمرًا» وإما أن تقول: «ذهب زيد بعمرٍو». وقد يقال إن الباء فى الجملة الثانية تفيد معنى «مع» أو معنى المصاحبة، وهو ما لا تفيده الجملة الأولى،

وينقض هذا الفهم قوله عز شأنه فى سورة البقرة: ﴿ذَهَبَ اللهُ بِنُورِهِمْ﴾. وهى قاعدة لا تتخلف أن الفعل المتعدى كما يقع على المفعول به يقع على المجرور دائمًا أبدًا.

تحويل الفعل اللازم إلى فعل متعد بنفس صيغته

يكثر فى العربية كثرة مفرطة أن يتحول الفعل اللازم إلى فعل متعد له مفعول به بنفس صيغته، وسمى ذلك ابن جنى فى كتابه الخصائص «تسوية بين المتعدى وغير المتعدى» وساق منه سبعة وعشرين فعلًا، وهذا بيانها كما جاءت عنده:

«غاض الماء وغِضْته – وجبرتْ يدُه وجَبرتها – وعمر المنزلُ وعَمرتُهُ – وسارت الدابةُ وسرتها – ودان الرجلُ ودِنْته – وهلك وهلكته – وهبط وهبطته – ورَجَنَتْ الدابة بالمكان (إذا أقامت فيه) ورَجَنْتُها – وعاب الشيءُ وعبته – وهجمت على القوم وهجمت غيرى عليهم – وعفا الشيءُ (كثر) وعفوته كثَّرته – وفغَر فوه وفغر فاه – وشَحا (فتح) فوه وشحاه – وعَنِمتْ يده وعثمتها أى جبرتها على غير استواء – ومدَّ النهرُ ومددته – وسَرَحَت (رعت) الماشيةُ وسرحتها – وزاد الشيءُ وزدته – وذرا الشيءُ وذَرَوْته (طيَّرته) – وخسف المكانُ وخسفه الله – ودلع لسانَهُ ودلعه زيد (أى أخرجه) – وهاج القوم وهاجهم زيد – وطاخ الرجلُ وطِخْته أى لطخته بالقبيح – ووفَر الشيءُ ووفرته – ورفع البعيرُ فى السير (بالغ) ورفعته – ونفى الشيءُ أى بَعُد ونفيته – ونَكزتِ البئرُ ونكزتها أى أقللت ماءها – ونَزفتِ الدماءُ ونزفتها.

ونسوق بجانب هذه الأفعال التى ذكرها ابن جنى أفعالا مماثلة ليتضح مدى صنيع العربية فى التحول بالفعل اللازم إلى فعل متعد بنفس صيغته. فمن ذلك: «أتى القومُ وأتاهم – أكرَ البئرُ وأكرها أى حفرها – بتَّ الحبلُ وبته أى قطعه – برد الماءُ وبرده – وبرع زيدٌ وبرعه عمرو – وبلغ الأمرُ وبلغه – وثَمِل الماءُ فى الحوض وثمله أى أبقاه – وحذر زيدٌ وحذره عمرو – وحرَّ الماءُ وحره أى سخنه – وحَسر الكمُّ وحسره أى كشفه – وحشَد القومُ وحشدهم – وحاش زيدٌ وحاشه أى أفزعه – وخضب الشعرُ وخضبه – وخاس زيدٌ وخاسه أى أذله – ورعت الماشيةُ ورعاها – ورَغِم زيدٌ ورغمه أى أذله – ورفتَ الإناءُ ورفته أى كسره – وسفح الدمُ وسفحه – وفطر الشيءُ وفطره أى شقه – وقطر الماءُ وقطره – ولزم العملُ ولزمه – ونبط الماءُ ونبطه أى أظهره – ونشف الشيءُ ونشفه – ونضرَ الشيء ونضره أى حسَّنه – ونقص الماءُ ونقصه – وهزل الفرسُ وهزله أى أضعفه – ووقف العملُ ووقفه – ووهجت النارُ ووهجها أى أوقدها – ووهن زيدٌ ووهنه».

ولم يقف النحاة من قديم فى تعدية الفعل الثلاثى اللازم عند هذه الصورة والنظر فى قياسها اكتفاء بأن تعديه ينقاس – كما هو معروف – بزيادة همزة أفعل عليه مثل: «خرج زيد وأخرجه» وبتضعيف وسطه مثل: «فرح زيد وفرَّحه» وبزيادة ألف المفاعلة مثل: «جلس زيد وجالسه» وبصوغه على استفعل للطلب وللصيرورة مثل: «نبط الماءُ واستنبطه». وأرى أن تضم إلى هذه الصور الأربع القياسية فى تعدى الفعل الثلاثى اللازم جواز تعديه بنفس صيغه التى أوضحناها مع تقييد ذلك بأن تتطلبه – أو تستلزمه – حاجة علمية أو بلاغية. وقد عدَّى شوقى فعل فاه بمعنى نطق – وهو فعل لازم ويتعدى بالباء – فى قوله مقدسا وطنه:

أديرُ إليك قبل البيت وَجْهى   إذا فُهْتُ الشهـادةَ والمتـابـا

التسوية بين الأفعال المتعدية بواسطة حرف جر والمتعدية مباشرة

ذكرنا آنفًا أن الأفعال المتعدية قسمان: قسم يتعدى بواسطة حرف جر، وقسم يتعدى بنفسه مباشرة. ويكثر فى العربية أن يجتمع فى الفعل الثلاثى الواحد القسمان معًا، كأن يقال مثلا: «نزل زيد المكان – نزل زيد بالمكان» فمدلول الجملتين واحد، والفعل فيهما واقع على «المكان» ولا فرق بين الجملتين فى شيء، مما جعل بعض النحاة يسمى كلمة «بالمكان» المكونة من جار ومجرور فى الجملة الثانية: «نزل زيد بالمكان» مفعولاً به بالحرف أو بحرف الجر. وكأن هذه التعدية بحرف الجر تماثل تعدية اللازم بالهمز أو التضعيف، فما تقوله فى تعدية الفعل اللازم فى مثل: «خرج زيد وأخرجه عمرو» تقوله فى التعدية بحرف الجر: «خرج زيد وخرج عمرو به» فالفعل يتجاوز فى الصورتين فاعله إلى ما وراءه من مفعول به منصوب ومفعول به مجرور بحرف الجر. وهذا إنما يقال فى تحليل صيغة «خرج زيد بعمرو» أما فى إعرابها للناشئة فتعرب كلمة «بعمرو» جارًّا ومجرورًا متعلقين بالفعل «خرج» تيسيرًا عليهم وتخفيفًا. ونحن نسوق طائفة من الأمثلة لتعدى الفعل الثلاثى بواسطة حرف الجر تارة، وبنفسه مباشرة تارة ثانية، لتتضح هذه الظاهرة فى العربية وضوحًا بيِّنًا.

«بحث فى الموضوع وبحثه – جَحد بالدين وجحده – حَفل بالشيء وحفله – حَلُم بالشيء وحلمه – خشى من زيد وخشيه – خفَر بالعهد وخفره – درى بالشيء ودراه – دان له ودانه – رضى به وعليه وعنه ورضيه – رقم على الصفحة ورقمها أى كتبها – سلك بالطريق وسلكه – شكر له وشكره – شكا من الداء وشكاه – صدف عن الشيء وصدفه – صعد فى

السلم وصعده – ضلَّ عن الطريق وفيه وضله – ضم من ماله وضمه – عدَّ له وعده – عاد إليه وعاده – غض من بصره وغضه – غفر له وغفره – غفل عن الشيء وغفله – قبض على النقد وقبضه – قدح بالزند وقدحه – قذف بالحجر وقذفه – لغز فى أبياته ولغزها – كال له وكاله – مد فى سيره ومده – ملَّ عن الشيء وملّه – مكر به ومكره – نصح له ونصحه – نظر إليه ونظره – نصَّ على الشيء ونصه – نقط على الحرف ونقطه – نأتْ عنك ونأتك – هد فى الحائط وهده – هرج فى النوم وهرجه أى كثره – هزَّ بالشيء وهزه – همز فى الكلام وهمزه أى أكثر منه – وشى بالكلام ووشاه أى افتراه – وصل إلى المكان ووصله».

ومعاجم اللغة تكتظ بكثير من نظائر هذه الأمثلة للفعل الثلاثى المتعدى بصيغة واحدة، تارة بواسطة حرف الجر، وتارة مباشرة بدون واسطة.

وإنما ذكرنا هذه الطائفة من الأمثلة ليتضح مدى التواصل بين هاتين الصورتين للفعل الثلاثى المتعدى، وأن اللغة لم تضع بينها أسوارًا حادة، كما تبادر إلى بعض النحاة من القدماء والمحدثين. ومعروف أن النحاة البصريين توقفوا إزاء أفعال يكثر دورانها فى العربية متعدية بنفسها، وإذا وجدوا لها أمثلة قرآنية أوغير قرآنية تتعدى فيها بواسطة حرف الجر، قالوا إن ذلك حادث فى استخدامها، وسوَّغه أن الأفعال فى تلك الأمثلة ضُمِّنَتْ – فى رأيهم – معانى أفعال أخرى تتعدى بنفس الحروف، وخالفهم الكوفيون فقالوا إن تلك الحروف الداخلة على مفاعيل الأفعال المتعدية حروف جر زائدة.

وتوقف النحاة البصريون أيضًا إزاء أفعال يكثر دورانها فى العربية متعدية بواسطة حرف الجر، إذ وجدوا لها أمثلة قرآنية وغير قرآنية تتعدى فيها بنفسها مباشرة بدون واسطة، فقالوا إن ذلك أيضًا حادث فى استعمالها، ولم يستطيعوا النفوذ إلى تعليل لهذا النوع أو ما يشبه التعليل، فقالوا: إن المجرور نصب بإسقاط الجار توسعًا، إما على المفعولية، وإما على التشبيه بالمفعول به، وإما بنزع الخافض. وَحَقًّا ذكروا التضمين هنا، ولكن مع أمثلة قليلة – كما سنرى – ولم يعمموه على نحو ما عمموه مع الأفعال المتعدية بنفسها حين تتعدى بواسطة حرف الجر. ونحن نتوقف قليلًا بإزاء التضمين وإسقاط الجار، والنصب على نزع الخافض لعله يتضح لنا استخدام العربية لصيغ البابين اتضاحًا دقيقًا.

التضمين فى الفعل الثلاثى المتعدى مباشرة

التضمين هنا هو أن يؤدى فعل متعد بنفسه معنى فعل يتعدى بحرف الجر، فيأخذ حكمه فى التعدية غير المباشرة. ونسوق شواهد لأفعال ثلاثية متعدية بنفسها استحالت متعدية بواسطة الحروف الجارة.

شـواهد

أولاً: فى القرآن الكريم

١ – قال تعالى فى سورة الأعراف: ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ الأَرْضَ مِن بَعْدِ أَهْلِهَا أَن لَّوْ نَشاءُ أَصَبْنَاهُم بِذُنُوبِهِمْ﴾. وفعل: «يهدى» متعدٍّ بنفسه، فقال النحاة إنه ضُمِّن فى الآية معنى «يتبين» ولذلك تحول مثله متعديًا بحرف جر هو: «اللام».

٢ – قال عز شأنه فى سورة إبراهيم فى إحدى القراءات: ﴿فَاجْعَلْ أَفْئِدَةً مِنَ النَّاسِ تَهْوَى إِلَيْهِم﴾. وفعل «تَهْوَى» بفتح الواو متعد بنفسه، فقال النحاة إنه ضُمِّن فى هذه القراءة معنى «تَميل» ولذلك تحول مثله متعديًا بحرف جر، هو: «إلى».

٣ – قال تعالى فى سورة الكهف: ﴿ولا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ﴾ وفعل «تعدو» فى الآية بمعنى تتجاوز، وهو متعد بنفسه، فقال النحاة إنهُ ضمن فى الآية معنى «تنبو» ولذلك تحول مثله متعديًا بحرف جر هو: «عن».

٤ – قال عز شأنه فى سورة الحج: ﴿وَمَنْ يُرِدْ فيهِ بِإِلْحَادٍ﴾. وفعل «يريد» متعد بنفسه فقال النحاة إنه ضمن فى الآية معنى «يَهُمّ» ولذلك تحول مثله متعديا بحرف جر هو: «الباء».

٥ – قال تعالى فى سورة النمل: ﴿رَدِفَ لَكُمْ﴾ وفعل «رَدِفَ» متعد بنفسه، فقال النُّحاة إنه ضُمن فى الآية معنى «اقترب» ولذلك تحول مثله متعديا بحرف جر هو: «اللام».

٦ – قال تعالى فى سورة الإنسان: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ الله﴾ وفعل «يشرب» متعد بنفسه، فقال النحاة إنه ضمن فى الآية معنى «يَرْوى» ولذلك تحول مثله متعديا بحرف جر هو: «الباء».

ثانيًا: فى النثر والشعر

ساق النحاة لتحول الأفعال الثلاثية المتعدية مباشرة إلى أفعال متعدية بواسطة الحروف الجارة أمثلة محدودة من النثر فى دعاء الصلاة والحديث النبوى، وأيضًا أمثلة محدودة من الشعر.

(أ) فى النثر

١ – دعاء الصلاة فى القيام: «سَمِعَ الله لِمَنْ حَمِدَهَ»: قال النحاة: إن «سمع» فعل يتعدى بنفسه، وقد ضُمِّن فى الدعاء معنى «استجاب» ولذلك تحول مثله متعديا بحرف جر هو: «اللام».

٢ – جاء فى حديث نبوى روى عن الرسول ﷺ: «مَنْ حلفَ على يمينٍ» وفعل «حلف يتعدى بنفسه، فقال النحاة إنه ضُمن فى الحديث معنى «جسر» ولذلك تحول مثله متعديا بحرف جر، هو: (على).

(ب) فى الشعر

١ – قال أبو ذُؤَيب الهُذَلى فى وصف سحب:

شَرِبْنَ بماء البحر ثم ترفَّعتْ ... متى لُجَجٍ خُضْرٍ لهنَّ نَئِيجُ

فقال النَّحاة إن «شربن» فعل متعد بنفسه، وضمن فى البيت معنى «روين» ولذلك تحول مثله متعديًا بحرف جر هو «الباء» ومتى فى البيت بمعنى من. والنئيج: مَرُّ السحاب السريع مع ما فيه من ضجيج الرعد.

٢ – قال الراعى

هُنَّ الحرائرُ لا ربَّاتُ أحْمِرَةٍ ... سودُ المحاجر لا يَقْرَأْنَ بالسُّوَرِ

ويروى: أخمرة جمع خمار. وأحمرة جمع حمار أى أنهن بدويات راعيات. المحاجر جمع محجر: العين.وقال النحاة إن فعل «يقرأ» متعد بنفسه، وضمن فى البيت معنى «يتبرك» ولذلك تحول مثله متعدبا بحرف جر، هو «الباء».

٣ – قال ذو الرُّمَّةِ فى وصف ناقة:

وإن تعتذرْ بالمَحْلِ من ذى ضُرُوعِها ... إلى الضَّيْفِ يَجْرَحْ فى عراقيبها نَصْلِى

قال النحاة إن فعل «يجرح» متعد بنفسه، وضمن فى البيت معنى «يعيث» ولذلك تحول مثله متعديًا بحرف جر هو: «فى». والْمَحْلُ: الجدب. ذى ضروعها: لبنها.

٤ – قال راجز من بنى ضبةَ

نحن – بنى ضَبَّة – أصحابُ الفَلَجْ ... نضربُ بالسَّيف ونرجو بالفرَجْ

قال النحاة إن فعل «نرجو» متعد بنفسه، وضمن فى البيت معنى «نطمع» ولذلك تحول مثله متعديًا بحرف جر، هو «الباء». والفلج = النصر.

تعليق على الشواهد

يلاحظ على شواهد التضمين السابقة ما يلى:

أولاً: فى الآيات القرآنية

نبدأ بالآيتين: الأولى والخامسة، لأن الحرف الذى حول الفعلين فيهما من التعدى المباشر إلى التعدى غير المباشر هو «اللام» وذكر المبرد فى كتابه المقتضب أن اللام فى الآية رقم (٥) زائدة، وحريٌّ أن تحمل فى الآية الأولى على الزيادة أيضًا، بل لعل ذلك فيها أولى وأوضح. ونقل ابن هشام فى «المغنى» عن الفراء أن «إلى» فى الآية الثانية زائدة فى قراءة من قرأ: ﴿تَهْوَى إليهم﴾ بفتح الواو. والآية الثالثة يقرنها النحاة بآية سورة النور ﴿فَلْيَحْذَرِ الذين يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ إذ يقولون إن فعل «يخالف» متعد بنفسه وضمن فى الآية معنى «يخرجون» ولذلك تحول مثله متعديًا بحرف جر، هو «عن». وذكر السيوطى فى عرضه لحرف الجر «عن» ومعانيه واستعمالاته بكتابه «الهَمْع» أن أبا عبيد اللغوى المعروف ذهب إلى جواز زيادة حرف الجر «عن» فى الاختيار مستدلا على ذلك بمجيئها زائدة فى آية سورة النور السالفة، وأوضحُ أن تحمل فى الآية الثالثة المذكورة مع الفعل «تعدو» على الزيادة لا على أن الفعل ضُمِّنَ معنى «تنبو». والآية الرابعة استشهد بها ابن هشام فى كتابه «المُغْنِى» على زيادة حرف الجر: «الباء» بين الفعل ومفعوله، ثم أضاف أنه: قيل إن الفعل فى الآية ضمن معنى «يَهُمّ» وتعبيره إزاء عرضه لهذا الرأى بكلمة قيل تضعيف له، وأنه يرجح عليه القول بأن الباء زائدة فى كلمة «بإلحاد». وذكرنا مع الآية السادسة الرأى القائل بأن دخول الباء على مفعول «يشرب جعله يتضمن معنى «يروى» وذهب ابن هشام فى كتابه «المغنى» إلى أن الباء فى الآية للتبعيض وبذلك تخلو من التضمين.

ثانيًا: فى النثر والشعر

إذا تركنا الآيات القرآنية إلى أمثلة النثر والشعر لاحظنا أن فعل «سَمِعَ» فى دعاء الصلاة، كما يأتى متعديًا بنفسه فى مثل قوله تعالى: ﴿إنا سَمِعْنَا قُرآنًا عجبًا﴾ يأتى متعديًا بواسطة اللام الجارة كما فى قوله جل شأنه: ﴿وقَالَ الذين كَفَرُوا لا تَسْمَعُوا لِهَذَا الْقُرآنِ﴾ وهو ما فات

القائلين بأن دعاء الصلاة: «سمع الله لمن حمده» فيه تضمين.

والمثال النثرى الثانى وهو الحديث النبوى «من حلف على يمين» مَثَلُ «على» فيه مثلُ «اللام» فى دعاء الصلاة، إذ ذكر السيوطى فى كتابه «الهمع» أن ابن مالك جوز زيادة «على» بين الفعل ومفعوله مستشهدا على ذلك بالحديث النبوى المذكور. وحملُها على الزيادة فى الحديث أولى وأوضح من حمل «حلف» على معنى «جسر» الذى لا يتبادر إلى الذهن.

والباء الواقعة فى البيت الأول بين كلمتى «شربن» و«بماء البحر» التى جعلت بعض النحاة يقولون إن الفعل ضمن معنى «روين» ذكر ابن هشام فى كتابه «المغنى» أنها للتبعيض مثلها مثل أختها فى الآية رقم (٦) السالفة أى أنه لا تضمين فيها ولا ما يشبه التضمين.

وذكر ابن هشام أيضًا فى مبحث الباء الجارة بكتابه «المغنى» أن الباء الواقعة بين الفعل ومفعوله فى البيتين: الثانى والرابع زائدة مثل الباء فى الآية رقم (٤). وبقى البيت الثالث بيت ذى الرُّمَّة، وقول ابن هشام فيه إن فعل «يَجْرَح» ضمن معنى «يعيث» لا يتضح، وأولى منه وأكثر وضوحًا الأخذ برأى أبى عبيد القائل بأن «فى» قد تأتى زائدة مستدلا على ذلك بمجيئها زائدة فى قوله تعالى على لسان نوح عن السفينة فى سورة هود: ﴿وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا بِاسْمِ اللهِ﴾ أى اركبوها.

وواضح أن جميع الأمثلة القرآنية وغير القرآنية التى ساقها بعض النحاة للدلالة على تضمين الفعل المتعدى بنفسه فعلاً متعديًا بواسطة حرف من حروف الجر ليس شىء منها قاطعًا فى هذه الدلالة بشهادة نُحاة آخرين، ذهبوا إلى أن تلك الحروف الواقعة بين تلك الأفعال المتعدية مباشرة ومفاعيلها حروف زيادة، وقد رأينا أنها سملت عندهم حروف الباء واللام وإلى وعن وعلى وفى.

ومثل هذه الحروف فى الزيادة بين الأفعال والمفاعيل «من» الجارة، وتطرد زيادتها مع المفعول به إذا كان نكرة وتقدمها نفى أو استفهام، مثل قولك: «لا تؤذ من أحد» وقوله سبحانه: ﴿فارْجِع البصرَ هل تَرَى مِنْ فُطُور﴾.

ومعنى ذلك أن حروف الجر قد تأتى زائدة بين الفعل ومفعوله، وليس المعوَّل فى ذلك على تضمين الفعل معنى فعل آخر، سواء الأفعال الثلاثية وغير الثلاثية، إنما المعول على الظاهرة اللغوية الكبرى فى العربية، ظاهرة مجىء الفعل المتعدى مباشرة متعديًا بواسطة حرف من حروف الجر. ومن المؤكد أن النحاة الكوفيين الذين تنبهوا إلى أن حروف الجر الداخلة على المفاعيل مع الأفعال الثلاثية المارة حروف زائدة كانوا أدق فقهًا وإحساسًا بطبيعة العربية.

وليس معنى زيادتها أنها لا تفيد معنى، فهى دائمًا تفيد تأكيد الفعل، وقد تقوى عمله كما لاحظ النحاة، وأيضًا قد تضيف إليه سيئًا من معناها وهو عادة معنى لا يكاد ينضبط فى استخدامه مع الأفعال المتعدية بنفسها، ولذلك عدّد النحاة الكوفيون ومن تابعهم معانى تلك الحروف، ونضرب لذلك مثلا الباء التى قد تضاف إلى المفاعيل، فإن سيبويه لم يذكر لها إلا معنى واحدًا، هو الإلصاق، ويقول ابن هشام إنه المعنى الأساسى الذى لا يفارقها، بينما النحاة الكوفيون ومن تابعهم أضافوا إلى هذا المعنى ثلاثة عشر معنى ذكرها ابن هشام من مثل الاستعانة والسببية والمصاحبة، وكلها ترد إلى معنى الإلصاق الأساسى بصورة أو بأخرى.

ومثل الباء حرف الجر «عن» فمعناه الأساسى المجاوزة ولم يذكر البصريون سواه، وأضاف ابن هشام إليه تسعة معان أخرى. ومثل عن والباء حرف الجر «على» فأصل معناه الاستعلاء وأضاف إليه ثمانية معانٍ.

وإذا أخذنا الحرف الأخير وأضفناه إلى فعل «حمل» وجدنا المعاجم تثبت له حينئذ طائفة من المعانى المختلفة بجانب معناه الحسى الأصلى فى مثل: «حمل كتابًا معه» إذ قد يفيد الجهد الشاق فى مثل: «حمل على نفسه» وقد يفيد الكرَّ فى الحرب فى مثل: «حمل عليه فى ساحة القتال» وقد يفيد الذم فى مثل: «حمل عليه ولم يذكره بخير» وقد يفيد النقد العنيف فى مثل: «حمل على شعره فى مقاله». وارجع إلى الفعل نفسه بدون استخدام حرف الجر «على» مع مفعوله، فإنك ترى المعاجم تثبت له معانى متعددة بجانب معناه الحسى الأصلى فى مثل: «حمل حقيبته» إذ قد يفيد ستر الشيء مثل: «حمل الضغينة لخصمه» وقد يفيد الكفالة والضمان فى مثل: «حمل عنه دينه» وقد يفيد الحمل على ظهر دابة فى مثل قوله تعالى: ﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لا أَجِدُ ما أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ﴾ وقد يفيد الحفظ فى مثل: «حمل القرآن الكريم» وقد يفيد الفهم فى مثل: «حمل العلم». وكل فعل متعد بنفسه وبحرف من حروف الجر – على هذا النحو – له ظلال تمدُّ فى معناه بصور مختلفة فى جمع اللغات.

ومن التحكم ما ذهب إليه بعض النحاة إذن فى بعض أمثلة الفعل المتعدى بنفسه زاعمين أنه ضمن معنى فعل آخر، وأخذ حكمه فى التعدية غير المباشرة، فإن فكرتهم إذا طبقناها بدقة شملت استعمالات جميع الأفعال المتعدية مباشرة وبواسطة حروف الجر، وأصبحنا إزاء تضمين فى الأفعال المتعدية لا حدود له ولا ضفاف، وهو ما يدفع إلى القول بإلغاء فكرة التضمين وما ترتب عليه من أخذ المجمع بقياسيته مع ما استرط له من تحقق المناسبة بين الفعل فى معناه قبل التضمين ومعناه مضمنًا شرحًا لمعناه الجديد، إذ الحقيقة أن لكل فعل فى اللغة استخدامات

مختلفة، سواء كان متعديًا بنفسه أو بواسطة حرف الجر، بل سواء كان متعديًا أو لازمًا، ولذلك كان ينبغي قبول هذه الاستخدامات مع الانصراف عن قاعدة التضمين وقياسيتها، إلى قاعدة تحويل الفعل المتعدى مباشرة إلى فعل متعدٍّ بواسطة حرف من حروف الجر، وقياسية هذا التحويل، ما دام يلائم الذوق العربى، ويؤدى حاجة علمية أو بلاغية، وسنعود إلى بيان ذلك بيانا مفصلا فى مبحث تال عن التضمين.

إسقاط الجار للمفاعيل

عرضنا – فيما أسلفنا – مجموعة غير قليلة من أفعال ثلاثية تتعدى تارة مباشرة، وتارة بواسطة أحد الحروف الجارة، وهى أكثر من أن يُحاط بها فى العربية، مما يؤكد أن سليقة العرب اللغوية اعتدَّت – من قديم – بصيغة الفعل الثلاثى المتعدى إلى المفعول بنفسه تارة وبحرف الجر تارة ثانية، وأنها أكثرت من استخدام هذا الفعل. ويلاحظ فى استخدام العربية له أنها آثرت أحيانًا – فى التداول على الألسنة – إحدى الصورتين من التعدى مع عدم الإهمال نهائيًّا للصورة الثانية.

وقد رأينا آنفًا أن بعض النحاة – حين رأوا بعض الأفعال الثلاثية التى يسيغ تداولها متعدية مباشرة إلى مفاعيلها قد تعدت بواسطة حرف من حروف الجر – قالوا إنها تضمنت معانى أفعال مماثلة، ولذلك أخذت حكمها فى التعدى بتلك الحروف. وناقشنا الرأى فى تصور هذا التضمين ذاهبين إلى أن تحول الفعل المتعدى مباشرة إلى التعدى بحرف جر صورة أصيلة فى العربية، ولا تصور تضمينًا ولا ما يشبه التضمين. ويقابل هؤلاء النحاة من أصحاب قاعدة التضمين نحاة توقفوا إزاء الصورة المقابلة للفعل الثلاثى المتعدى بواسطة حرف الجر الذى يدور كثيرًا فى الألسنة حين رأوا حرف الجر يسقط معه أو يحذف من المجرور، ويتحول منصوبًا مثل: «رضى عن الأمر – رضى الأمر» وقالوا: كيف نعرب كلمة «الأمر» التى كانت مجرورة بحرف الجر «عن» فى المثال الأول، وتحولت منصوبة بعد فعل «رضى» فى المثال الثانى؟ فقيل تعرب منصوبة على المفعولية أو على التشبيه بالمفعول به، وقيل تعرب منصوبة بنزع الخافض أى الجار. وواضح أن فعل «رضى» واقع فى المثال الثانى على كلمة «الأمر» المنصوبة بالضبط كما يقع الفعل المتعدى مباشرة على المفعول به فى مثل: «فَقِهَ الدَّرْسَ – حَفِظَ الْقَصِيدَةَ». ولذلك كنا نرد الرأيين المذكورين: فى نصب الاسم الذى سقط عنه الجار بنزع الخافض، أو على التشبيه بالمفعول، إذ هو مفعول به على الحقيقة كما ذكر ذلك سيبويه فى تعليقه على بيت

عمرو بن معد يكرب الذى سنذكره بعد قليل، وعلى آية سورة الأعراف: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾ أى من قومه. وتبعه المُبَرِّدُ فى هذا الرأى قائلا: إنه لما حُذف حرف الإضافة، أى الجر فى الآية، وصل الفعل إلى الاسم المنصوب فعمل فيه النصب.

شــواهد

نتوقف قليلا لعرض أمثلة ذكرها النحاة سقط فيها الجار للمفاعيل مع أفعال ثلاثية فى القرآن الكريم وفى الشعر وفى أفعال مسموعة.

أولًا: فى القرآن الكريم

١ – قال تعالى فى سورة البقرة: ﴿وَيَمُدُّهُمْ فى طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ فقال النحاة إن فعل «يمدهم» فى الآية متعد بنفسه وهو يتعدى باللام الجارة، يقال: «يمد لهم» وسقطت «اللام» فى تقدير النحاة كما سقطت فى آية سورة الأعراف: ﴿وإِخْوَانُهُمْ يَمُدُّونَهُمْ فى الْغَيِّ﴾ أى يمدون لهم.

٢ – قال عز شأنه أيضا فى سورة البقرة: ﴿ولا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ﴾ أى الزواج فقال النحاة إن فعل «تعزموا» فى الآية متعد بنفسه وهو يتعدى بعلى الجارة، أى على عقدة النكاح، وسقطت «على» الجارة.

٣ – قال تعالى فى سورة آل عِمْران: ﴿لِمَ تَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللهِ مَنْ آمَنَ تَبْغُونَهَا عِوَجًا﴾ أى تطلبون لسبيل الله العوج والميل عن الحق. وقال النحاة إن فعل «تبغون» متعد بنفسه فى الآية إلى مفعولين، وهو يتعدى بنفسه إلى مفعول واحد، ويتعدى إلى الثانى باللام الجارة فيقال مثلا: «تبغون لإخوانكم الخير» وفى تقديرهم أن اللام الجارة سقطت من الضمير فى «تبغونها». ومثل هذه الآية فى سقوط اللام الجارة مع الفعل «بغى» سقوطها فى آية سورة الأعراف: ﴿وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا﴾ وهى تطابق الآية السالفة، ومثلها آية سورة التوبة: ﴿يَبْغُونَكُم الفِتْنَةَ﴾ أى يبغون لكم الفتنة.

٤ – قال جل شأنه أيضًا فى سورة آل عمران: ﴿لا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا﴾ أى لا يمنعونكم فسادًا يقدرون عليه، فقال النحاة: إن فعل «يَأْلُونَكُم» فى الآية لا يتعدى بنفسه إلى مفعولين، إنما يتعدى بنفسه إلى مفعول واحد، ويتعدى إلى الثانى باللام الجارة مثل فعل «بغى»

واستعمالاته فى الآيات السالفة، وفى تقديرهم أن اللام الجارة سقطت من الضمير فى الفعل «يألونكم» أى لا يألون لكم خبالا.

٥ – قال تعالى فى سورة الأعراف: ﴿لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ فقال النحاة إن فعل «أقعد» فى الآية متعد بنفسه إلى مفعول به، وهو يتعدى إليه بحرف الجر: «على» أى لأقعدن لهم على صراطك المستقيم، وسقطت «على» الجارة. ومثل هذه الآية فى سقوط «على الجارة آية سورة التوبة: ﴿وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ﴾ أى على كل مرصد.

٦ – قال عز شأنه فى سورة الأعراف أيضًا: ﴿أَعَجِلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ﴾ أى أسبقتموه، وقال النحاة إن فعل «أعجلتم» فى الآية متعد بنفسه، وهو إنما يتعدى بحرف الجر «عن» يقال: «أعجلت عن الأمر» وسقطت من الآية: عن الجارة.

٧ – قال تعالى فى سورة سبأ: ﴿صَدَقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُ﴾ بدون تضعيف الدال فى «صدق» كما جاء فى قراءة نافع وابن كثير وأبى عمرو وابن عامر من السبعة، وقال النحاة إن فعل «صدق» فى الآية متعد بنفسه، وهو إنما يتعدى بحرف الجر: «فى» أى فى ظنه وفى تقديرهم أن «فى» «سقطت» من الآية.

٨ – قال عز شأنه فى سورة الإنسان: ﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ﴾ فقال النحاة إن فعل «هدى» فى الآية متعد بنفسه، وهو يتعدى بإلى الجارة، أى هديناه إلى السبيل فسقطت من الآية «إلى».

ثانيًا: فى الشعر

١ – قال عمرو بن معد يكرب:

أمرتك الخيرَ فافعلْ ما أُمِرْتَ به   فقد تركتُك ذا مالٍ وذا نَشَبِ

فقال سيبويه والنحاة: إن فعل «أمر» فى البيت تعدى بنفسه إلى مفعولين، هما الضمير و «الخير»، وهو يتعدى بنفسه إلى مفعول به واحد، ويتعدى إلى الثانى بواسطة الباء الجارة، فيقال «أمرتك بالخير» وسقطت من البيت «الباء».

٢ – قال ساعدة بن جُؤَيَّة الهُذَلىّ فى وصف رمح:

لَدْنٌ بِهَزِّ الكفِّ يَعْسِلُ مَتْنُه   فيه كما عَسَل الطريقَ الثَّعْلَبُ

لدن: لين. يعسل: يهتز. وقال النحاة: إن فعل «عسل» فى البيت متعد بنفسه، وهو إنما يتعدى بواسطة «فى» الجارة. يقال: «عسل فى الطريق» أى اهتز، وسقطت من البيت: «فى».

٣ - قال عروة بن حِزام العُذْرى:

تحنُّ فتُبْدِى ما بها من صَبابةٍ   وأُخْفى الذى لولا الأسى لقَضَانى

وقال النحاة ان فعل «قضى» فى البيت متعد بنفسه. وهو إنما يتعدى بحرف الجر: «على» أى: «لقضى على» فسقطت من البيت «على» الجارة.

ثالثًا: فى أفعال مسموعة

ذكر السيوطى بكتابه «همع الهوامع» فى حديثه عن العوامل طائفة من الأفعالُ سُمع فيها حذف الجار من المفعول التانى، ومما ذكره من الأفعال الثلانية فعل «أمر» الذى مر بنا فى بيت عمرو بن معديكرب وفعل «كنى» تقول: «كنيته بأبى الحسن - كنيته أبا الحسن «وفعل» «دعا» تقول: «دعوته بأحمد - دعوته أحمد» وفعل «هدى» ومثل له بآية سورة الإنسان التى مرت بنا. وسنعود إلى هذا المثال عما قليل.

وبجانب ذلك ذكر السيوطى طائفة من الأفعال المتعدية بحرف جر إلى مفعول به واحد قائلا: إنه سُمع فيها حذف الجار، وبدأها بفعل صدق «بتخفيف الدال عند من قرأها مخففة فى الآية الكريمة التى مرت بنا: ﴿صدق عليهم إبليس ظنه﴾ أى فى ظنه. وأضاف السيوطى إلى هذا الفعل الثلاثى الذى سقط حرف الجر من مفعوله فى تقدير النحاة ثمانيةِ أفعال ثلاثية مماثلة له فى سقوط الجار من مفعولها، وهى: «فرق» يقال: «فرق منه - فرقه» أى خافه خوفًا شديدًا، «وفزِع» يقال: فزِع إليه - فزعه «أى أغاثه»، و جاز يقال؛ «جاز بالطريق - جاز الطريق» أى قطع. «وشاقَ» يقال: «شاق إليه - شاقه» أى اشتاقه، و «راح» يقال: «راح إلى القوم - راح القوم» أى ذهب إليهم، ونأى «يقال: «نأى عن زيد - نأى زيدًا» أى بعد عنه، و«ملّ» يقال: «مللت من الشيء - مللت الشيء» وخشى يقال «خشى من زيد - خشى زيدًا» أى خافه.

تعليق على الشواهد

يلاحظ على شواهد إسقاط الجار السابقة من مفعول الأفعال الثلاثية ما يلى:

أولًا: فى الآيات القرآنية

نبدأ بالآية الأولى وما قاله النحاة فيها من أن فعل «يمدهم» فيها متعد بنفسه وهو يتعدى

باللام، وسقطت معه من المفعول به، وهو قول غير دقيق، لأن المعاجم نصت على أن هذا الفعل يتعدّى بنفسه حينًا، وبحرف الجر: اللام حينًا آخر فيقال: «مده فى الغى والضلال – مدَّ له». فمن التحكم أن يقال فى المثال الأول أن اللام الجارة سقطت منه، لأن هذا هو الاستعمال اللغوى للفعل بشهادة القرآن، إذ تارة تحذف اللام الجارة مع المفعول الثانى له، وتارة تذكر كما فى قوله تعالى: ﴿وَنَمُدُّ له مِنَ الْعَذَابِ مَدًّا﴾. وبذلك مضى القرآن ومضت العربية. ومثل فعل «مد» فى التعدى إلى المفعول بنفسه وبحرف الجر فعل: «تعزموا» فى الآية الثانية، إذ فى المعاجم أنه يقال: «عزمت على الأمر وعزمته».

وقال الأسود بن عمارة:

وقولا لها هذا الفراقُ عَزَمْتِهِ فهل موعدٌ قبلَ الفراق فيُعْلما

وبذلك تخرج الآية مثل سابقتها من القول بأن الفعل فيها متعد بنفسه وهو يتعدى بعلى، إذ يتعدى بالصورتين جميعًا.

ومثل الفعلين فى الخروج من تصور سقوط الجار مع المفعول به فعل. «بغى – تبغون – يبغون» فى الآية الثالثة فقد ذكر النحاة أنه يتعدى إلى مفعوله الثانى بواسطة اللام الجارة وأنه حذف من الآية المذكورة فى رقم ٣، وفى المعاجم يقال. «بغى له الخير – بغاه الخير» وقال كعب بن زهير يشكو حظَّه، وأنه إذا نتج له أربعُ نُوقٍ فى عام بغى لها حظُّه خناسيرَ – أى دواهى – فأهلكتهن:

إذا ما انتَجْنَا أربعًا عام كُفْأَةٍ بَغَاها خَنَاسِيرًا فأهلكَ أربعَا

والكفأة: نتاج العام الواحد. وكما أن بغى مثل أخويه السابقين يتعدى بنفسه وبالجار كذلك فعل «يألونكم» فى الآية الرابعة، إذ تذكر المعاجم أنه كما يقال: «لا يألون لكم جهدًا» يقال: «لا يألونكم جهدا».

وفعل «قعد» فى الآية الخامسة لا يتعدى بنفسه، وإنما يتعدى بحرف جر كما ذكر النحاة غير أنه فى الآية: ﴿لأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيم﴾ وكذلك فى الآية التالية: ﴿واقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ﴾ ليس متعديًا كما ظن النحاة، إذ المنصوب بعد هما، وهو «صِراطك – كُلَّ مرصد» ليس مفعولًا به، وإنما هو ظرف مكان فى رأى الزَّجَّاج وابن الطَّراوة الأندلسى، ولذلك حذفت معهما «فى» إذ تحذف مع الظروف كثيرًا.

ومثل الأفعال السابقة فى التعدى بنفسها وبواسطة حرف الجر فعل «عجل» فى الآية

السادسة: ﴿أَعَجِلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُم﴾ فقد ذكرت المعاجم أنه يتعدى بحرف الجر فيقال «عجل عن الأمر» ويتعدى بنفسه فيقال «عجل الأمرَ» أى سبقه. وذكر ابن جِنِّى فى الآية السَّابعة أن الفراء ذهب إلى أن كلمة «ظنه» على معنى «فى ظنه» وقال هذا تمحل للإعراب وتحريف للمعنى، وبذلك رفض ابن جنى ما ذهب إليه الفراء وبعض النحاة فى الآية من أنه حذف من مفعولها: «ظنه» حرف فى وقال إن قراءة «صَدَقَ» فى الآية بالتخفيف مثل قراءة «صَدَّقَ» بتشديد الدال أى أنه تحقق لإبليس ما كان ظنه فيهم من طاعتهم له وعصيانهم لربه. والآية الثامنة فعلها: «هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ» كالأفعال السابقة يأتى فى اللغة متعديًا بنفسه وبحرف جر، ومعنى ذلك أنه لا يبقى للنحاة مثال قرآنىّ من أمثلة الأفعال الثلاثية التى ذكروها يتعين فيه أن الفعل كان حقه أن يتعدى بحرف جر وتعدى بدونه، إذ الحق الصحيح فى العربية لجميع الأفعال القرآنية فى الأمثلة المذكورة أنها تتعدى تارة تعديًا مباشرًا، وتارة تتعدى بواسطة حرف من حروف الجر.

ثانيًا: فى الشعر

فعل «أمر» المتعدى إلى مفعوله الثانى فى البيت الأول، وهو الخير «ذكر النحاة أنه لا يتعدى إليه إلا بواسطة حرف الجر الباء» وأنه سقط منه أو حُذف، غير أن المعاجم ذكرت أنه يأتى متعديًا إلى المفعول الثانى بنفسه وبحرف جر، فيقال: «أمره بالصدقة» كما يقال «أمره الصدقة». وبيت ساعدة بن جؤية نصب فيه «الطريق» وتبادر إلى بعض النحاة أنه مفعول به، وهو ظرف مكان كما فى الآية رقم ٥. وفعل «قضى» فى بيت عروة مثل فعل «أمر» ذكرت المعاجم أنه يتعدى بنفسه وبحرف الجر: «على» فيقال: «قضانى - قضى علىَّ». وإذن لا يبقى فى أيدى النحاة شاهد شعرى مما تمثلوا به لسقوط الجار من مفعول الفعل الثلاثى.

ثالثًا: الأفعال المسموعة عند السيوطى

رأينا السيوطى يذكر طائفة من الأفعال، ويقول إنه سُمع فيها حذف الجار، وذكر من بينها فعل «هَدَى» فى آية سورة الإنسان: ﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ﴾ التى مرت بنا، ومن يرجع إلى هذا الفعل ووصله بالمفعول فى آى الذكر الحكيم مباشرة وبواسطة حرف الجر مهتديًا بالمعجم المفهرس لمحمد فؤاد عبد الباقى، يجد أن - الفعل ماضيًا ومضارعًا - جاء نحو عشرين مرة متعديًا بنفسه، ونحو ثلاثين مرة متعديًا بحرف جر، ويكثر أن تأتى الصيغة الواحدة مرة مع هذا الفعل ومرة مع ذاك، ففى سورة النساء: ﴿وَلَهَدَيْنَاهُمْ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا﴾، وفى سورة الأنعام

﴿وَهَدَيْنَاهُم إلى صِرَاطٍ مُسْتَقِيم﴾ وفى سورة الصافات: ﴿وَهَدَيْنَاهُم الصِّرَاطَ المُسْتَقِيم﴾. وفى رأيى أن النحاة لو تنبهوا فى هذا الفعل إلى استخدام القرآن الواسع له بصورتيه فى التعدى بنفسه وبحرف الجر لما قالوا إن حرف الجر «إلى» حذف من آية الإنسان: ﴿إنا هديناه السبيل﴾، بل لتنبهوا أكثر من ذلك إلى أن بقية الأفعال التى لاحظوا أنها تأتى فى القرآن وفى الشعر مرة متعدية مباشرة ومرة بواسطة الجار أن ذلك جزء لا يتجزأ من طبيعتها اللغوية، وبذلك تُلْغَى فكرة إسقاط الجار مع الأفعال المتعدية التى كان يظن النحاة أن أفعالها لا تتعدى إلا بجار، لتحل محلها فكرة أن تلك الأفعال جميعًا تدخل فى الدائرة الكبرى للأفعال التى جاءت متعدية بنفسها تارة وبحروف الجر تارة ثانية.

وكما ألغينا قاعدة التضمين وقياسيتها وأثبتنا مكانها قاعدة استعمال الفعل المتعدى مباشرة إلى فعل متعد بواسطة حرف من حروف الجر وقياسيتها، مادام هذا الاستعمال يستوفى حاجة علمية أو بلاغية، كذلك نلغى هنا قاعدة إسقاط الجار مع الأفعال المتعدية بواسطته، ونثبت مكانها قاعدة تحويل الفعل المتعدى بواسطة حرف من حروف الجر، إلى فعل متعـدٍّ بنفسه، وقياسية هذا الاستعمال إذا استوفى غرضًا علميًّا أو بلاغيًّا. ولا يعرب الاسم المنصوب بعد هذا الفعل منصوبًا بإسقاط الجار أو حذفه، ولا منصوبًا بنزع الخافض ولا منصوبًا على الاتساع بالمفعولية، كما قال بعض النحاة، وإنما يعرب مفعولاً به منصوبًا، كما أعربه سيبويه والمبرد.

النتائج

نستطيع أن نلخِّص نتائج كل ما قدمناه فى ثلاث صور:

صورة تضاف إلى الوجوه التى أثبتها النحاة لتعدى الفعل الثلاثى اللازم، وصورة ثانية لقياسية تحويل الفعل الثلاثى المتعدى مباشرة إلى متعـدٍّ بحرف من حروف الجر، وصورة ثالثة لقياسية تحويل الفعل المتعدى بواسطة حرف جر إلى متعد بنفسه، وفيما يلى بيانها:

١ - يجوز أن يتعدى الفعل الثلاثى اللازم بنفس صيغته إلى مفعول به منصوب إذا استلزمت ذلك حاجة علمية أو بلاغية.

٢ - يجوز أن يتحول الفعل الثلاثى المتعدى بنفسه إلى متعد بحرف من حروف الجر إذا تطلبت ذلك حاجة علمية أو بلاغية.

٣ - يجوز أن يتحول الفعل الثلاثى المتعدى بحرف من حروف الجر إلى متعد مباشرة بنفسه إلى مفعول به إذا دعت إلى ذلك حاجة علمية أو بلاغية.

المراجع:

١ – كتاب سيبويه ١/ ١٥ وما بعدها.
٢ – المقتضب للمبرد ٢/ ٣٦ و ٢/ ٣٢١ و ٤/ ٣٣٠.
٣ – المحتسب لابن جنى (فى أكثر الآيات القرآنية المذكورة).
٤ – الخصائص لابن جنى ١/ ١٠٢، ٣٤١، ٢/ ٢١٠.
٥ – ابن يعيش على المفصل ٧/ ٦٢.
٦ – الرضى على الكافية (طبعة استانبول) ٢/ ٢٧٣.
٧ – المغنى لابن هشام (فى أبواب حروف الجر ولزوم الفعل وتعديه).
٨ – الهمع للسيوطى (طبعة الكويت) ٢/ ٢٥٦، ٥/ ٩ وما بعدها.
٩ – حاشية الصبان على الأشمونى (فى باب تعدى الفعل ولزومه).

٢ - استغناء الفعل الثلاثى المبنى للمعلوم بمادته عن الفاعل فى صيغ مطردة

رأى ابن مضاء فى دلالة الفعل بمادته على الفاعل

ذهب ابن مضاء فى كتابه: الرد على النحاة» إلى أن الفعلين الماضى والمضارع يدلان بمادتها على الفاعل المضمر الذى يقدره النحاة مستترًا جوازًا مع الفعل الماضى للغائب المفرد، وكذلك للغائبة المفردة فى مثل: «زيد قام - هند قامت» إذ هذان المثالان لا يفترقان - فى رأيه - عن قولك: «زيد قائم - هند قائمة»، وكما أنك لا تقدر فى «قائم - قائمة» ضميرًا، كذلك ينبغى أن لا تقدر فى «قام - قامت» ضميرًا مستترا وتعربه فاعلا، لأن الفعلين: «قام - قامت» يدلان على الفاعل تمامًا، كما تدل كلمتا «قائم - قائمة». وبذلك يصبح الفعل الماضى للغائب المفرد والغائبة المفردة دالًّا على الفاعل بمادته، كما يدل بها - عند النحاة - على الحدث والزمان. وبالمثل يدل الفعل المضارع على الفاعل بمادته حين يكون للمتكلم المفرد فى مثل: «أَكْتُبُ» وللمتكلمين فى مثل: «نكتب» وللمخاطب المذكر فى مثل: «تكتب» مما يقال معه إن الفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره على الترتيب - أنا، نحن، أنتَ.

وكل ذلك فى رأى ابن مضاء تمحّل لا داعى له، إذ الواقع أن الفعل يعبر بمادته عن فاعله، فإذا قلت «قام» دلت بنفسها على أن شخصًا قام. وبالمثل المضارع مع الضمائر المستترة فيه وجوبًا فبمجرد أن نسمع شخصًا يقول: «أَكتب» نعلم أنه يتكلم عن نفسه وأنه يكتب، وبالمثل أفعال المضارع الأخرى التى يضمر النحاة فيها الفاعل، فجميعها تدل عليه بمادتها، حتى ليظن بعض علماء الساميات أن همزة المضارع فى مثل: «أكتبْ» مقتطعة من الضمير «أنا» والنون من الضمير «نحن» والتاء من الضمير «أنت». وفى هذا دليل قوى على سداد رأى ابن مضاء فى أن الفعل المضارع يدل بمادته فى الصيغ السابقة على الفاعل، تمامًا مثل قام فى قولك: «زيد قام»، ونستطيع أن نمد رأيه ليشمل الأمر للمفرد المخاطب فى مثل: «اكتبْ» فهو يدل بصيغته على الفاعل، بل ربما كانت دلالته أقوى، لأن الفاعل معه فى تقدير النحاة ضمير مستتر وجوبًا مثل فواعل المضارع حين تكون ضميرًا مستترًا وجوبًا، فإنها واجبة الاستتار دائمًا مثله.

وعدم ظهور الفاعل بأى صورة فى الأمر وأمثلة المضارع المذكورة من أقوى الأدلة على

صحة رأى ابن مضاء، إذ لا يوجد بحال من الأحوال، أما مع الماضى للغائب والغائبة فقد يوجد فى مثل: «زيد قام – قام زيد» ولذلك قال النحاة إنه مستتر فى صيغة: «زيد قام»، جوازًا لا وجوبًا، لأنه قد يلى الفعل فى مثل: «قام زيد» ووجود الفاعل الظاهر مع الماضى للغائب فى منل هذا التعبير لا يجوز أن يحتج به أو يعترض به على رأى ابن مضاء فى متل: «زيد قام»، وأن الفعل دال بمادته على الفاعل، لأن ذلك مقيد بأن يكون الماضى للمفرد الغائب أو الغائبة، وليس معه اسم ظاهر فاعل، أما حين يكون الفاعل ضميرًا أو اسمًا ظاهرًا مع قام فى متل: «قام زيد – قاما – قاموا – قام الزيدون» فإن الفعل حينئذ يليه فاعل كما يلى المضارع والأمر الفاعل ضميرًا أو اسمًا ظاهرًا فى منل: «يقومان – يقومون – تقومين – يقمن – يقوم الرجال – قومى – قوما – قوموا – قمن» فكل هذه فواعل تلى الفعل، أما متل: «زيد قام» فلم يَلِ الفعلَ فاعلٌ، لا ضمير ولا اسم ظاهر، لذلك نقول – مع ابن مضاء – إن الفعل دل بمادته عليه، كما دل على فاعله بمادته فى مثل: «أقوم – قم».

ولا ريب فى أن ابن مضاء كان دقيقًا منتهى الدقة حين فرر هذه القاعدة مع الفعل الماضى للغائب والغائبة، ومع المضارع للمتكلم والمتكلمبن والمخاطب والغائبة مثل تقوم، ومثل ذلك الأمر للمخاطب، وهى قاعدة تحل مشاكل غياب الفاعل فى صيغ يطَّرد فيها هذا الغياب... وفى أمنلة كتيرة نص عليها النحاة، وهو ما سنعنى بالحديث عنه فى السطور التالية.

أولا: صيغ يطرد فيها غياب الفاعل

(أ) أفعال باب الاستثناء: «خلا – عدا – حاشا – لا يكون – ليس»

يقول القائل: قام القوم خلا – عدا – حاشا – زيدًا. وقد تسبقها ما المصدرية فيقول القائل قام القوم ما خلا – ما عدا – ما حاشا زيدًا. وفى الصورتين جميعًا لا تذكر فواعل لهذه الأفعال واختلف النحاة فى تصورها، فقال البصريون إنها فيها جميعًا ضمير مستتر وجوبًا تقديره هو يعود على البعض المفهوم من الكلام. والتقدير فى مثل: «قام القوم خلا زيدًا» هو: «قام القوم عدا هو، أى بعضهم زيدًا» وهو تقدير متكلف غاية التكلف. وقال الكوفيون إنها ضمير عائد على المصدر المفهوم من الفعل السابق، والتقدير فى مثل المثال السالف هو: «قام القوم خلا هو، أى قيامهم زيدًا» وهو تقدير متكلف مثل سابقه. وقيل الفاعل ضمير يعود على اسم فاعل الفعل السابق، أى: «قام القوم خلا هو، أى القائم زيدًا». وأولى من هذه الآراء جميعًا ما ذهب إليه الفرّاء فى مىل: «قام القوم حاشا زيدًا» من أن حاشا فعل لا فاعل له، قال

أبو حيان: ويمكن القول بذلك فى: «خلا وعدا»، وبذلك تصبح الأفعال الثلاثة: «حاشا – خلا – عدا» لا فواعل لها، وهو رأى سديد، إذ من الصعب إيجاد فواعل لها. وهى تدل بوضوح على صحة رأى ابن مضاء فى أن الفعل إن لم يكن معه فاعل – ضمير أو اسم ظاهر – كان دالا على فاعله بمادته، ولا حاجة له إليه، إذ هو مستغن عنه بصيغته.

ونفس التقدير السالف مع خلا وأختيها قدَّره النحاة فى اسمى: «لا يكون وليس» فى مثل «قام القوم لا يكون زيدًا» – قام القوم ليس زيدًا «فقال البصريون» اسم «لا يكون وليس» ضمير عائد على البعض المفهوم من الكلام، أى «قام القوم لا يكون هو، أى بعضهم زيدًا» و«قام القوم ليس هو، أى بعضهم زيدًا» وقال الكوفيون بل هو المصدر المفهوم من الفعل السابق، أى «قام القوم لا يكون هو، أى قيامهم زيدًا» و «قام القوم ليس هو، أى قيامهم زيدًا». وهو تأويل متكلف عند الكوفيين والبصريين جميعًا، والأولى أن تطَّرد فيه قاعدة الفرَّاء فى «حاشا» وأختيها، ونقول إن الفعلين «يكون – وليس» فى العبارتين السالفتين لا اسم لهما، أو كما يعربهما الكوفيون لا فاعل لهما أو نأخذ برأى ابن مضاء، وهو أن الفعلين استغنيا بمادتهما عن الفاعل، وبذلك يحل لنا ابن مضاء مشاكل إعراب أفعال الاستثناء جميعًا: ليس، ولا يكون وحاشا، وخلا، وعدا.

وطبيعى أن يعفينا الأخذ بأن ليس فعل ولا اسم لها أو لا فاعل من التقدير فى مثل قولهم «قبضت عشرة ليس غير أو ليس إلا» فليس فى المثالين لا تحتاج إلى اسم على رأى البصريين ولا إلى فاعل على رأى الكوفيين، وكأن أصل التعبير «ليس هو، أى المقبوض أو القبض – غير أو إلا – ذلك» وفى رأينا أن «ليس» فى المثالين دال بمادته على اسمه، أو على فاعل وغير محتاج إليهما أى احتياج.

(ب) فعلا التعجب: «ما أفعله – أفعلْ به»

١ – ما أفْعَله

هذه هى صيغة التعجب الأساسية التى يكثر دورانها فى العربية، فيقال: ما أحسنَ الرياضَ! تعجبًا من حسنها. وقدر البصريون أن «ما» فى مثل هذا التعبير نكرة تامة مبتدأ، بمعنى «شىء»، وأحسن فعل ماضٍ به ضمير فاعل يعود على «ما» و«الرياض» مفعول به منصوب، والفعل وفاعله ومفعوله خبر «ما». ولم يوافق الأخفش الأوسط على أن تكون «ما» نكرة تامَّة، وقال: إما أن تكون «ما» نكرة موصوفة وجملة: «أحسن الرياض» بعدها صفة لها، والخبر محذوف

والتقدير: «أى شىء أحسن الرياض عظيم» وإما أن تكون «ما» اسم موصول بمعنى الذى وما بعدها صلة لها والخبر أيضًا محذوف، والتقدير؛ «الذى أحسن الرياض عظيم».

والتقديران اللذان قدرهما الأخفش يحملان غير قليل من التكلف، وأولى منهما الرأى السالف لغيره من البصريين القائل بأن «ما» التعجبية نكرة تامة بمعنى شىء، وتقدير العبارة السالفة معها: «شىء حسَّن الرياض» ولابد أن نعترف بأن هذا التقدير يحمل أيضًا شيئًا من التكلف، لأنه يجعل العبارة «ما أحسن الرياض» خبرية بينما هى تعجبية إنشائية، ولا ريب فى أنه يسقط منها معنى التعجب. ولعل ذلك ما جعل الكسائى إمام المدرسة الكوفية يذهب إلى أن «ما» تعجبية ولا موضع لها من الإعراب، فهى ليست مبتدأً كما رأى البصريون والأخفش، إنما هى حرف للدلالة على التعجب كدلالتها فى مثل: «ما جاء أحد» على النفى، وإذا أخذنا برأى الكسائى فى «ما» التعجبية كان الفعل الماضى بعدها لا يحمل ضميرًا مستترًا وجوبًا فاعلا لها، بل كان فارغًا تمامًا من الضمير، فكيف نحل مشكلة هذا الفعل الذى ليس له فاعل فى تقدير الكسائى لما التعجبية، والحل مفتاحه بسيط، هو رأى ابن مضاء فى أن الفعل قد يستغنى عن الفاعل لدلالته عليه بمادته، ففعل «أحسن» فى قولنا «ما أحسن الرياض» لا فاعل له و «الرياض» مفعول به.

٢ - أفْعِلْ به

هذه هى صيغة الفعل الثانى المطردة فى باب التعجب إذ يقال: «أجملْ بالرَّوْضِ» بمعنى ما أجْمَلَ الرَّوْضَ، واختلف النحاة إزاء هذا الفعل: فقال البصريون إن «أجْمِلْ» وما يماثل صيغتها فى التعجب فعل ماض جاء على صورة الأمر، فأصل «أجملْ بالروض»: «أجمل الروضُ» والهمزة فيه للصيرورة، أى «صار الروض ذا جمال» وغُيِّرتْ صيغة الماضى إلى صيغة الأمر، وقبح إسناد الفاعل إلى ما هو أمر فى الصورة، فزيدت عليه الباء ليصير على صورة المفعول به، وهو فى حقيقته فاعل للماضى السابق له الذى حُوِّل إلى صيغة الأمر، وهى لَفَّة طويلة، ولا يؤديها ظاهر التعبير.

وقال الفراء الإمام الكوفى المشهور ومثله الزمخشرى: «أجملْ» فى قولك «أجملْ بالروض» فعل أمر حقيقى، والباء فى كلمة «بالروض» زائدة داخلة على المفعول به، وضمير الفاعل - وهو أنت للفعل أجمل - يعود فى رأى كثيرين إلى المخاطب، ولزم الإفراد، لأن العبارة تجرى

مجرى الأمثال. ويقولون كأن قائل العبارة يقول: «اجعل أيها المخاطب الروض جميلًا، أى صِفْهُ – أو احكم عليه – بالجمال كيف شئت. ويجعل ابن كيسان الضمير عائدًا على المصدر الذى يدل عليه الفعل، فكأن قائل العبارة يقول: «أحسنْ يا حُسْنُ بزيد» أى دُمْ به والزمه، وفى هذا التوجيه لَفَّة طويلة لا يؤديها ظاهر التعبير. والسبب فى هاتين اللَّفَّتين الطويلتين عند البصريين وابن كيسان البغدادى البحث عن فاعل فعل «أجملْ» وما يماثله فى صيغة التعجب الثانية، وإذا اقترضنا من ابن مضاء رأيه فى أن الفعل قد يستغنى بمادته عن الفاعل – كما اقترضناه فى صيغة التعجب السابقة – وقلنا إن «أجملْ» فى قولنا: «أجملْ بالروض» فعل تعجب لا فاعل له، أرحنا النحاة جميعًا من اللف المتكلف حول إيجاد فاعل للفعل أجمل دون حاجة إلى البحث عنه – إذ هو محاولة لإيجاد ما ليس بموجود فعلا. وبذلك نعرب مثل: «أجملْ بالروض» هكذا «أجملْ» فعل تعجب لا فاعل له، ولا يعنينا إن كان أمرًا على حقيقته أو جاء ماضيًا بصيغة الأمر، فَحَسْبُنَا أنه فعل تعجب والباء بعده زائدة – ويمكن أن لا تكون زائدة – وما بعدها إما منصوب محلًّا على أنه مفعول به لفعل التعجب، وإما مجرور، وهو مع الجار متعلق بالفعل، وسواء أكانت الباء زائدة أو غير زائدة فما بعدها هو المتعجب منه.

(جـ) أفعال مكفوفة ب «ما» لا فواعل لها: «قَلَّ ما – كثر ما – طالما»

يلى الأفعال: «قل – كثر – طال» فواعل: فيقال: «قَلَّ السيء – كثر العمل – طال الطريق». وإذا وليتها جميعا «ما» منعتها من العمل فى فواعل بعدها، إذ لا تليها أسماء، إنما يليها أفعال، فيقال مثلا: «قلما يحدث ذلك – كثر ما تحقق ظنك – طالما نهيتك» ومعنى ذلك أن التحاق «ما» بها جميعا كفَّها عن العمل، على نحو ما تكف «رُبَّ» عن الجر حين تدخل عليها إذ تحولها من الدخول على الأسماء فى مثل «ربَّ عجلة جَرَّت ندامة» إلى الدخول على الأفعال فى مثل «ربما يود علىٌّ لقاءك» فكما فارقت «رُبَّ» حكمها فى جر المبتدآت النكرة بعدها حين لحقت بها «ما» وجعلت الفعل لا الاسم يقع بعدها كذلك فارقت الأفعال «قلَّ – كثر – طال» حكمها فى وقوع أسماءٍ فواعل بعدها حين لحقت بها «ما» فلم تعد تليها، إنما تليها أفعال فحسب، بحيث لا يصح أن تقول: «قلما وفاء فى الناس – كثر ما حديث عن المتنبى – طالما برٌّ فى الأبناء». كل ذلك لا يجوز، لأنه لا يقع بعدها أسماء، انما يقع بعدها أفعال فقط، وهو ما جعل سيبويه يذهب فى قول المرّار الفَقْعَسِىِّ:

صددتِ فأطْولتِ الصدودَ وقَلَّما وصالٌ على طول الصُّدود يدومُ

إلى أن مجيء اسمٍ مرفوع بعد «قلّما» إنما هو ضرورة شعرية لجأ إليها المرَّارُ، إذ حق «قلما» مثل أختيها: «كثر ما» و «طالما» أن يليها فعل لا اسم. وأعرب سيبويه كلمة «وصال» التالية للفعل «قلما» فى البيت فاعلًا مرفوعًا بفعل «يدوم» محذوف يفسره الفعل «يدوم» فى آخر البيت.

وهذه الأفعال الثلاثة: «قلما - كثرما - طالما» تعد برهانًا قويًّا - مثل أفعال التعجب والاستثناء - على صحة ما ذكره ابن مضاء من أن الفعل حين لايليه فاعل ظاهر منطوق به يدل على فاعله بمادته، وحين نعربها نكتفى بأن كُلًّا منها فعل، ولا نذكر له فاعلًا.

(د) الفعل الأول فى صيغة التنازع حين لا يذكر معه فاعل

معروف أن باب التنازع يتنازع فيه فعلان اسمًا واحدًا يطلبانه، إمّا على أنه فاعل لكل منهما، مثل: «جلس وكتب زيد» فجلس وكتب يطلب كل منهما زيدًا فاعلًا له، وإما على أنه مفعول به لكل منهما مثل: «زيد كتب وقرأ القصيدة» فكتب وقرأ يطلب كل منهما «القصيدة» مفعولًا له، وإما على أن الفعل الأول يطلبه فاعلًا ويطلبه الفعل الثانى مفعولًا به، مثل «أكرمنى وأكرمت الأخِلَّاء»، وإما على أن الفعل الأول يطلبه مفعولا والفعل الثانى يطلبه فاعلا، مثل: «لقيت ولقينى زيد» والصيغتان الأولى والثالثة غاب فيهما الفاعل، وأنشد سيبويه مثالا من أمثلة الصيغة الثالثة هو قول طفيل الغنوى يصف خَيْلًا كُمْتًا مدمَّاة، أى أن لونها مُشْرَبٌ بالحُمرة:

وكُمْتًا مُدَمَّاةً كأن مُتونها   جرى فوقَها واستشعرتْ لونَ مذهبِ

يقول: إن ظهور هذه الخيل الضارب لونها إلى الحُمرة كأنما جَرَى فوقها لون مذهب أو لون ذهبىٍّ، واستشعرته أى لبسته شعارًا، وواضح أن طُفيلا جعل كلمة «لون مذهب» مفعولا به للفعل استشعرت بينما الفعل «جرى» يطلبها فاعلًا له، وإذن فهو فى البيت لا فاعل له.

ويقول سيبويه فى هذه الصورة من صور التنازع والصورة الأولى مما يغيب فيها الفاعل مع الفعل الأول: إنهم استغنوا بالفعل الثانى ومعموله عن فاعل الفعل الأول لعلم المخاطب به من الكلام. وهو يلتقى فى ذلك مع الكسائى القائل بأن الفاعل حذف مع الفعل الأول لوجود ما يدل عليه، ويرى الفراء أن الفاعل فى الصورة الأولى فاعل للفعلين معًا، ورأىُ الكسائى وسيبويه يلتقى مع ابن مضاء وما يقوله من أن الفعل حينئذ استغنى بمادته عن الفاعل.

ومما جاء على صورة التنازع الأولى التى يطلب فيها فعلان أو أكثر فاعلا متأخرًا قول أحد الشعراء:

مـا صابَ قلبِى وأَضْنَـاه وتَيَّمَهُ   إلا كواعبُ من ذُهْلِ بْنِ شَيْبَانَا

فالفعلان: صاب وأضناه يطلبان كلمة «كواعب» فاعلاً، وعمل فيها فعل «تَيَّمَهُ» وإما أن نقول مع الكسائى: حُذِف الفاعل مع الفعلين الأولين لدلالة القرينة اللفظية عليه، وإما أن نقول مع ابن مضاء إنه لا فاعل للفعلين الأولين، إذ استغنيا بمادتها عنه. ومثل هذا البيت قول بعض الشعراء:

ما جَادَ رَأيًا ولا أَجْدَى مُحَاوَلةً   إلا امرؤٌ لم يُضِعْ دنيا ولا دينا

فالفاعل غاب مع الفعل الأول: جاد، وإما أن نقول مع الكسائى إنه محذوف لدلالة القرينة اللفظية عليه، وإما أن نقول مع ابن مضاء إن الفعل استغنى عنه بمادته، ورأيه أوسع تطبيقًا على نحو ما رأينا فى الصيغ السابقة التى يطَّرِد مع أفعالها غياب الفاعل.

ثانيًا: أفعال بدون فواعل فى قراءات قرآنية وأمثلة نثرية وشعرية

(أ) فى قراءات قرآنية

معروف أن فى الذكر الحكيم آيات أضمر فى فعلها الفاعل، ودل عليه دلالة حتمية المقام أو الحال، مثل آية سورة ص: ﴿حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾ أى الشَّمْسُ، ولا معدى فى أن يعود عليها الضمير فى فعل (توارت) ومثلها آية سورة الواقعة: ﴿فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلْقُومَ﴾ وسورة القيامة: ﴿كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ﴾ أى الروح، وعود الضمير عليها فى فعل: (بلغت) متعين. ومع ذلك نستطيع أن نقول مع ابن مضاء إن فعل (توارت) دلَّ بمادته على الفاعل، وبالمثل دلَّ فعل (بلغت) بمادته على الفاعل. وبجانب هذين الفعلين فى القرآن أفعال لا فواعل معها فى بعض الآيات، ويقول النحاة إنها تحمل ضميرًا ويضطربون فى عائده، هل هو شىء متعين أو شىء مبهم أو مصدر الفعل، وفى كل ذلك يتضح سداد رأى ابن مضاء، وأن الفعل استغنى بمادته عن الفاعل، ونسوق من ذلك القراءات التالية التى نص عليها ابن جنى فى كتابه «المحتسب».

١ – الآية رقم ١٤ فى سورة آل عمران: ﴿زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالْأَنْعَامِ وَالْحَرْثِ ذَلِكَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا، وَاللهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الْمَآبِ﴾. قرأ مجاهد العبارة الأولى فى الآية هكذا: ﴿زَيَّنَ للناسِ حُبَّ الشَّهوات﴾ ببناء الفعل للمعلوم ونصب كلمة (حُبَّ الشَّهَوات) مفعولاً به منصوبًا ، ولا تحمل هذه القراءة فاعلا لفعل (زَيَّن)، وقال ابن جنى: الفاعل ضمير يعود على إبليس الذى يتردد

ذكره فى القرآن الكريم، وتعيين عائد الضمير وأنه إبليس كما قال ابن جنى لا يتضح فى الآية الكريمة، إذ ليس المراد بالشَّهوات فيها الشهوات المريبة التى سماها الرسول ﷺ فى حديثه عن الشهوات الخفية قائلا: «إن أخوف ما أخاف عليكم الرياء والشهوة الخفية» يريد الفواحش المحرمة التى يستخفى فيها الشخص كراهة أن يطلع عليه أحد، وإنما المراد فى الآية الشهوات الظاهرة، مما أحلَّه الله، وقد أدرجتها الآية فى كلمة «ذلك متاع الحياة الدنيا» وأشارت بقية الآية إلى أنه متاع فان، وأن الله جَلّ شأنه (عنده حسن المآب) أى متاع الجنة الباقى الأحق بالشهوة إليه والرغبة فيه، ولذلك نردُّ توجيه ابن جنى لقراءة فعل (زَيَّن) بالبناء للمعلوم، وأنه يستكن فيه ضمير يعود على إبليس. وخير منه أن نأخذ برأى الكسائى القائل بأن الفاعل قد يحذف، وأنه محذوف فى الآية، وأولى منه وأرجح أن نأخذ برأى ابن مضاء القائل بأن الفعل قد يستغنى بمادته عن الفاعل، إذ الغرض فى ذلك وما يماثله هو إيقاع الفعل على المفعول دون حاجة إلى ذكر فاعله كما تشهد قراءة السبعة «زُيِّن» بالبناء للمجهول.

٢ – الآية رقم ٥٢ فى سورة المائدة: ﴿فَتَرَى الَّذِينَ فى قُلُوبِهِمْ مرضٌ يُسارِعُونَ فِيهِمْ يَقُولُونَ نَخْشَى أَنْ تُصِيبَنَا دَائِرَةٌ فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِنْ عِنْدِهِ فَيُصْبِحُوا عَلَى مَا أَسَرُّوا فِي أَنْفُسِهِمْ نَادِمِينَ﴾. والآية نزلت فى المنافقين الذين كانوا يُوالون يهود المدينة قائلين إننا نخشى أن يصيبنا الدهر بدائرة أو نائبة من حوادثه فيمنعونا العون ويحرمونا منه. وقرأ يحيى وإبراهيم الفعل فى أول الآية: (فيرى) وقال ابن جنى فى توجيه هذه القراءة إن فاعل يرى فيها ضمير يعود على رائيهم ومتأملهم، بدليل قراءة الآية عند السبعة وغيرهم (فترى) أى أنت يا محمد أو يا حاضر الحال، وأولى من ذلك أن نأخذ فى قراءة الآية – كما أخذنا فى سابقتها – إما برأى الكسائى فى أن الفاعل محذوف، وإما – وهو الأرجح – برأى ابن مضاء فى أن الفعل استغنى عنه، إذا المراد إيقاع الرؤية على المنافقين وبيان اعتذارهم السيئ عن موالاة اليهود، ولذلك لم يخصَّص وقوع الرؤية من مخاطب، بل أُطلقت ودل عليها الفعل فى هذه القراءة: (فيرى) بمادته.

٣ – الآية رقم ٣٥ فى سورة يوسف: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم من بَعْدِ ما رَأَوُا الآياتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ﴾. ولا يتضح فى الآية فاعل (بَدَا) فقال الكوفيون: الفاعل جملة (ليسجننّه) ورفض البصريون هذا الرأى، لأن الفاعل عندهم لا يكون جملة، وقالوا إن الفاعل ضمير مقدر راجع إلى ما دل عليه الفعل وهو مصدره، أى البداء، وهو يلتقى بنفس الرأى الذى يأخذ به ابن مضاء فى مثل ذلك إذ يقول إن الفعل دل بمادته أى «البداء» على فاعله، مع ملاحظة أنه لا يجعل

للفعل (بدا) ضميرًا فاعلًا يعود على مصدر الفعل، إذ هو يلغى فكرة الضمير المستتر جوازًا ووجوبًا كما مر بنا.

٤ – الآية رقم ٤٥ فى سورة إبراهيم: ﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾. والآية مثل سابقتها لا يتضح فيها فاعل للفعل (تَبَيَّن) فقال الكوفيون – كما قالوا فى الآية السابقة – الفاعل جملة (كيف فعلنا بهم) وقال البصريون: إن الفاعل ضمير مقدر يعود على ما دل عليه الفعل وهو مصدره، أى التبيُّن، وجملة (كيف فعلنا بهم) بدل من هذا الضمير، تمامًا مثل جملة (ليسجننَّه) فى الآية السابقة، إذ يعربونها أيضًا بدلا من الضمير المستتر فاعلا فى (بدا). ورأى البصريين فى عائد فاعل (تبين) وهو المصدر – يلتقى كما التقى فى الآية السابقة برأى ابن مضاء القائل بأن الفعل فى مثل ذلك استغنى عن الفاعل بمادته، وهى المصدر الذى يقدر البصريون ضميرًا فاعلًا عائدًا عليه.

٥ – الآية رقم ٢ فى سورة مريم: ﴿ذِكْرُ رَحْمَةِ رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكَرِيَّا﴾. قرأها الحسن البصرى أحد القراء الأربعة عشر: ﴿ذكَّر رحمةَ ربك عبده زكريا﴾ وقال ابن جنى فاعل (ذكَّر) ضمير عائد على مُفْتَتَحِ السورة: (كهيعص) أى المتلو من القرآن. غير أن هذا التوجيه غير واضح، وفى رأيى أنه ينبغى أن نأخذ إما برأى الكسائى القائل بجواز حذف الفاعل، فالفاعل محذوف وتقديره «هذا القرآن» وإما أن نأخذ برأى ابن مضاء – وهو الأرجح – القائل فى مثل ذلك بأن الفعل استغنى بمادته عن الفاعل، إذ المراد وقوعه على المفعول به.

٦ – الآية رقم ٥٩ فى سورة طه: ﴿قَالَ مَوْعِدُكُمْ يَوْمُ الزِّينَةِ وَأَن يُحْشَرَ النَّاسُ ضُحًى﴾ والآية فى قصة موسى حين رأى فرعون الآية الكبرى من إلقائه عصاه أمامه فإذا هى ثعبان ضخم، ونَزْعه يده من جيبه فإذا هى بيضاء للناظرين، فقال له فرعون إن هذا السحر الذى جئتنا به عندنا سحر يتفوق عليه، فاجعل بيننا وبينك موعدًا نجمع فيه سحرتنا من الكهنة، فأجابه موسى بالآية المذكورة. وقرأها ابن مسعود ونفر معه من القراء: ﴿وأن يَحْشُرَ الناسَ ضُحًى﴾ ببناء فعل (يَحْشُر) للمعلوم ونصب كلمة (الناسَ) مفعولا به. والفعل فى هذه القراءة ليس له فاعل فى الآية، فقال ابن جنى: الفاعل ضمير يعود على لفظ الجلالة أى (وأن يحشر الله الناس ضحى). والتكلف واضح فى هذا الإضمار كما تصوره ابن جنى، وإما أن يقال إن الفاعل محذوف من الآية كما يذهب الكسائى من جواز حذف الفاعل، وإما أن الفعل لا فاعل له كما يذهب ابن مضاء وهو الأرجح، إذ استغنى عنه بمادته التى تستلزم حدوث الفعل من فاعل، إذ المراد إيقاع الفعل – وهو الحشر – على الناس لا بيان فاعله، أو بعبارة أخرى بيان من أحدث وقوعه.

٧ - الآية رقم ٢٣ فى سورة سبأ: ﴿حَتَّىٰ إِذَا فُزِّعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ﴾ والتضعيف فى الفعل للسلب، أى حتى إذا كُشف الفزع عن قلوبهم. وقرأ ابن مسعود وابن عباس وابن عامر أحد القراء السبعة الفعل: (فَزَّع) بالبناء للمعلوم هكذا: ﴿حتى إذا فَزَّع عن قلوبهم﴾. وليس مع الفعل فى هذه القراءة فاعل، فقال ابن جنى: الفاعل ضمير، ولم يتبين بالضبط العائد عليه، فقال: إما أن يعود على الله أى كشف الله عن قلوبهم الفزع، وإما أن يعود على ما هناك من الحال الحاضرة أى كشف حاضر الحال عن قلوبهم الفزع، ومادام العائد عليه لم يتعين تمامًا عند ابن جنى فخير منه أن نأخذ برأى الكسائى القائل بأن الفاعل قد يحذف، وأرجح منه - عندنا - رأى ابن مضاء القائل إن الفعل قد يستغنى بمادته عن الفاعل، إذ المراد فى الآية الكريمة بيان انكشاف الفزع عن قلوب هؤلاء الناس لا بيان من أحدثه، ولذلك جاء الفعل عند أكثر القراء للآية مبنيًا للمجهول، كأن لا داعى لذكر الفاعل، وحين جاء مبنيًا للمعلوم لم يذكر أيضًا فاعله.

(ب) فى أمثلة نثرية وشعرية

١ - قال الرسول ﷺ: «لا يزنى الزانى حين يزنى وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن». فقال النحاة: إن الفعل المضارع «يشرب» فى الحديث ليس له فاعل، إذ لا يتأتى أن يكون فاعله الزانى» وقالوا إنه ضمير مستكن أو مستتر فى «يشرب» عائد على اسم فاعل مشتق منه هو الشارب. والتكلف واضح فى تصور هذا الضمير المستتر وعائده، وَرَأْىُ الكسائى فى أن الفاعل محذوف فى مثل ذلك أوضح، وأكثر منه وضوحًا رأْى ابن مضاء فى أن الفعل «يشرب» فى الحديث لا فاعل له، وأنه إنما يدل على فاعله بمادته التى تقتضى حدوث الشرب من شخص. على كل حال الفعل فى الحديث اسْتُغْنِى عنه بتصور حدوثه وليس الغرض بيان وقوع الشرب من شخص معين، وإنما الغرض بيان إيقاعه على المفعول به، ولذلك جاء الفعل فى الحديث بدون فاعل

٢ - ذكر ابن جنى فى كتابه المحتسب أثناء تعليقه على قراءة (فَزَّع عن قلوبهم) السابقة بالبناء للمعلوم فى سورة سبأ وجود فاعل فيها وإضماره - فى رأيه - لدلالة الحال عليه بأن ذلك كثير واسع فى العربية، واستشهد له بما حكاه سيبويه فى الكتاب من أنك تقول: «إذا كان غَدٌ فَأْتِنى» وإن شئت قلت: «إذا كان غدًا فأتنى» أى إذا كان ما نحن عليه من السلامة أو من البلاء فى غدٍ فأتنى. وكان تامة فى الصيغتين عند سيبويه وقال إن فاعلها فى القول الثانى أُضمر، لأن المخاطب يعلم ما يعنى، كأنه يريد أن يقول إن دلالة الحال أغنت عنه، وفى الوقت نفسه

دلَّتْ عليه، والكسائى لا يُقَدِّرُ فى مثل قولهم: «إذا كان غدًا فأتنى» ضميرًا، بل يكتفى بأن الفاعل محذوف ويدل عليه الحال أو المقام، وابن مضاء لا يقدر أيضًا فى «كان» بالمثال ضميرًا بل يقول إن «كان» لا فاعل لها فى العبارة إذ استغنت عنه بمادتها، وتشهد لرأيه العبارة الأولى «إذا كان غدٌ فأتنى» إذ هى مساوية للعبارة الثانية: «إذا كان غدا فأتنى» وكل ما حدث أن الفاعل غاب فيها تخففًا، وكأن المخاطب يعرف ما يعنى. يقول سيبويه كأنه كان يذكر لصاحبه أمرًا إما خصومة وإما صلحًا فقال له: «إذا كان غدًا فأْتنى».

٣ – أنشد ابن جنى فى كتابيه المحتسب والخصائص البيت التالى لسوَّار بن المضرَّب، وكان قد دعاه قطرىّ فى أثناء رياسته للخوارج الأزارقة للحرب معه فهرب منه، وحاول بعض أصحابه أن يرده إليه، فأنشد:

فإن كان لا يرضيك حتى تردَّنى إلى قطرىٍّ لا إخالُك راضيا

وفعل «يرضيك» فى البيت ليس له فاعل، فقدَّره ابن جنى ضميرا يعود على حاضر الحال أى إن كان لا يرضيك ما جرى أو ما الحال عليه. والفاعل عند الكسائى محذوف يدل عليه السياق، وعند ابن مضاء لا فاعل للفعل، فقد دلَّ عليه بمادته، أى إن كان لا يقع منك رضًا حتى تردنى.

٤ – قال عمرو بن مِلْقَط، وهو شاعر جاهلى:

مهما لىَ الليلة مهما لِيَهْ أُوْدَى بنعلىَّ وسِرْباليَهْ

ومهما فى البيت مبتدأ، ولى خبر، ومهما ليه الثانية توكيد. وأودى: هلك وليس له فاعل فى البيت، فقال ابن هشام فى المغنى هو ضمير مقدر يعود على اسم مشتق من «أودَى» هو «مود» المفهوم من الكلام. وفى رأيه تكلف واضح. وخير منه رأى الكسائى الذى يقول بأن الفاعل محذوف، وأوضح من رأيه وأرجح رأى ابن مضاء القائل بأن الفعل لا فاعل له، وأنه استغنى بمادته عن الفاعل، أى أن هلاكا نزل أو حدث بنعليه وسرباله.

وواضح من كل ما سبق أن فى العربية أفعالا ليس معها فواعل، أو بعبارة أخرى لا توجد معها فواعل أبدًا، وهى أفعال الاستثناء والتعجب وقلما وأختاها: كثرما وطالما والفعل الأول فى التنازع فى مثل: «وقف وجلس الطلاب». وحاول النحاة أن يضيفوا ضميرًا ظاهرًا فاعلا للصورة الأخيرة، إذ قال البصريون يقال «وقفوا وجلس الطلاب» وهى صيغة لم ترد عن العرب، إنما وردت الصيغة السالفة، ولذلك ألحقناها بأفعال الاستثناء والتعجب وقلما، لأن الفاعل لا يذكر معها، ويصدق عليها ما قلناه عن تلك الأفعال من أن الفعل استغنى عن فاعله فيها جميعًا، واستغناؤه فى صيغة التنازع المذكورة واضح بدلالة السياق.

وذكرنا بجانب هذه الأفعال التى يطرد معها غياب الفاعل أفعال جاءت فى بعض القراءات وليس معها فواعل، وأفعال مماثلة فى حديث نبوى وفى أمثلة نثرية وشعرية. وحاول ابن جنى فى قراءات الآيات القرآنية التى نقلناها عنه أن يحمِّل أفعالها ضميرًا يعود على اسم يدل عليه الكلام، وهو تكلف واضح، وأولى منه أن نأخذ فيها برأى ابن مضاء القائل باستغناء تلك الأفعال عن الفواعل، ومثلها أفعال الأمثلة النثرية والشعرية التى ذكرناها، إذ ليس الغرض فيها جميعًا بيان للفاعل الذى وقع منه الفعل، وإنما الغرض بيان وقوع الفعل على المفعول، ولذلك أُغْفِل الفاعل مع تلك الأفعال ولم يذكر. أما آيتا سورة يوسف: ﴿ثم بداهم﴾، وسورة إبراهيم: ﴿وتبين لكم﴾ فقد ذهب البصريون فيهما -كما أسلفنا- إلى أن الفاعل ضمير يعود على مصدر الفعل، فقوله تعالى: ﴿ثم بدا لهم﴾ أى البداء، وقوله: ﴿وتبيَّن لكم﴾ أى التبين، وهم يلتقون - كما ذكرنا - مع ابن مضاء مباشرة فى قوله فى مثل: «زيد قام» إن الفعل استغنى بمادته عن الفاعل.

قاعدتان عامتان

نستطيع أن نجمل كل ما تقدم فى القاعدتين العامتين التاليتين:

١ - يستغنى الفعل فى العربية عن الفاعل باطراد فى أفعال الاستثناء، والتعجب، وقلما، وكثرما، وطالما، وكذلك فى الفعل الأول بباب التنازع.

٢ - قد يستغنى الفعل فى العربية عن الفاعل أحيانًا إذا كان الغرض إيقاعه على المفعول به دون عناية بذكر من أوقعه.

المراجع

كتاب سيبويه ١٤/١، ١٥ ،و٣٧/١ وما بعدها و ٣٧٦/١ وما بعدها.
المقتضب للمبرد ٥٥/٢، ٦١/٣، ٧٢/٤، ١٧٣، ٣٩١، ٤٢٦ وما بعدها.
المحتسب لابن جنى (فى كثير من القراءات) وكتابه الخصائص ٤٣٣/٢.
السبعة فى القراءات لابن مجاهد والنشر فى القراءات العشر لابن الجزرى.
كتاب الرد على النحاة لابن مضاء القرطبى (الطبعة الثانية بدار المعارف) ص ٩٠ وما بعدها وانظر المدخل ص ٣٠ وما بعدها.

ابن يعيش على المفصل ٧٤/١ وما بعدها، ٧٧/٢ وما بعدها، ١٤٢/٧، ١٤٩، ٤٧/٨.
المغنى لابن هشام ١٢٩، ١٤٣، ١٥٢، ٣٢٥، ٣٣٩، ٣٦٩، ٤٤٧، ٤٦٠، ٦٢٢.
شرح الرضى على الكافية (طبع استانبول) ٧٠/١، ١٧٩، ٢٦٩/٢، ٣٠٧.
الهمع للسيوطى (طبعة الكويت) ٢٨٢/٣ وما بعدها، ٢١/٥، ١٣٧/٥ وما بعدها.

٣ - استغناء الفعل المبنى للمجهول بمادته عن نائب الفاعل

الفعل المبنى للمجهول

يسمى النحاة الفعل حين يذكر معه فاعله مبنيًا أو مصوغًا للمعلوم مثل: «كتب على المحاضرة - مرَّ خالد بالجامعة». أما حين لا يذكر معه فاعله فيسمونه مبنيًّا أو مصوغًا للمجهول مثل: «كُتبت المحاضرة - مُرَّ بالجامعة». والفعل المبنى للمجهول إما أن يكون ماضيًا كما فى المثالين المذكورين، وإما أن يكون مضارعًا مثل: تُكْتَب المحاضرة - يُمَرُّ بالجامعة».

صيغ الفعل المبنى للمجهول

(أ) صيغ الفعل الماضى

يصاغ الفعل الماضى المبنى للمجهول بضم أوله إذا كان ثلاثيًا مثل: كُتب، ويضم مع الأول الحرف الثانى فى مثل: تُعُلِّم - تنوقش، ويضم معه الحرف الثالث فى مثل: امتُحن - استُخْرِج. ويستثنى من ذلك الفعل الماضى المعتل العين فإن أوله يكسر مثل: قِيل - اختِير - استُفِيد. ودائما يكسر ما قبل آخر الماضى فى الفعل الصحيح، ويقلب حرف العلة ياء فى الفعل المعتل العين كما فى الأمثلة.

(ب) صيغ الفعل المضارع

يصاغ الفعل المضارع المبنى للمجهول بضم أوله وفتح ما قبل آخره مثل: يُكْتَبُ - يتعلَّم - يُتناقش - يُمْتحن - يُقال - يُخْتار - يُسْتفاد.

نيابة المفعول به عن الفاعل

ينوب المفعول به عن الفاعل مع الفعل المبنى للمجهول، ويُرْفع مثله بعد أن كان منصوبًا، ويتطابق الفعل معه تذكيرًا وتأنيثًا مثل: كُتب الدرس - أُلْقيت المحاضرة - امتُحن الطلاب. وإذا كان الفعل المبنى للمعلوم الذى صِيغ معه الفعل المبنى للمجهول متعديًا إلى أكثر من مفعول به واحد أقيم المفعول الأول مقام الفاعل مثل: أعطى زيد عمرًا كتابًا - ظن زيد الشمس

طالعة، فيقال: أُعْطِيَ عمروٌ كتابًا – ظُنَّت الشمس طالعة. وأجاز بعض النحاة نيابة المفعول به الثانى للفعلين، فيقال: أُعطى كتابٌ عَمْرًا – ظُنَّتْ طالعةٌ الشمس ومنع ذلك بعض النحاة، ورأيهم أكثر سدادًا. وإذا كان الفعل المبنى للمعلوم متعديًا إلى ثلاثة مفاعيل تحتم – حين يبنى للمجهول – إنابة المفعول الأول، ففى مثل: أعلمت زيدًا عمرًا مسافرًا يقال: أُعلم زيد عمرًا مسافرًا.

إنابة غير المفعول به

ليس المفعول به وحده الذى ينوب عن الفاعل مع الفعل المبنى للمجهول، إذ يرى النحاة – حين لا يوجد مفعول به مع الفعل – أنه يُمكن أن ينوب منابه المصدر التالى للفعل، أو الظرف، أو الجار والمجرور، مع تقييدها جميعًا بقيود ينبغى لتوضيحها تفصيل القول فيها جميعًا.

نيابة المصدر

ينوب المصدر عن الفاعل – فى رأى النحاة – بشرطين: أولهما أن يكون متصرفًا بمعنى مفارقته للنصب على المصدرية، فما يلزمه النصب مثل: سبحان الله – معاذ الله، لا يجوز أن يكون نائب فاعل، إنما يجوز ذلك فى مثل: سير – كتابة، لأنهما يقعان تارة مفعولاً مطلقًا منصوبًا فى مثل: سارسيرًا – كتب كتابة، ويمكن أن يقعا مرفوعين أو مجرورين فى مثل: سَيْرُك سيرمتئد – كتابتك جميلة – فى سيرك بُطْء – فى كتابتك خطأ. والشرط الثانى لنيابة المصدر أن لا يكون مرادًا به التأكيد للفعل مثل: سار سيرًا – كتب كتابة، فلا يقال: «سِير سَيْرٌ – كُتِبت كتابة» لعدم الفائدة من ذكر مثل هذا التعبير، ولذلك اشترط النحاة هذا الشرط الثانى، وهو أن يكون المصدر مختصًّا حتى تتم الفائدة، والاختصاص إما ببيان النوع عن طريق الإضافة أو الصفة مثل: زُحف زحف السلحفاة – زُحف زَحْفٌ بطىء، وإما ببيان العدد مثل: (فإذا نُفِخ فى الصُّورِ نفخةٌ واحِدَة). وواضح أن المصدر بهذه الصور من بيان العدد والصفة والإضافة أضاف فائدة إلى المفهوم من الفعل، وبذلك يصبح صالحًا للنيابة عن الفاعل حين لا يوجد المفعول به.

نيابة الظرف

ينوب الظرف عن الفاعل – فى رأى النحاة – بشرطين مماثلين لشرطى المصدر، أولهما أن يكون الظرف متصرفًا بمعنى أنه يفارق النصب على الظرفية والجر بمن، فما يلازم النصب من الظروف مثل سَحَر – ثَمَّ – أين – وراءَ – أمامَ، لا يجوز أن يكون نائب فاعل، لأنه ملازم

النصب، ونيابته للفاعل تستلزم رفعه، ولذلك لا يصلح أن يكون نائب فاعل، إنما يصلح مثل: زمان - وقت - مكان - قلعة - ضاحية - يوم، إذ يمكن أن يقع مثل هذه الظروف مجرورا أو مرفوعًا مثل: زمان الربيع بهيج - مكان الجامعة بديع.

والشرط الثانى لنيابة الظرف عن الفاعل أن يكون مختصًا، والاختصاص إما بالإضافة مثل: يوم الخميس - مسجد الحسين، إذ يمكن أن يقال: أُمْطِر يوم الخميس - مُلِيءَ مسجد الحسين بالمصلين، وإما بالوصف مثل: أُمْطر يوم كامل - مُلِيءَ مسجد كبير بالمصلين - وإما بالعلمية مثل: صِيمَ رمضان - نُهبت نابلسُ. وواضح أن ظرف الزمان والمكان فى هذه الصور من الاختصاص بالإضافة والوصف والعلمية أصبح يؤدى عبارة واضحة مفهومة، بخلاف لو قلت مثلا: أُمطر يوم - ملىء مسجد، فإن العبارة لا تؤدى معنىً مضبوطًا مفهومًا. وقد أضاف النحاة إلى التصرف أن الظرف غير المتصرف إذا جر بمن لا يعد بذلك متصرفًا على نحو ما هو معروف عن الظرفين غير المتصرفين: عند - فوق، إذ يقال مثلا: هذا من عندك - سقط من فوق المنزل. يريدون أن دخول «من» الجارة عليهما فى بعض العبارات لا يخرجها من دائرة الظرف غير المتصرف، إذ لا يقعان مرفوعين أبدًا.

مجىء ظروف غير متصرفة تالية لأفعال مبنية للمجهول

ذكرنا أن النحاة اشترطوا لنيابة الظرف عن الفاعل مع الأفعال المبنية للمجهول أن يكون متصرفًا حتى يمكن رفعه مثل: سير يومُ الخميس. أما غير المتصرف فلا يصلح أن يكون نائب فاعل، لأنه يلازم الظرفية، فهو منصوب دائمًا ولا يرفع أبدًا. غير أننا إذا رجعنا إلى القرآن الكريم والشعر الجاهلى وغير الجاهلى وجدنا ثلاثة ظروف غير متصرفة تلى الأفعال المبنية للمجهول باطراد، وهى: بين - دون - عند. ونقف عند بعض أمثلتها قليلا:

(أ) بين

بين ظرف مبهم منصوب دائمًا، ولا يتبين معناه إلا بإضافته إلى اثنين فصاعدًا مثل: بين الظهر والعصر - بين القاهرة والجيزة - بين زملائه - بين الطلاب. وقد جاء فى القرآن الكريم تاليًا لفعل مبنى للمجهول فى قوله تعالى: ﴿وحِيلَ بينهم وبين ما يشتهون﴾ و ﴿حِيلَ﴾ فعل مبنى للمجهول، ، وتلاه الظرف: «بين» وهو ملازم للظرفية والنصب، وحقا قد يجر بالحرف فى مثل: أقبل من بين القوم زيد، ولكنه لا يأتى مرفوعًا أبدًا، ومن أجل ذلك لا يتجه فى الآية الكريمة أن يكون نائب فاعل، لأن نائب الفاعل مرفوع دائمًا وسنرى عمَّا قليل تخريج النحاة لمثل ذلك.

(ب) دون

دون نقيض فوق، وهو ظرف مبهم منصوب للزمان والمكان مثل «بين»، يقال مثلا: دون العصر – دون القاهرة، أى قبلهما بقليل. ودون يلازم الظرفية والنصب، وقد يجر بمن الجارة مثل «بين» كما جاء فى القرآن الكريم: ﴿وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمُ امْرأَتَيْنِ تَذُودَانِ﴾ وقد تدخل على «دون» الباء الجارة، فيقال مثلا: زيد فى زملائه من ليس بدونه، إلا أنها لا تأتى مرفوعة أبدًا، وقد جاءت تالية لفعل مبنى للمجهول فى قول طرفة بن العبد:

فيالكَ من ذى حاجةٍ حِيلَ دونها   وما كلُّ ما يهوى امرؤٌ هو نائلُهْ

وهو يستغيث شخصًا من أجل صاحب حاجة. وفعل حيل مبنى للمجهول، وتلاه الظرف: «دون» وهو ملازم للظرفية والنصب إلا أن يدخل عليه حرفا الجر: من والباء. ولا يتجه فى البيت أن يكون نائب فاعل، لأن نائب الفاعل يكون دائمًا مرفوعًا، وهو منصوب على الظرفية.

(جـ) عند

عند تفيد حضور الشيء ودنوّه، وهى ظرف مبهم مثل دون وبين، تكون تارة ظرف زمان فى مثل: عند الفجر – عند العصر، وتارة ظرف مكان مثل: عند الحائط – عند المدرسة. وهى دائما منصوبة على الظرفية، وقد تجر بمن مثل أختيها: دون وبين، وفى القرآن الكريم: ﴿رحمةً مِنْ عِنْدِنا﴾ ولا ترفع مثلها البتّة، وقد تجيء تالية للفعل المجهول كما فى قول أحد الشعراء:

ويُبَشُّ بالترحيب عند قدومِهِ   ويُقام عند سَلامه ويقــرَّبُ

وفعلا يُبَشُّ ويُقام فى البيت مبنيان للمجهول، وتلاهما الظرف «عند» وهو ملازم للظرفية والنصب إلا أن يدخل عليه حرف الجر «من» كما تقدم، غير أنه يظل غير متصرف إذ لا يرفع أبدًا، ولذلك لا يتجه أن يكون نائب فاعل فى البيت، إذ نائب الفاعل مرفوع دائمًا مثل الفاعل الذى أخذ حكمه.

رأى النحاة فى الظروف الثلاثة السالفة التالية لأفعال مبنية للمجهول

اتفق النحاة جميعًا على أن الظروف: «عند – دون – بين» ظروف غير متصرفة، وعادوا فاختلفوا هل الظروف غير المتصرفة تصلح أن تكون نائب فاعل وهى منصوبة وليست مرفوعة ولا يمكن رفعها؟ وأجاب الأخفس بأن كُلًّا منها يصلح أن يكون نائب فاعل، ومثلها بقية

الظروف غير المتصرفة مثل: سحرَ، فيمكن أن يقال: سيرَ سحر، كما يقال سير عند الفجر – سير دون العصر – سير بين العصر والمغرب، وجميعها – فى رأيه – ظروف غير متصرفة منصوبة لفظًا مرفوعة محلًا، منصوبة لأنها ظروف غير متصرفة، ومرفوعة لأنها فى موضع نائب الفاعل المرفوع. وهى مباينة واضحة للظاهر الملفوظ والمضمر الخفى، ولذلك لم يأخذ جمهور النحاة بهذا الرأى، وطردوا الشرط فى الظرف غير المتصرف فقالوا إن بين – دون – عند – سحر جميعًا حين تلى الأفعال المبنية للمجهول لا تعرب نائب فاعل، بل تظل تعرب من جهة الظرفية وحدها على أنها ظروف منصوبة أما نائب الفاعل معها فضمير مستتر فى الفعل المبنى للمجهول قبلها يعود على مصدره المفهوم من بنيته. وعلى هذا الأساس قالوا إن نائب الفاعل مع الفعل المبنى للمجهول: «حيل» فى الآية الكريمة وبيت طرفة ضميرٌ مستتر تقديره هو يعود على المصدر المفهوم من الفعل وهو الحول وكأن تقديره فى الآية الكريمة وحيل الحول بينهم وبين ما يشتهون. وبالمثل تقديره مع يبش ويقام أى تبش البشاشة ويقام القيام، وكذلك تقديره مع سحر أى سير السير سحر.

وواضح ما فى رأى الجمهور من تمحل شديد أرادوا به أن يدرأوا عن العبارة فى مثل: «حيل بين زيد وبين التفوق» و«حيل دون حاجة زيد» و«يُبَشّ عند لقائه» و«سير سحَر» غياب أو فقدان نائب الفاعل فقدروه ضميرًا يعود على مصدر الفعل، وفاتهم أن النائب للفاعل حين يكون مصدرًا لا يضيف للسامع فائدة، إلا إذا خُصِّص بشىء من أنواع الاختصاص، كما قرروا ذلك فى حديثهم عن نيابة المصدر مناب الفاعل، إذ اشترطوا له إمَّا الإضافة وإما الوصف وإما العدد على نحو ما مرَّ بنا. وكأن ما قرروه فى نيابة المصدر عن الفاعل أن لايكون لمجرد التوكيد مثل: قيم قيام لعدم الفائدة عادوا مع الظروف غير المتصرفة المارة فأقرّوه، وهو إقرار صورى، لأن العبارات السالفة فى الآية الكريمة والبيتين ليست فى حاجة إليه، إذ لا يفيد مثلا تصور أن فى قولهم: سير سحر: سير سير سحر، وهو ما لم ينطق به العرب، لأن كلمة سَيْر المصدرية لا تفيد إضافة جديدة إلى ما يفيده الفعل. وهم إنما قدروا ذلك اضطرارًا حتى لا تفقد عبارة الفعل المبنى للمجهول نائب الفاعل كما أسلفنا، غير ملتفتين إلى أن الفعل المبنى للمجهول يدل على المصدر الذى يقدرونه ببنيته وأنه لا حاجة له إليه، ولو أنهم التفتوا إلى ذلك وإلى قول ابن مضاء إن الفعل قد يستغنى بمادته عن الفاعل لبادروا إلى القول بأن الفعل المبنى للمجهول مع الظروف غير المتصرفة يستغنى عن نائب الفاعل بمادته.

نيابة الجار والمجرور عن الفاعل

ينوب الجار والمجرور عن الفاعل بشرطين: أولهما أن لا يلزم الحرف الجار طريقة واحدة الاستعمال كأن يكون مختصًا بجر الزمان مثل: مذ – منذ، أو مختصًا بجر المقسم به وهى حرو القسم، وهى ثلاثة: الباء والتاء والواو، أو مختصًا بجر المستثنى، وهى ثلاثة: خلا وعدا وحاش على تقدير أنها أحرف جارة. والشرط الثانى أن لا يدل حرف الجر على تعليل، كما يلاح أحيانًا فى اللام والباء ومن، مثل: يتّجر للربح – يؤخذ بالذنب – يعاقب من الخطأ، إذ جميع هذ التعليلات كأنها مبنية على سؤال مقدر، وكأن حرف التعليل ومجروره من جملة أخرى. ومع ذلك أن الحروف الثلاثة إذا لم تكن للتعليل لم تمتنع إنابتها مع مجرورها عن الفاعل

واختلف النحاة فى نيابة الجار والمجرور عن الفاعل، فقال البصريون: النائب هو المجرو وحده، إذ هو – فى رأيهم – مع الفعل المبنى للمعلوم محله النصب على المفعولية، فلما بنى الفع للمجهول أصبح محله الرفع، أو بعبارة أخرى نائب فاعل لفعله. وذهب الفراء إلى أن حرف الجر مع الفعل المبنى للمعلوم فى محل نصب مفعول به، فإذا بنى الفعل للمجهول أصبح حرف الجر فى محل رفع نائبًا للفاعل، وهو مذهب – كما قال بعض الأسلاف – غاية فى الغرابة، لأ حروف الجر لاحظَّ لها فى الإعراب. وذهب ابن مالك إلى أن الجار والمجرور معًا هما نائب الفاعل، فليس النائب الجار وحده ولا المجرور وحده بل هو مجموعهما، وهما بذلك فى محل رفع

والمذاهب الثلاثة فى نيابة الجار والمجرور عن الفاعل محل نظر، لأنهما يذكران مع الفعل المبنى للمعلوم فى مثل «يحتفل الناس بالعيد» كما يذكران معه حين يحول الفعل من البناء للمعلوم إلى البناء للمجهول فى مثل «يُحْتَفَلُ بالعيد» دون أى تغيير إعرابى فى اللفظ كما يحدث للمصد والظرف المتصرفين حين يصبح أحدهما نائبًا للفاعل، إذ يرفعان كما يرفع الفاعل الذى حا محله. وهو ما جعل بعض أئمة النحو على مدى القرون الماضية ينكر أن يكون المجرور أو الجا أو مجموعهما معًا نائب فاعل وقبل أن نعرض آراءهم نذكر ما قالوه من اعتراضات فى ذلك

اعتراضات الأسلاف على نيابة الجار والمجرور عن الفاعل

وجّه الأسلاف إلى نيابة الجار والمجرور عن الفاعل اعتراضات متعددة حاولوا بها نقض نيابته، منها ما ينقض فى رأيهم مذهب الفراء، وما ينقض مذهب البصريين، وما ينقض مذهب ابن مالك، وما ينقضها جميعًا.

أما ما ينقض مذهب الفراء فهو أن حرف الجر لا تتغير حركته أو حركاته تبعًا لإعرابه مفعولا به مع الفعل المبنى للمعلوم، ونائب فاعل مع الفعل المبنى للمجهول، كما يحدث للأسماء المعربة، وهو لا يدل على معنى يمكن أن يتغير معه إعرابه بحيث يصبح تارة مفعولا به، وتارة نائب فاعل، إذ يلزم طريقة واحدة فى الاستعمال، وهو أن يجر اسمًا يتعلق معه عادة بفعل، وهو لا يصلح للإسناد بتاتًا. وأما ما ينقض أن يكون الاسم المجرور بالحرف نائب فاعل فأمران:

(أ) أنه لو كان محله الرفع - كما يقول البصريون - وقيل مثلا: مُرَّ بزيد الظريف - مُرَّ بزيد وخالدٌ، لأمكن أن يقال: الظريفُ وخالدٌ بالرفع مراعاة لمحل نائب الفاعل، وهو ما لا يجيزه النحاة بحال، وإذن فالقول بأن المجرور مع الفعل المبنى للمجهول نائب فاعل منقوض وغير مقبول.

(ب) أنه لو كان المجرور مؤنثًا مع الفعل المبنى للمجهول مثل: «مُرَّ بهند» وكان حقًّا نائب فاعل له لأُنِّث الفعل كما يؤنث مع كل نائب فاعل مؤنث مثل: «كُرِّمت هند» غير أن ذلك ممنوع بإجماع النحاة، وإذن فليست هند فى صيغة: «مُرَّ بهند» نائب فاعل لأن الفعل المبنى للمجهول يتحتم تأنيثه مع نائب الفاعل المؤنث. وفى ذلك ما ينقض مذهب البصريين نقضًا.

وأما ما ينقض أن يكون الجار والمجرور نائب فاعل فأمران أيضًا:

(أ) أنه يجوز تقدم الجار والمجرور على الفعل المبنى للمجهول مثل: «منه يخاف - عليه يُخْشى». ولو كان «منه - عليه» فى العبارتين نائبى فاعل لما جاز تقدمهما، لأن نائب الفاعل لا يتقدم على فعله المبنى للمجهول، كما أن أصله وهو الفاعل لا يتقدم على فعله المبنى للمعلوم.

(ب) أنه لا يجوز إعراب الجار والمجرور حين يتقدمان على فعلهما المبنى للمجهول مبتدأ فى مثل: به يتفاءل، بينما لو قدم نائب الفاعل الحقيقى على فعله مثل: زيد عُلِّم، لأعرب مبتدأ. وفى ذلك دليل واضح أنه لا يقع على الجار والمجرور إسناد كما يقع على نائب الفاعل سواء تقدم أو تأخر عن فعله، مما يقطع أن الجار والمجرور لا يمكن أن يُعَدَّا نائب فاعل على الحقيقة.

وواضح من ذلك كله أن الجار والمجرور لا يستقيم لهما أن يكونا نائب فاعل، سواء قيل إن النائب هو الجار وحده، أو المجرور وحده، أو مجموعهما معًا، وهو ما جعل أئمة من النحاة يحاولون جاهدين أن يوجدوا للفعل المبنى للمجهول معهما نائب فاعل مضمر، وانقسموا إزاءه قسمين على النحو التالى:

(أ) قسم فى مقدمته ابن هشام قال: إن نائب الفاعل فى مثل: «يحذر منه» ضمير مبهم مستتر فى الفعل، يتحمل ما يدل عليه الفعل من مصدر أو ظرف مكان أو ظرف زمان. وإذا كان عائد الضمير ما يدل عليه الفعل من ظرف الزمان أو المكان أو المصدر، ففيم هذه المشقة فى التصور ولماذا لا نقول إن الفعل استغنى عنه، إذ لو كان فى حاجة إليه ما تحمل ضميره كما يقول ابن هشام ومن تابعه فى رأيه، ولأظهره المتكلم بالعبارة ليتعين مراده وهل هو المصدر أو ظرف المكان أو ظرف الزمان.

(ب) قسم ثان – فى مقدمته ابن درستويه والرُّنْدى الأندلسى – ذهب إلى أن نائب الفاعل – حين لا يكون مع الفعل المبنى للمجهول إلا جار ومجرور – ضمير مبهم عائد على المصدر المفهوم من الفعل، ففى مثل «يخاف منه» نائب الفاعل ضمير عائد على المصدر المفهوم من الفعل «يخاف» وهو الخوف. وهو تعسف فى التقدير يلتقى مع الضمير المبهم المستتر العائد على المصدر أو ظرف المكان أو ظرف الزمان الذى قدّراين هشام ومن تابعه أن الفعل المبنى للمجهول يتحمله حين لا يكون معه إلا جار ومجرور. وكل ذلك ليتفادى ابن هشام وابن درستويه ومن تابعوهما ما فى هذه الصيغة من خلل فى رأيهما إذ تخلو من نائب فاعل للفعل المبنى للمجهول، وفاتهم جميعًا أن الفعل يدل على المصدر والظرف التزامًا، وبعبارة أخرى يدل عليهما بصيغته، فهو فى غنى عن ذكرهما، ولو ذكرا ما أفاداه شيئًا فى معناه، وأولى من ذلك وأكثر سدادًا أن نقول – مع الفعل المبنى للمجهول حين لا يكون معه إلا جار ومجرور – ما قلناه حين لا يكون معه إلا ظرف غير متصرف مثل: «لا يخشى عليه – لا يحتاج إليه» إنه استغنى بصيغته عن نائب الفاعل.

قاعدة عامة

واضح من كل ما قدمت أن الفعل المبنى للمجهول إنما يكون له نائب فاعل إذا تلاه مفعول به، أو مصدر أو ظرف متصرفان مختصان، أما إذا لم يأت بعده سوى ظرف غير متصرف أو جار ومجرور فإن صيغته – حينئذ – تغنيه عن نائب الفاعل. وبذلك يمكن وضع القاعدة العامة التالية:

«يستغنى الفعل المبنى للمجهول عن نائب الفاعل إذا لم يذكر معه مفعول به وتلاه ظرف غير متصرف أو جار ومجرور».

المراجع

١ - كتاب سيبويه (طبعة بولاق) ١٩/١.
٢ - المقتضب للمبرد ٥٠/٤ وما بعدها.
٣ - ابن يعيش على المفصل ٦٦/٧ وما بعدها.
٤ - الرضى على الكافية (طبعة استنابول) ٨٣/١.
٥ - التسهيل لابن مالك (طبع دار الكتاب العربى بالقاهرة) ص ٧٧ وما بعدها.
٦ - همع الهوامع للسيوطى (طبع الكويت) ٢٦٢/٢ وما بعدها.
٧ - التصريح على التوضيح (طبعة المطبعة الأزهرية) ٢٨٦/١ وما بعدها.
٨ - الصبان على الأشمونى (طبع دار الكتب العربية الكبرى) ٤٢/٢ وما بعدها.

٤ - أفعال المطاوعة

المطاوعة فى اللغة: الموافقة والقبول، وفى اصطلاح النحاة تأثر فعل لازم بفعل متعد متفق معه اشتقاقًا مثل: كسرت الإناء فانكسر، ففعل انكسر اللازم فعل مطاوع لفعل كسر المتعدى، وسمى الفعل اللازم «مطاوعًا» لقبوله أثر الفعل المتعدى، وكأنهم سموا الفعل اللازم المسند إلى الفاعل مطاوعًا مجازًا.

صيغ أفعال المطاوعة

أفعال المطاوعة فى اللغة متعددة، وقد اختار المجمع منها قديمًا خمس صيغ قرّر اطراد القياس فيها؛ نعرضها فيما يلى، ونعرض معها تعليقاتنا عليها، كما نعرض صيغًا أخرى للمطاوعة.

(أ) صيغة انفعل

قرر المجمع قياسية هذه الصيغة للمطاوعة على هذه الصورة «كل فعل ثلاثى متعدٍّ دالٍّ على معالجة حسية، فمطاوعه القياسّى «انفعل» ما لم تكن فاء الفعل واوًا أو لامًا أو نونًا أو ميمًا أو راءً، ويجمعها قولك: «ولنمر» فالقياس فيه افتعل.

والمجمع فى هذا القرار يأخذ برأى الرضىِّ فى شرحه على الكافية لابن الحاجب، إذ قال: «هذا الباب: باب انفعل موضوع للمطاوعة، وهى قبول الأثر، وهو فى الأغلب مطاوع فَعَل بشرط أن يكون فَعَل علاجًا أى من الأفعال الظاهرة للعيون، كالكسر والقطع والجذب» وإنما احتاط الرضى بقوله إن الأغلب فيه أن يكون مطاوع فعل الثلاثى لأنه جاءت منه أمثلة مطاوعة لأفعل الرباعى مثل: أزعجته فانزعج ولفعَّل مضعف العين مثل: فحَّمته فانفحم، وأيضًا جاءت على هذه الصيغة المطردة للمطاوعة أفعال لازمة لا تدل عليها مثل: انطلق – انكمش.

وقرار المجمع سديد، والأفعال المستثناة فى طَرْد القياس فى الباب أشار إليها الرضى، والقرار بذلك قرار محكم.

(ب) صيغة افتعل

رأى المجمع اطراد القياس فى هذه الصيغة للمطاوعة لكل فعل ثلاثى متعدٍّ دال على معان حسية إذا كانت فاؤه واوًا أو لامًا أو نونًا أو ميمًا أو راءً. وبذلك جعل المجمع قياس المطاوعة فى صيغة افتعل خاصًّا بالأفعال الثلاثية المتعدية المبتدئة بحرف من حروف كلمة: «لنمر» وأصل هذا القرار عند الرضى قوله: «ويكثر إغناء افتعل عن انفعل فى مطاوعة ما فاؤه لام أو راء أو واو أو نون أو ميم مثل: لأمت الجرح فالتأم، ومثله رميت به فارتمى، ووصلته فاتصل، ونفيته فانتفى، ومحوته فامتحى، وذلك لأن هذه الحروف مما تدغم النون الساكنة فيها، ونون «انفعل» علامة المطاوعة فكُره طَمْسُها. ويقول الرضى: قال سيبويه: الباب فى المطاوعة انفعل، وافتعل قليل مثل جمعته فاجتمع، ومزجته فامتزج. وعلَّق على ذلك الرضى بقوله: فلما لم يكن افتعل موضوعًا للمطاوعة كانفعل، جاز مجيئه لها فى غير العلاج مثل: غممته فاغتمَّ.

وأطلق ابن الحاجب القول فى الصيغة فقال: «افتعل للمطاوعة غالبًا» وحقًّا قد تأتى للمشاركة مثل: اقتتلوا، وبمعنى فعل مثل اقتدروا؛ وبمعنى التخير مثل: انتخب واصطفى، وللتصرف مثل: اكتسب، وبمعنى تفعَّل كابتسم وتبسم، وبمعنى استفعل كاعتصم واستعصم؛ وتأتى للمطاوعة غالبًا كما قال ابن الحاجب: «إذا أريد وصف الشيء بأصل فعله مثل: خبزت الدقيق فاختبز، وشويت اللحم فاشتوى، وطبخت الطعام فاطَّبخ، وغذوْتُ الصبى فاغتذَى، ورشا الرجل فارْتَشَى، وأشعل النار فاشْتَعَلتْ، وجذبه صاحبه فاجتذب». ومن أجل ذلك أرى أن يعدل قرار المطاوعة لهذه الصيغة على هذه الصورة التالية:

يطرد قياس المطاوعة لصيغة افتعل من كل فعل ثلاثى متعد إذا أُريد الدلالة على أصل فعلها المتعدى مثل: حبست الماء فاحتبس – نقصت الشراب فانتقص. وكذلك يطرد هذا القياس للمطاوعة من كل فعل ثلاثى متعد دال على معانٍ حسية إذا كانت فاؤه واوًا أو لاما أو نونًا أو ميًا أو راءً على نحو ما مرَّ.

(جـ) صيغة تفعَّل

قرَّر المجمع قياسية هذه الصيغة لمطاوعة صيغة فعَّل أو بعبارة أخرى لمطاوعة كل فعل ثلاثى مضعَّف العين ما لم يكن تضعيفه للتعدية، وعبارة ابن الحاجب فى الشافية: «وتفعَّل لمطاوعة فعَّل نحو كسَّرته فتكسَّر، وللتكلف نحو تشجَّع وتحلَّم، وللاتخاذ نحو توسَّد، وللتجنب نحو تأثَّم وتحرَّج، وللعمل المتكرر فى مهلة نحو تجرَّعه، ومنه تفهم، وبمعنى استفعل نحو تكبَّر وتعظَّم».

وجميع هذه المعانى التى أضافها ابن الحاجب إلى معنى المطاوعة علق عليها الرضى بقوله: إن ابن الحاجب يريد بمطاوعةَ «فَعَّل» أن ذلك يجرى فيه، سواء كان للتكثير مثل: قطَّعته فتقطع، أو للنسبة نحو قيَّسته – نسبة إلى قيس – فتقيَّس، أو للتعدية نحو علَّمته فتعلم، أو للتكلف نحو شجَّعته وحلَّمته فتشجَّع وتحلَّم، أو للاتخاذ مثل: وسَّدته الحجر فتوسد، أو للتجنب مثل: أثَّمته وحرَّجته بمعنى جنبته الإثم والحرج فتأثم وتحرج أو للعمل المتكرر فى مهلة مثل: جرَّعته الدواء فتجرَّعه، وحسَّيته المرق فتحسَّاه.

وذكرَ الرضى أن ابن الحاجب قال: ومنه تفهَّم؛ لأن الفهم ليس بمحسوس كما فى التجرع والتحسى، فبيَّن بذلك أن الفهم من الأفعال الباطنة المتكررة فى مهلة. وحتى الفعلان الأخيران فى كلمة ابن الحاجب وهما: تكبَّر وتعظَّم يمكن أن يُرَدَّا أيضًا إلى كبر وعظم. ومعنى ذلك أن جميع المعانى الإضافية التى ذكرها ابن الحاجب لصيغة تفعَّل يمكن أن ترد إلى دلالة المطاوعة فيها بحيث لا نبعد إذا قلنا إنها دلالة مطَّردة فى صيغة تفعَّل.

وواضح أن المجمع استثنى فى قراره الفعل الثلاثى المضعف العين للتعدية، ومرَّ بنا آنفًا أن الرضى لم يستثنه، بل ذكر صراحة أن مثله مثل الأفعال الأخرى.

وضرب لذلك مثلاً هو: علَّمته فتعلَّم. وعلى شاكلته: فهَّمته فتفهَّم – فقَّهته فتفقَّه – بصَّرته فتبصَّر – أدبَّته فتأدَّب – وجَّهته فتوجَّه، وإذن ينبغى تعديل قرار المجمع فى مطاوعة صيغة تفعَّل بحيث لا يكون فيها استثناء لما تضعيفه للتعدية، وبحيث يصبح على هذه الصورة:

«يطرد قياس المطاوعة لصيغة تفعَّل من كل فعل ثلاثى مضعف العين».

وجاءت على هذه الصيغة – كما جاءت على صيغة انفعل السابقة – أفعال لازمة لاتدل على مطاوعة مثل: تأيَّمت المرأة إذا صارت عزبًا – تصدَّى له – تجبَّن اللبن.

غير أن مثل ذلك فى هذه الصيغة وأختها السالفة قليل، ولا ينقض قاعدتها العامة المطردة.

(د) صيغة تفعلل

قرَّر المجمع قياسية هذه الصيغة لصيغة فعلل وما ألحق بها مثل : دحرجه فتدحرج – سَلْسَله فتسلسل – بعثره فتبعثر – قلقله فتقلقل – زحزحه فتزحزح – جَلْبَبه فتجلبب – شَمْلَله فتشملل.

وهو قرار سديد لأن قياسيته فى الدلالة على المطاوعة لصيغة تفعلل قياسية مطردة.

(هـ) صيغة تفاعل

رأى المجمع قياسية هذه الصيغة لدلالة المطاوعة من صيغة (فاعَل) حين يُراد بها وصف مفعولها بأصل مصدرها مثل: باعدته فتباعد. وليست هذه الدلالة لصيغة تفاعل هى الأصل أو الأكثر فى بابها على نحو ما رأينا لدلالة المطاوعة فى الصيغ الأربع السالفة؛ إذ الأصل فى دلالتها هو المشاركة؛ مثل:

تجادل زيد وعمرو – تحاورا – تسابقا – تصارعا – تشاجرا – تراهنا – تعاونا – تصالحا – تقاسما – تجالسا – تحادثا – تخاصما. وتأتى تفاعَل كثيرًا للدلالة على ادعاء الفعل والتظاهر به مثل: تغافل – تجاهل – تباله – تمارض – تعامى – تفاصح – تنادم – تغابى – تصامم – تعارج، وللدلالة على فَعَل مثل: توانى – ونى – تعالى وعلا – تناوح وناح – تقارب وقرب – تقاعد وقعد، وللاستغناء عن فَعَل الثلاثى مثل: تثاءب – تمادَى – تمارى – تذاءبت الرياح.

ويذكر ابن الحاجب أخيرًا من دلالات هذه الصيغة للمطاوعة، باعدته فتباعد، ويقيدها الرضى بنفس القيد الذى صاغه المجمع فى قرارها، وهو قيد ينطبق على كل فعل مطاوع فى هذه الصيغة وغيرها من صيغ أخرى لم يتخذ المجمع فيها قرارات لقياسية دلالتها على المطاوعة، لأنها ليست أصلًا فى دلالتها، وأمثلتها فيها قليلة، بالضبط كصيغة تفاعل، فأمثلتها قليلة جدًّا، مما يؤذن بخروجها من صيغ المطاوعة.

(و) صيغ أخرى

١ – صيغة فعل مثلثة العين

ذكر الرضى أن الأغلب فى مطاوعة فعَّل الذى للتعدية؛ أن يكون الفعل بصيغته الثلاثية فهو فى مثل: قعَّد – شَجَّع – عَلَّم هكذا على الترتيب: قعَّدته فقعَد – شجعته فشجُع – علمته فعِلم. ولما كانت المطاوعة فى هذه الأفعال ثانوية بالقياس إلى معاينها الكثيرة التى ذكرها سيبويه فإنها لا تصلح لأن تصبح قاعدة قياسية مطردة لدلالة المطاوعة.

٢ – صيغة فَعِل اللازمة

معروف أن هذه الصيغة للفعل الماضى كثيرة الدوران فى اللغة، ويغلب أن تستخدم فى العلل

الحسِّيَّة، والمعانى الباطنة، والألوان والعيوب مثل: مَرِض - فَرِح - فزع - عَوِر، ومثل: علم - فهم - زهد - نشط - ظمئ - طرب - وجل - قوى.

وقد تدل هذه الصيغة على مطاوعة فَعَل بفتح العين فى أمثلة قليلة؛ إذ يقال: عَقرت (أسقطت) البعير فعقِر - ثَلَمْت الإناء إذا كسرتَ حرفه فثلِم - ثرم الغلام (كسر) سن صاحبه فثرم؛ والأمثلة من الندرة بحيث لا يتيح لنا أن نتخذ منها قاعدة لدلالة فَعِل على المطاوعة.

٣ - صيغة أفعل

الدلالة الغالبة فى هذه الصيغة هى دلالة التعدية مثل كرم وأكرم وعلم وأعلم، وجاءت عليها أمثلة قليلة دالة على مطاوعة الفعل لأصله الثلاثى مثل قشَعت الريح السحاب فأقشع وكبَّ الرجل الاناء فأكبَّ. وأنكر الزمخشرى فى تفسيره لسورة الملك أن تخرج صيغة أفعل عن دلالة التعدية إلى دلالة المطاوعة، وقال إن الصيغة فى المثالين المذكورين إنما تدل على الصيرورة فمعنى أقشع صار ذا قشع أى انقشاع وانكشاف، ومعنى أكب صار ذا كبب، أى انكباب، والمطاوع الصحيح للفعلين إنما هو انقشع وانكبَّ وتابعه الرضى فى تعليقه على المثال الثانى فى حديثه على دلالات صيغة أفعل قائلاً: «إنها لا تدل على المطاوعة بحال، وإنها قد تدل على الصيرورة فيظن أنها تدل على المطاوعة». وبذلك كله تخرج صيغة أفعل من صيغ المطاوعة.

٤ - صيغة استفعل

الأصل فى هذه الصيغة أن تفيد أحد معنيين، إما الصيرورة والانتقال من حال إلى حال مثل: استحجر الطين إذا صار حجرًا - استنسر البغاث (طير ضعيف) أى صار كالنسر فى القوة. وإما الطلب مثل: استفهم إذا طلب الفهم - استكتب إذا طلب الكتابة.

وفى الهمع أن هذه الصيغة قد تدل على المطاوعة مثل: أحكمه فاستحكم؛ وواضح أن الصيغة فى هذا المثال إنما تدل على الصيرورة ولا مطاوعة ولا مايشبه المطاوعة.

ونقل ابن هشام فى المغنى عن ابن بَرِّى أن الفعل ومطاوعه فى باب استفعل قد يتفقان فى التعدى لاثنين مثل: استفهمته الحديث فأفهمنى ورد عليه ابن هشام بأن صيغة استفعل هنا لاعلاقة لها بالمطاوعة، وإنما هى طلبية ومعها الاجابة؛ وبذلك تخرج صيغة استفعل الدالة على الطلب والصيرورة - مثل صيغة أفعل - من باب المطاوعة.

وواضح أنه يخرج من هذه الصيغ الأربع الأخيرة للمطاوعة صيغة أفعل، لأن الأمثلة التى

ذكروها لها لا تتصل بمعنى المطاوعة، وإنما تتصل بمعنى الصيرورة، كما لاحظ الزمخشرى، وبالمثل تخرج صيغة استفعل، لأن الأمثلة التى ساقوها فيها لا تتصل أيضًا بدلالة المطاوعة، وإنما تتصل بدلالتها الأصلية من الصيرورة والطلب.

والصيغتان: فعل مثلثة العين السابقة وفعل بكسرها السابقة أيضا أمثلتها نادرة الاستعمال، ومثلهما صيغة تفاعل التى قرر المجمع قياسها على دلالة المطاوعة لندرة أمثلتها، ولأنها تغنى عنها فى الدلالة على المطاوعة صيغة تفعَّل، كما يلاحظ فى مثل: عاهدته فتعاهد أو تعهد.

أفعال المطاوعة القياسية أربع

ونتيجة كل ما تقدم أن صيغ المطاوعة القياسية أربع، هى:

١ - صيغة انفعل بقياسها الذى قرره المجمع مستضيئًا بعرض ابن الحاجب والرضى لها.

٢ - صيغة افتعل بقياسها المجمعى المستمد من كلام الرضى، مع إضافة قياس ثان لدلالتها على المطاوعة مستمد من كلام ابن الحاجب حين تدل على أصل فعلها المتعدى مسندة إلى مفعوله.

٣ - صيغة تفعَّل مع طَرْد القياس فيها وتعميمه دون استثناء لما أخرجه المجمع منها مما تضعيفه فى أصله - وهو فعَّل - للتعدية.

٤ - صيغة تفعلل بقياسها المجمعى المطرد.

المراجع:

- الكتاب لسيبويه (طبعة بولاق) ٢/٢١٤، ٢٤٠، ٢٥٢ - ٢٥٤، ٣٨٠ - ٣٨٣.
- تفسير سورة الملك للزمخشرى.
- شرح الشافية للرضى - (تحقيق محمد نور الحسن وزميليه) ١/٧١ - ١١١.
- المغنى لابن هشام (تحقيق سعيد الأفغانى وزميليه) ص ٥٧٤.
- الهمع للسيوطى (تحقيق د. عبد العال سالم مكرم - طبع الكويت) ٦/١٥ - ٣٠.

٥ - الجموع ودلالتها جميعًا على القلة والكثرة

قرر المجمع فى دورته الخامسة والأربعين أن جمع التكسير والجمع السالم يدلان على القليل والكثير. وفيما يلى دَعْمٌ لهذا القرار ببراهين متعددة مع شموله لاسمى الجمع والجنس الجمعى. ومعروف أن الجمع ما دل على أكثر من اثنين، وله صيغ متعددة فى العربية، وهى: الجمع السالم واسم الجمع واسم الجنس الجمعى وجمع التكسير. ونقف أولًا عند الجمع السالم.

الجمع السالم

سمَّاه سيبويه والنحاة الجمع الصحيح، ويتميز بنهاية تلحق مفرده المذكر وأخرى تلحق مفرده المؤنث، وبذلك ينتظم قسمين: جمع مذكر سالما وجمع مؤنث سالما. ونهاية الجمع الأول أو علامته زيادة واو ونون على مفرده فى حالة الرفع وياء ونون فى حالتى النصب والجر. وعلامة جمع المؤنث السالم أو نهايته زيادة ألف وتاء على مفرده. وتشارك العربية فى هذا الجمع اللغات السامية الشمالية والجنوبية كالأكدية العتيقة والآرامية والحبشية، مما يدل بوضوح على قِدمه. وذهب سيبويه إلى أن هذا الجمع بقسميه يُعَدُّ من جموع القلة التى تصدق على عدد محدود من ثلاثة إلى عشرة فقط. وهو ما يتعارض مع تاريخه، إذ كان يُسْتخدم قبل ظهور جمع التكسير وشيوعه كما يقول علماء الساميات، مما يؤكد أنه كان يدل من قديم على القلة والكثرة. وأيضًا فإن هذا الرأى يتعارض مع استخدام هذا الجمع بنوعيه فى القرآن الكريم وأشعار العرب. أما القرآن الكريم فقد توقف ابن جنى إزاء آية ٣٥ من سورة الأحزاب: ﴿إنَّ المسلمين والمسلماتِ والمؤمنين والمؤمناتِ والقانتين والقانتاتِ والصادقين والصادقاتِ والصابرين والصابراتِ والخاشعين والخاشعاتِ والمتصدقين والمتصدقاتِ والصائمين والصائماتِ والحافظين فروجهم والحافظاتِ والذاكرين الله كثيرًا والذاكراتِ أعد الله لهم مغفرة وأجرًا عظيمًا﴾ وقال متابعًا سيبويه إن موجب اللغة وأوضاعها فى الجمع الصحيح أو السالم القلة، ولكن الغرض فى جميع ألفاظ هذه الآية الكثرة لا القلة، وينقل عن أبى على الفارسى أنه كان ينكر قصر الجمع السالم على القِلة إذ يقول: «كان أبو على ينكر الحكاية المروية عن النابغة وقد عرض عليه حَسَّان شعره وأنه لما صار إلى قوله:

لنا الجفناتُ الغُرُّ يلْمَعْنَ فى الضُّحَى وأسيافُنا يَقْطُرْنَ من نَجْدةٍ دِما

قال له النابغة: لقد قللت جِفانك وسيوفك «ثم يذكر ابن جنى أن أبا على قال: «هذا خبر مجهول، لا أصل له، لأن الله تعالى يقول (عن أهل الجنة): ﴿وهم فى الغُرفات آمنون﴾ ولا يجوز أن تكون الغرف كلها التى فى الجنة من ثلاث إلى عشر». وتبع أبا على الفارسى كثير من النحاة – فى مقدمتهم الرضِىّ – يرون أن الجمع السالم مذكرًا ومؤنثًا لمطلق الجمع قلة وكثرة، وهو الرأى الصحيح ويؤيده قوله تعالى: ﴿واذكروا الله فى أيام معدودات﴾ والمراد أيام التشريق، وهى قليلة إذ هى الأيام الثلاثة بعد النحر، وقال جل شأنه: ﴿كُتب عليكم الصيامُ كما كُتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون أيامًا معدودات﴾ وهى كثيرة. ويؤيد هذا الرأى أيضًا أن النحاة أجازوا فى صيغة منتهى الجموع – التى لم يقل أحد منهم بأنها من جموع القلة – أن تجمع جمعًا سالمًا، فيقال: أفاضلون جمع أفاضل وسوافرات جمع سوافر. ومما يزيد هذا الرأى يقينًا أن النحاة خَصّوا جمع المؤنث السالم بكل اسم خماسى لم يسمع فيه جمع تكسير مثل حمام وحمامات وإسطبل وإسطبلات. ويكثر استخدامه لعصرنا الحاضر فى المصطلحات العلمية مثل استقطابات وتراكمات وجسيمات وفى المعرَّب منها مثل هرمونات وأيونات وإليكترونات ونيوترونات. وبكل ما قدمت تسقط فكرة أن الجمع السالم وُضِع للقلة إذ يصدق من قديم إلى اليوم على الكثرة والقلة.

اسم الجمع

يقول سيبويه فى تعريفه: «اسم يقع على الجميع لم يكسَّر عليه واحده» أى أنه يتضمن معنى الجميع وليس له مفرد من لفظه مثل أهل ورَهْط وإبل وخَيْل وقَطيع ونفَر. وهى صيغة تلتقى مع الجمع فى المعنى إذ تدل على أكثر من اثنين وتلتقى مع المفرد فى اللفظ إذ يُخْبَرُ بها عن الضمير المفرد وتنعت بمفرد ويعود عليها الضمير مفردًا فيقال مثلًا: «هو رَهْطٌ متفوّق أُعْجَبُ به» و «هى خَيْل كريمة تعدو مسرعة». وبحق لاحظ سيبويه أن اسم الجمع يختلف عن الجمع السالم وجمع التكسير فى أنه لا يدل على الأفراد وإنما يدل على جميعهم أو معناهم الكلى دون اهتمام بالأفراد. وألحق به سيبويه صيغة «فَعْل» التى تنقاس فى مثل راكب ورَكْب وتاجر وتَجْر وصاحب وصَحْب. وخالفه الأخفش الأوسط ذاهبًا إلى أن هذه الصيغة القياسية ليست من باب اسم الجمع، إنما هى من باب جمع التكسير، وهو محق فيما ذهب إليه، لأن اسم الجمع – كما عرَّفه سيبويه – لا واحد له من لفظه مثل حزب وقوم وقبيلة. ورأت طائفة من النحاة أن اسم الجمع يدل على القلة، وليس ذلك بصحيح، بل الصحيح أنه لا توجد فيه كلمات وُضعتْ للدلالة على

القلّة وحدها، وحتى كلمة «ذَوْد» التى قد يُظَنّ أنها للدلالة على ما بين الثلاثة إلى العشرة من الإبل يقول اللغويون إنها قد تدل على عشرين بعيرًا أو ثلاثين، فهى للقلة والكثرة ومثلها كلمة «نَفر» التى قد يتبادر إلى الذهن أنها للعدد الذى لا يتجاوز العشرة من الرجال يعرِّف بها اللغويون على هذا النمط: «النفر: الناس كلهم وما دون العشرة منهم» فهى أيضًا للقليل والكثير، بل الكثير إلى ما لا ينتهى. ونخلص من كل ما سبق إلى أن اسم الجمع يدل بوضعه واستعماله فى العربية على القلة والكثرة، مثله فى ذلك مثل الجمع السالم.

اسم الجنس الجمعى

اسم تَفْرق تاء التأنيث بينه وبين مفرده مثل نَخْلة ونخل وشجرة وشَجر وعنبة وعنب وهُدْبَة وهُدْب وكلمة وكلم ودرَّة ودرر وذُبابة وذباب وسفينة وسفين وعِمامة وعِمام. وتكثر صيغ اسم الجنس الجمعى فى اللغة مما جعل الكوفيين يسلكون صيغه فى الجموع، بينما يرى البصريون أنه مستقل عنها ولا يدخل فيها شىء من صيغه، وقالوا إنه مثل اسم الجمع لا يدل على الأفراد وإنما يدل على جُمْلتهم والمعنى الكلى لجنسهم. وقد يشهد لقولهم أنه مثل اسم الجمع يفيد معنى الجمع ويعامَلُ لفظُه معاملةَ المفرد، فينعت بمفرد مذكر أو مؤنث، ويعود عليه الضمير مفردًا مذكرًا أو مؤنثًا على نحو ما جاءت كلمة «نخل» فى القرآن الكريم ففيه: ﴿أعجازُ نَخْلٍ مُنْقَعِر﴾ ﴿والنَّخْلُ ذات الأكمام﴾ وفيه: ﴿والنَّخْلُ والزَّرْع مختلفًا أكله﴾ ﴿ونخل طَلْعُها هَضيم﴾. وذهب سيبويه إلى أن اسم الجنس الجمعى فى مثل شجر يدل على الكثرة، وإذا أريد الدلالة على القلة زيدت ألف وتاء فيقال شجرات، وهو، بذلك، يريد أن تطرد قاعدته فى جمع المؤنث السالم وهى أن الجمع بالألف والتاء يدل على القلة، ومر بنا تصحيح هذه القاعدة وأن الجمع بالألف والتاء يدل على القليل والكثير، فتمرات مثل تمرة إذا قلت «معى تمر أوتمرات» يمكن أن يكون ما معك منه قليل أو كثير.

وأضاف النحاة إلى اسم الجنس الجمعى قسيمًا له هو الاسم الذى تفرق ياء النسب بينه وبين مفرده مثل عرب وعربى وحَبَش وحبشى وتُرْك وتركى وروم ورومى وألمان وألمانى. وواضح أنه مثل قسيمه السابق يدل على القليل والكثير من جنسه. والحق ما ذهب إليه الرضى وغيره من أن اسم الجنس الجمعى يدل بوضعه واستعماله فى اللغة – دلالة اسم الجمع والجمع السالم – على القلة والكثرة.

جمع التكسير

يدل جمع التكسير على أكثر من اثنين بتغير يلحق مفرده إما فى الحركات وحدها وإما فى الحروف وحدها وإما فيهما معا مثل أَسَد وأُسْد وآساد ومثل أخ وإخوة وقائم وقيام ولسان وألسنة. ويرى علماء الساميات أن جمع التكسير نشأ فى العربية بعد الجمع السالم بآماد متطاولة ويستدلون على ذلك بأنه إنما يوجد فى اللغات السامية الجنوبية وهى العربية والحبشية، ولا يوجد منه فى اللغات السامية الشمالية إلا بعض أصول فيه. ويذهبون إلى أن صيغه فى العربية كانت فى الأصل أسماء جموع، وُضِعَتْ للدلالة على مجموع أفرادها، ثم تطورت مع العصور فاستحدث العرب لها مفردات، وبذلك يخالفون علماء العربية فى رأيهم القائل بأن صيغ جمع التكسير نشأت عن المفردات لا العكس. ويقترب جمع التكسير من اسم الجمع فى صيغ لا تتغير فى الواحد والجمع مثل فُلك وظَهير وصديق، وقد خالف بعض النحاة سيبويه فى عَدِّ هذه الصيغ جموعًا وعدوها أسماء جموع. وسنرى عما قليل اختلاف النحاة إزاء بعض الجموع وأن منهم من يعدها أسماء جموع.

وذهب سيبويه إلى أن جمع التكسير قسمان: جمع قلة وجمع كثرة، وجمع القلة لما زاد عن اثنين إلى عشرة فقط، وجمع الكثرة لما زاد على عشرة، وقرر–وهو قرار سديد–أنه لما زاد على اثنين إلى ما لا نهاية. وجعل سيبويه لجمع القلة أربع صيغ، هى: أفعال مثل أفكار، وأفعلة مثل أزمنة، وأفْعُل مثل أَعْيُن، وفِعْلة مثل صِبْية. وعدَّ من جموع الكثرة ما يربو على ثلاثين صيغة، مِنها فُعَل مثل دول، وفِعَلة مثل دِيَكة، وفِعَل مثل نِعَم، وفَعَلة مثل بررة، وأفعلاء مثل أصدقاء وفَعِل مثل كلم. وإنما ذكرنا هذه الصيغ الست لنشير إلى أن الفراء عَدَّ الأربعة الأولى منها جمع قلة وبالمثل عَدَّ أبو زيد الأنصارى الصيغة الخامسة جمع قِلّة، وعد السِّيرافى أيضًا الصيغة السادسة من جموع القلة. ولعل الذى دفعهم جميعًا إلى عَدِّ هذه الصيغ من جموع القلة أنهم وجدوا أمثلتها قليلة فى اللغة. وعلى كل حال المعوَّل بين النحاة على صيغ جمع القلة أنها هى الأربع التى عدَّها سيبويه، وإذا أخذنا نَفْحَصها هى وأمثلتها وجدناها كما تفيد القلة تفيد الكثرة وبالمثل صيغ الكثرة كما تفيد الكثرة تفيد القلة. وفيما يلى بيان ذلك:

أولاً: معروف أن العربية أكثرت من تعدد الجمع للمفرد الواحد بحيث نجد له أحيانًا ثلاثة جموع أو أكثر، ومع ذلك نجد فيها جموعًا بصيغ الكثرة وأخرى بصيغ القلَّةُ وضعت للدلالة على مطلق الجمع قِلَّة أو كثرة، من ذلك كتُب وقلوب ورجال، وهى بصيغ الكثرة: فُعُل وفُعول وفِعال،

وتستخدم مع الكثرة حينًا، وحينًا مع القلة، إذ ليس لجمع القلة صيغة من مادتها. ونفس الظاهرة تلاحَظُ فى بعض صيغ القلَّة مثل أعناق وأفئدة وأرجل جمع رِجْل بسكون الجيم وكسر الراء، فليس لجمع الكثرة صيغة من مادتها، وهى تستخدم فيه كما تستخدم فى جمع القلة. ولو أنه ثبت فى سليقة العرب القدماء أن صيغ جمع التكسير موزعة بين صيغ قلة وكثرة لأضافوا إلى صيغ الكثرة الأولى صيغًا للقلَّة ولصيغ القلة الثانية صيغًا للكثرة، ولكنهم لم يصنعوا، مما يدل على أنه لم يثبت شىء من الإحساس بذلك فى فِطَرهم وسلائقهم.

ثانيًا: إنما يلتقى جمع التكسير للقلة وجمع التكسير للكثرة فى الاسم الثلاثى عامة وفى الاسم الرباعى إذ كان أحد حروفه حرف علة، وما عدا ذلك من الرباعى الصحيح وجميع الاسم الخماسى فإنما يُجْمع بصيغة من صيغ جمع الكثرة مثل بلابل وأنامل ومدارس وحقائق ومصابيح، وجميعها مشتركة بين جمع الكثرة وجمع القلة، فهى تستخدم فى الجمعين استخدامًا واحدًا. ولو أن فكرة القلة والكثرة فى جمع التكسير كانت متشبِّثة بحسِّ العرب لبادروا إلى وضع صيغ لجمع القلة للاسمين الرباعى والخماسى ولكنهم لم يحاولوا أن يضعوا شيئًا من ذلك، مما يدل بوضوح على أن فكرة القلَّة والكثرة فى جمع التكسير ودلالته عليها بمادته لم تكن بيِّنة ولا واضحة فى حِسِّهم ونفوسهم.

ثالثًا: نفس الاسم الثلاثى الذى له صيغتا جمعى القلة والكثرة حين نرجع إلى القرآن الكريم فى استخدام صيغتيه المذكورتين مميزتين للعدد من ثلاثة إلى تسعة نجده، يستخدم صيغة الكثرة كما فى قوله تعالى: ﴿والمطلقات يتربَّصْن بأنفسهن ثلاثةَ قُرُوءٍ﴾ فقد استخدم فى (قروء) صيغة فُعول الدالة على الكثرة – فى رأى النحاة – ولم يستخدم أقراء بصيغة أفعال الدالة على القلة فى رأيهم مع ورودها فى اللغة. وفى سورة القصص قوله جلَّ شأنه: ﴿على أن تأجرنى ثمانىَ حِجَجٍ﴾ استخدم فى (حجج) صيغة فِعَل الدالة على الكثرة ولم يستخدم حجَّات المجموعة بالألف والتاء والدالة على القلة كما مر بنا عند بعض النحاة. وقال جلَّ شأنه فى سورة النمل: ﴿وكان فى المدينة تسعة رهط﴾ والرهط اسم جمع كما أسلفنا يدل على القلة والكثرة. وتقول العرب بشهادة النحاة: «ثلاثة شُسُوعٍ» وهى سيور تمسك النعل بأصابع القدم، وتختار هذه الصيغة على صيغة «ثلاثة أشساع» مع ورودها فى اللغة، وفى ذلك ما يدل على أن صيغ جمع التكسير للكثرة تستخدم أيضًا للقلة.

رابعًا: بالمثل يلاحظ فى جموع القلة: أفعال وأَفْعِلة وأَفْعُل وفِعَلة أنها تستخدم للدلالة على الكثرة، أما أفعال، فمن أكثر جموع التكثير دورانًا فى العربية، ويذكر سيبويه فيها أمثلة وضعت

للقليل والكثير مثل أرسان وأقتاب وهى تكثر جدًّا مثل: أعناق وأبطال وأحياء وأيقاظ وأحرار وأموال وأعمال وأفعال وأيام. فكل هذه الجموع لم تأت من مادتها أمثلة للكثرة، وهى لذلك تستخدم فيها كما تستخدم فى القلة ولها نظائر كثيرة فى اللغة. ويفهم من كلام سيبويه أنه لم يجىء فى فَعل المضاعف سوى صيغة أفعال للقليل والكثير مثل سبب وأسباب ومدد وأمداد وفَنَن وأفنان. ومما يدلُّ على أن صيغة أفعال تأتى للكثرة أيضًا أنه تجمع عليها صيغة اسم الجمع كثيرًا مثل أرهاط وأغنام وأنعام وأقوام. ومر بنا آنفا أن اسم الجمع يدل على القلة والكثرة فطبيعى أن يفيد جمعه الكثرة أو على الأقل يفيد مثله القلة والكثرة. ولعل فى ذلك كله ما يدل بوضوح على أن صيغة أفعال لا تختص بالقلة بل هى للقليل والكثير. ومثل صيغة أفعال صيغة أفعلة فى الدلالة على القلة والكثرة، ومن طريف ملاحظات سيبويه قوله عن هذه الصيغة: إن العرب «قد يكسِّرون المضعَّف على أفعلة نحو أشحّة جمع شحيح، كما كسَّروه على أفعلاء، فقالوا أشحّاء. وهى بعد بمنزلتها فى البناء وفى أن آخرها حرف تأنيث كما آن آخر هذه حرف تأنيث». وأفعلاء عنده من صيغ التكسير للكثرة، وكأنه يضع فى أيدينا دليلًا على أن صيغة أفعلة مثلها تأتى للكثرة إذ يقول إنها بمنزلتها فى البناء، فهى تنتهى مثلها بعلامة تأنيث، وكل ما هناك من فروق أن أفعلة علامتها التاء وأفعلاء علامتها الألف الممدودة، وكل منها تجمع عليها صيغة فعيل المفرد المضعَّف مثل شحيح وأشحَّة وأشحّاء وعزيز وأعزَّة وأعزّاء وذليل وأذلَّة وأذلّاء وشديد وأشدَّة وأشدّاء وحبيب وأحبَّة وأحبَّاء. فهما صيغتان متعادلتان، وكان حريا بسيبويه أن يجعلهما جميعًا للقلة أو للكثرة حسب مقترحاته أو يجعلهما – كما نزعم – للقلة والكثرة. ويؤكد ذلك الاستعمال فى اللغة، من ذلك قوله تعالى فى مخاطبة الناس: ﴿هو أعلم بكم إذ أنشأكم من الأرض وإذ أنتم أجِنَّةٌ فى بطون أمهاتكم﴾ وكلمة (أجِنَّة) فى الآية الكريمة بصيغة أَفْعِلة ولا نستطيع أن نأخذ برأى النحاة القائل بأن أفعلة من صيغ القلة، فنقول بأن (أجنة) فى الآية جمع قلة، بل هى جمع كثرة إلى ما لا ينتهى. وإذن فصيغة أفعلة مىل صيغة أفعال تُسْتخدم فى الكثرة كما تستخدم فى القلّة مثل: ﴿فبدأ بأوعيتهم قبل وِعاء أخيه﴾. وأفْعُل نصَّ النحاة على أنها تتوارد مع أفعال فى أمثلة كثيرة مثل أَزْمُن وأزمان وأَقْفُل وأقفال وأَنْيُب وأنياب وأَقْدُح وأقداح وأَقْوس وأقواس وأَنْهر وأنهار وأَيْمُن وأيمان. وتوارد الصيغتين فى أمثلة كثيرة على هذا النمط يدل من بعض الوجوه على أن صيغة أَفْعُل مثل صيغة أفعال تدل على القلة والكثرة. وتسند ذلك أمثلة الصيغة فى الذكر الحكيم كقوله سبحانه فى وصف الجنة: ﴿وفيها ما تشتهيه الأَنْفُس وتلذ الأَعْيُن﴾ والأنفس والأعين فى رأى سيبويه ومن تبعه جمع قلة وهما فى الآية الكريمة جمع كثرة إلى ما لا ينتهى. ومعنى ذلك أن صيغة أفعل مثل صيغتى أفعلة وأفعال تدل على القلة

والكثرة. وفِعْلة نَصَّ النحاة على أنها إنما سُمعت فى مفردات معدودة مثل ولد ووِلْدة، وغلام وغِلْمة، وفتى وفِتْية، وصبى وصِبْية، وأخ وإخوة وقاع وقِيعة. وتردَّد النحاة – وفى مقدمتهم سيبويه – إزاء هذه الصيغة، فعدها من باب الجمع ونظمها فى جمع القلة، ومثَّل لها بالأمثلة الخمسة الأولى، ثم عاد فى باب عقده لاسم الجمع فسلك بين أمثلته المثال الخامس وهو كلمة إخوة، وكأنه ضرب على الفكرة الأولى وهى أن فعلة جمع تكسير للقلة، وعدَّها اسم جمع، ولعل ذلك ما جعل ابن السرَّاج يتشبث بعده بأنها اسم جمع لا جمع، وبذلك تخرج من جموع القلة، وتصبح بحكم أنها اسم جمع – كما مر بنا – دالة على القلة والكثرة. وإذن لا يبقى فى أيدينا من جمع القلة وصيغه شىء. وبالمثل الصيغ التى ذكرناها وقلنا إن الفراء وأبا زيد الأنصارى والسيرافى عدّوها جموع قلة لسبب بسيط، وهو أن سيبويه عدَّها جموع كثرة، وفى الحقيقة هى مثل جموع القلة والكثرة تدل بوضعها – كما أوضحنا – على القليل والكثير.

خامسًا: من أكبر الدلالة على ما نذهب إليه من أن صيغ جمع التكسير جميعًا موضوعة للجمع قلة وكثرة تبادل صيغ جمع التكسير للقليل والكثير فى قراءات بعض آيات الذكر الحكيم، فمن ذلك آية سورة الزخرف: ﴿فلولا أُلْقِى عليه أَسْوِرةٌ من ذهب﴾ يقول ابن مجاهد فى كتابه السبعة فى القراءات: «كلهم (أى القراء السبعة) قرأ (أساورة) بالألف إلا عاصمًا فى رواية حفص فإنه قرأ (أَسْوِرة) بدون ألف». والأولى بصيغة جمع التكسير أفاعلة التى للكثرة عند سيبويه والثانية بصيغة أَفْعِلة التى للقلة عنده أيضًا. ويقول المفسرون أنهم كانوا إذا سوَّدوا رجلًا سوَّروه بسِوارين وطوَّقوه بطوق من ذهب علامةً لسيادته. وقد يدل ذلك على أن المراد بصيغتى الجمع فى القراءتين القلة، وهى إنما عرفت بقرينة خارجية لا بصيغة أفعلة، لأنه توارد معها فى نفس الموضع صيغة أفاعلة على ألسنة كثرة من القراء. ومن ذلك آية سورة المائدة: ﴿وجعل منهم القردة والخنازير وعَبَدَ الطاغوت﴾ هكذا فى قراءة السبعة ما عدا حمزة، فإنه قرأ: ﴿وعَبُدَ الطاغوتِ﴾ بضم الباء وكسر التاء وكلمة عَبُد بذلك صفة مثل حَذُر بضم الذال فى حذِر بكسرها. ويذكر ابن جنى فى كتابه المحتسب بجانب قراءتى السبعة ثمانى قراءات أخرى، منها أربعة جاءت بصيغ جمع الكثرة، وهى: (وعُبُد) جمع عبيد أو عبد، و (عُبَّد) و (عُبَّاد) و (عِباد) والثلاثة جمع لعابد، وقد تكون الأخيرة جمع عبد. على كل حال هذه الصيغ الأربع صيغ كَثْرةٍ وذكر القرطبى أن عُبَيْد بن عُمَيْر المكى قرأها (أعبد) مثل كلب وأكلب أى بصيغة أفعل التى قال سيبويه إنها للقلة. والمراد فى الآية الكريمة الكثرة لا القلة، كما يدل على ذلك السياق. ومن ذلك آية سورة يوسف: ﴿وقال لِفِتْيانه اجعلوا بضاعتهم فى رِحالهم﴾ إذ قال ابن مجاهد: «قرأ ابن كثير ونافع وأبوعمرو وابن عامر: (لِفِتْيتِهِ) وقرأ حمزة والكسائى: لفتيانه واختُلف عن

عاصم فروى أبو بكر عنه مثل أبى عمرو، وروى حفص عنه: (لِفتْيانه) مثل حمزة والقراءة الأولى بصيغة فِعْلة الدالة على القلة عند سيبويه، والقراءة الثانية بصيغة فِعْلان الدالة على الكثرة عنده. وواضح فى قراءات الآيات الثلاث جميعًا أن صيغ القلة والكثرة لجمع التكسير تتوارد فى قراءات الذكر الحكيم فى الموضع الواحد بدلالة واحدة، مما يؤكد أنها وضعت لمطلق الجمع كثرة وقلة.

سادسًا: من المؤكد أن كثيرًا مما أسلفت لم يكن غائبًا عن سيبويه وغيره من أئمة النحاة، يدل على ذلك عند سيبويه قوله: «اعلم أن لأدنى العدد (من ثلاثة إلى عشرة) أبنية هى مختصة به (يريد صيغ القلة فى جمع التكسير، وهى له فى الأصل، وربما شركه فيه الأكثر كما أن الأدنى ربما شرك الأكثر). فهو يقرر أن صيغ جمع التكسير التى رسمها للقلة والكثرة تتبادل مواضعها. وبذلك حاول رفع الحواجز بينها، غير أنه لم يرفعها تمامًا، إذ عبر بلفظ «ربما». وبذلك أبقى على فكرة القلة والكثرة فى جمع التكسير، وكان حريا به أن يلغيها. ولاحظ بعض النحاة بعد سيبويه ظاهرة استعمال جمع القلة موضع جمع الكثرة فى العربية والعكس فمضوا يقولون إن استعمال كل منهما فى موضعه حقيقة وفى الموضع الثانى مجاز، ولا مجاز ولا ما يشبه المجاز، إذ لا يوجد لترجيح أحد الاستعمالين على صاحبه وجه يسوِّغه فهو ترجيح بدون مرجح.

والحق أن جمع التكسير دائمًا يستعمل استعمالاً واحدا، فصيغه جميعًا موضوعة للدلالة الحقيقية على القلة والكثرة، ولا مرجح يسوِّغ أن يقال إنها تستعمل تارة استعمالاً حقيقيًّا وتارة استعمالاً مجازيًّا. وحاول بعض النحاة أن يجدوا منفذًا آخر، وقصروه هذه المرة على صيغ القلة فى تقديرهم، فقالوا إنها إذا عُرِّفت بالألف واللام دلت على الاستغراق أو بعبارة أخرى على الكثرة كما فى قوله تعالى مثلاً: ﴿ربَّنا فاغفرْ لنا ذنوبنا وكفِّر عنا سيئاتنا وتوفَّنا مع الأبرار﴾ وقوله: ﴿وجعل لكم السمع والأبصار والأفئدة﴾ وقوله: ﴿يعلم خائنةَ الأعين وما تخفى الصدور﴾. فكلمات (الأبرار) و(الأفئدة) و(الأعين) بصيغ جموع القلة فى تقديرهم وجعلتها أل الاستغراقية دالة على الكثرة المفرطة. وقال النحاة أيضًا إن جموع القلة إذا أضيفت إلى ما يدل على الكثرة أصبحت دالة عليها مثل قوله جلَّ شأنه: ﴿يوم ترى المؤمنين والمؤمنات يسعى نورُهم بين أيديهم وبأيمانهم﴾ وقوله: ﴿ومن آياته خَلْقُ السموات والأرض واختلافُ ألسنتكم وألوانكم﴾ وقوله: ﴿وأقيموا الصلاةَ وآتوا الزكاة وما تقدِّموا لأنفسكم من خيرٍ تجدوه عند الله﴾ فالكلمات: (أيديهم وأيمانهم) و (ألسنتكم) و (لأنفسكم) بصيغ جموع القلة، وهى دالة فى الآيات على الكثرة إلى ما لا ينتهى. ويقول النحاة إن هذه الكثرة فيها جاءتها من إضافتها

إلى ما يدل عليها، وهو تعليل واه كالتعليل السابق بدخول أل الاستغراقية على صيغ القلة. والصحيح أن جمع القلة كما يدل عليها يدل على الكثرة، وبالمثل جمع الكثرة كما يدل على الكثرة يدل على القلة. والمعوَّل فى ذلك على القرينة والسياق مثل الإضافة إلى الأعداد من ثلاثة إلى عشرة كقوله تبارك وتعالى: ﴿سخرها عليهم سبع ليال وثمانية أيام حسومًا﴾ فكلمتا (ليال) و (أيام) بصيغتى أفاعل وأفعال تدلان فى الآية الكريمة على القلة لا بمادتهما وإنما بقرينة هى إضافة العددين القليلين (سبع) و(ثمانية) إليهما فالقلة فيهما دلت عليها قرينة خارجية.

وواضح من كل ما سبق أن صيغ جمع التكسير جميعًا مشتركة فى الدلالة على القلة والكثرة بحيث تستعملان فيهما استعمالاً واحدًا، والسياق والقرينة هما اللذان يعيّنان الدلالة، مثلها فى ذلك مثل صيغ الجمع السالم واسم الجمع واسم الجنس الجمعى، فجميعها وضعتها اللغة لمطلق الجمع، وتفهم القلة والكثرة حسب ما يرجحه، أو بعبارة أدق، يؤديه سياق الكلام وما به من قرائن.

المراجع:

كتب نحوية ولغوية:

الكتاب لسيبويه - ابن يعيش على المفصل - التسهيل لابن مالك - شرح الرضى على الشافية - خاتمة المصباح المنير للفيومى - همع الهوامع للسيوطى.

كتب فى القراءات.

كتاب السبعة لابن مجاهد - المحتسب لابن جنى.

دراسات حديثة:

التطور اللغوى للغة العربية لبرجشتراسر.

دراسات فى اللغة العربية للدكتور خليل يحيى نامى.

٦ - ملاحظات على قياسية الغالب من جموع التكسير

جمع التكسير هو الجمع الدال على أكثر من اثنين بتغير يلحق مفرده إما فى الشكل حركة وسكونًا مثل أَسد أُسْد - أُمّة أُمم، وإما فى الحروف نقصًا وزيادة مثل كتاب كتب - رجل رجال - صديق أَصدقاء - فتى فتيان. وصيغ جموع التكسير تتكاثر حتى لتبلغ نحو ثلاثين صيغة، مما يجعل من الصعب وضع أَقيسة لها تضبطها ضبطًا دقيقًا، ولذلك يظن كثيرون أنها لاتخضع للقياس، بل تخضع للسماع وحده، غير أَن النحاة حاولوا - منذ سيبويه - أَن يضبطوا القياس فى طائفة من تلك الصيغ أَو تلك الجموع، مما جعلها تنقسم إلى قياسية يمكن أَن يقاس عليها المشبه لمفردها مما لم يسمع فيه جمع عن العرب، وسماعية وهى التى سُمعت فى مفردها، وتحفظ، ولا يقاس عليها المماثل. وقد عُنى المجمع - منذ فترة غير قليلة - بمراجعة جموع التكسير فى كتب النحو والصرف، واستخلص منها ما يطرد فيه القياس من تلك الجموع، وبذل فى ذلك جهدا خصبًا مشكورًا، غير أَنه لم يتسع فى بيانها، وأَيضًا فإنه ذكر بعضًا منها دون أَمثلة توضحه، وهو ما دفعنى - استكمالا للفائدة العلمية - إلى تحرير تلك الأقيسة تحريرا تفصيليا فى الأرقام: ٣، ٤، ٦، ٧، ٨، ١٠ من الصفحات. ٤٥ إلى ٤٩ فى مجموعة قرارات المجمع العلمية المنشورة على النحو التالى:

٣ - قياس جمع الاسم الثلاثى المجرد من تاء التأنيث

جاءَ فى هذا القياس أن فعْلا المعتل العين كعيْن يجمع على أَفعال وفعول، وفى تنبيه لاحق بنفس الصفحة يجمع نحو تاج على تيجان، ولايجمع نحو ثور وريح على فُعول ولايجمع ميل على فِعال. والقياس فى صيغة فعْل المعتلة العين بالألف والواو والياء على هذا النحو فيه قصور وإيهام لايزيلهما إلَّاتحرير قاعدة فعْل المعتل العين وأَنه إذا كان معتلًّا بالألف مثل تاج ودار جمع على فِعْلان وفُعْل فقيل: تيجان ودور، وإذا كان معتلًّا بالواو مثل ثوب جمع على أَفعالَ وفِعال: فقيل أَثواب وثياب، وإذا كان معتلًّا بالياءِ مثل عين لم يجمع فقط على أَعيان وعيون كما ذُكر وإنما يجمع أَيضًا على أَعين وهو جمع يتكرر فى القرآن الكريم كثيرًا.

وجاءَ فى القياس أَن فِعْلًا كجسم يجمع على أَفعال وفعول مثل أَجسام وجسوم، وقيل: إن كلمة ريح لاتجمع على فعول. ولم يذكر قياس جمعها وكان ينبغى أَن ينصّ على أَن فِعْلًا يجمع على

أفعال وفعول إذا كان صحيح العين، أمَّا إذا كان معتل العين مثل ريح فإنه يجمع على أفعال مثل ميل وأميال، وأيضًا على فعال فيقال: رِياح، وكذلك أرياح وأرواح.

وجاءَ فى القياس أن فُعْلًا مثل بُرْد يجمع على أفعال وفعول وفى التنبيه اللاحق أنه يكثر فى «عود» فِعلان وفى باب «خُصّ» فِعال. وكان ينبغى أن يوضح القياس فى باب فُعْل وأنَّه إذا كان صحيح العين فقياس جمعه أفعال وفعول مثل بُرْد وأبراد وبرود وإذا كان معتل العين مثل عود كان جمعه على فِعْلان كما ذُكر وعلى أفعال فيقال: عيدان وأعواد، وإذا كان مضعفًا مثل خُصّ كان جمعه على خِصاص كما ذكر وعلى أفعال فيقال: أخصاص كما يقال: عُش، وعِشاش وأعشاش.

وجاءَ فى قياس الجمع لفَعَل بفتح الفاء والعين مثل جبل وأسد أنه يأْتى على أفعال وفِعال مثل آساد وجِبال، ولم يذكر أنه يأْتى أيضًا على فُعول وفُعْل مثل أُسود وأُسْد.

وذُكر أنَّه يلزم فى جمع فَعَل المضعَّف أن يأْتى على أفعال مثل عدد وأعداد. ويجمع فَعَل المعتل مثل عصا – رَحًى على فعول بضم العين وكسرها فيقال: عِصِىّ – رُحِىّ كما يقال: أرحاء – أرحية.

وجاءَ فى قياس جمع فَعِل مثل نمر ووَعِل أنه يأْتى على أفعال فيقال: أنمار وأوعال، ولم يذكر أنه يأْتى على فُعول فيقال: نمور ووعول.

وبقية أقيسة جمع الاسم الثلاثى المجرد من تاءِ التأْنيث وهى ستة صحيحة على نحو ما تُصوِّرها القرارات المجمعية فى قياسية الغالب من جموع التكسير إذ يطرد القياس فى جمع فعْل الصحيح العين على أفعل وفِعال أوفعول مثل جمع كلب على أكلب وكلاب وجمع نَسْر على نُسور. وبالمثل يطرد جمع فِعَل مثل عِنب وفِعِل مثل إبل وفَعُل مثل عَضُد وفُعل مثل عنُق على أفعال فيقال: أعناب وآبال وأعضاد وأعناق. كما يطرد جمع فُعَل مثل صُرَد (طائر كالعصفور) على فِعلان فيقال: صِرْدان.

ولعل فى كل ما قدمت مايوضح الحاجة إلى وضع جدول لبيان أقيسة الجمع للاسم الثلاثى المجرد من تاءِ التأْنيث فقد يكون فى ذلك بعض الفائدة.

جدول لقياس جمع الاسم الثلاثي المجرد من تاء التأنيث جمع تكسير

يجْمع فَعْل الصحيح العين مثل كلب – نسر على أفعل وفعال أو فعول مثل أكلب وكلاب وأنسر ونسور.

يجمع فَعْل المعتل العين بالألف مثل تاج – دار على فِعْلَان أوفُعْل مثل تيجان – دور.

يجْمع فَعْل المعتل العين بالواو مثل ثوب على أفعال وفعال مثل: أثواب – ثِياب.

يجْمع فَعْل المعتل العين بالياءِ مثل عين على أفعل وأفعال وفعول مثل أعين – أعيان – عيون.

يجْمع فِعْل الصحيح العين مثل جِسْم على أفعال وفعول مثل أجسام – جسوم.

يجْمع فَعْل المعتل العين مثل ريح على فِعال مثل رياح، وجاءَ فيه أرياح وأرواح.

يجْمع فُعْل الصحيح العين مثل بُرْد على أفعال وفعول مثل: أبراد – برود.

يُجْمع فُعْل المضعف العين مثل عُش على أفعال وفعال مثل أعشاش – عِشَاش.

يُجْمع فُعْل المعتل العين مثل عود على أفعال وفِعلان مثل: أعواد – عِيدان.

يُجْمع فَعَل الصحيح العين مثل جبل وأسد على أفعال وفِعال أو فعول وفُعْل مثل: أجْبال – جبال – آساد – أُسود – أُسْد.

يُجْمع فعَل المضعف العين مثل عدد وضرر على أفعال مثل أعداد – أضرار.

يجْمع فَعل المعتل اللام مثل عصا وندا ورحي علَى فعول وأفْعال وأفْعلة مثل عصيّ بضم العين وكسرها – أنداء – أندية – أرحاء – أرحية.

يجْمع فَعِل مثل نَمِر ووعِل على أفعال وفعول مثل: أنمار ونمور – أوعال ووعول.

يجْمع فِعل مثل عِنب على أفعال مثل أعناب.

يجْمع فِعِل مثل إبل على أفعال مثل: آبال.

يجْمع فَعُل مثل عَضُد على أفعال مثل: أعضاد.

يجْمع فُعُل مثل عنق على أفعال مثل أعناق.

يجْمع فُعَل مثل صُرَد (طائر كالعصفور) على فِعْلان مثل صِرْدان.

وتجْمع فَعَلة السالمة على فِعال مثل رقبة ورقاب والمعتلة اللام مثل قناة بحذف التاء فيقال: قَنًى، وهى حينئذ اسم جنس جمعى.

وتجْمع فُعْلة سالمة ومعتلة على فُعَل مثل غرفة وغرف وخُطْوة وخُطًى. ولم يذكر أن فعلة السالمة قد تجمع على فِعال مع فُعَل متل غرفة وغِراف وغُرَف ورفْقة ورفاق ورُفَق وشذت حُرَّة فإنها تجمع على حرائر.

وتجْمع فُعَلة كتخمة على فُعَل فيقال: تُخَم كما يقال فى تهمة: تهم.

وذكر أن فِعْلة تجمع على فِعَل سالمة، ومعتلة متل: كِسْرة وكِسر وقيمة وقيم وحِلْية وحِلىً. لم يذكر أنها تجمع أيضًا على أفعل مثل: نعمة وأنعم ونِعم.

وتجْمع فَعِلة على فِعَل مثل: مَعِدَة ومِعد.

٤ – قياس جمع الاسم الثلاثى المزيد بتاء التأنيث

جمع المؤنث السالم

ذُكر فى قياس جمع هذا الاسم جمع مؤنث سالمًا أنه يجمع على فَعلات ولم تضْبط عين فعلات ولافاؤُها وأيضًا لم يُسْتقْص القياس فى جمع التكسير. والقاعدة أن فعْلة بفتح الفاءِ وسكون العين تجمع على فعَلات بفتح عينها إذا كانت سالمة صحيحة مثل قَصْعة وسجْدة فيقال: قصَعات وسجَدات. وإذا كانت معتلة العين جُمعت على فعْلات بسكون عينها مثل روضة ودولة فيقال: رَوْضات ودوْلات. وإذا كانت معتلة اللاَّم جُمعت على فَعْلات بفتح العين وسكونها مثل شهوة وظبية، فيقال: شَهْوات بسكون الهاءِ وفتحها، وظَبْيات بسكون الباءِ وفتحها.

وتجْمع فَعَلة سالمة معتلة اللاَّم على فعَلات بفتح العين مثل رَقَبة – صلاة فيقال: رقبات وصلوات.

وتجْمع فُعْلة إذا كانت سالمة على فُعْلَات بضم العين وتسكينها مثل غرفة فيقال: غُرفات بضم الراء وتسكينها وبالمثل إذا كانت معتلة اللاَّم بالواو مثل خطْوة فيقال: خُطُوات بضم الطاء وتسكينها، فإن كانت معتلة اللاَّم بالياء جُمعت على فُعْلات بسكون العين مثل كُلْية فيقال: كُلْيات بسكون اللاَّم.

وتُجْمع فُعَلة كتُخَمة على فُعَلات بفتح العين فيقال: تُخَمات.

وتُجْمع فِعْلة صحيحة اللاَّم مثل كِسْرة على فِعِلَات بكسر العين وتسكينها فيقال: كِسِْرات

بكسر السين وتسكينها ومثلها نعمة ونِعْمات بكسر العين وتسكينها. وإذا كانت معتلة العين واللّام مثل قيمة – رشوة جُمعت على فِعْلات بتسكين العين فيقال: قيمات ورِشْوات.

وتُجْمع فَعِلة كمَعِدة على فَعِلات بكسر العين وتسكينها فيقال: مَعْدات.

جمع التكسير

أما جمع التكْسير فى جمع فَعْلة فذكر فى قياس جمعها سالمة ومعتلة أنها تجمع على فعال. ويلاحظ أنها وهى سالمة تجمع على فِعال وفِعَل بكسر الفاءِ وفتح العين مثل قصْعة وقِصاع وقِصَع وشذت ضرَّة فإنها تجمع على ضرائر وكذلك كَنَّة (امرأة الأخ أو الابن) تجمع على كنائن.

وتُجْمع فَعْلة المعتلة المعين على فِعال وفُعَل مثل رَوْضة ودَوْلة، والجمع رياض ودُول.

وتجْمع فَعْلة المعتلة اللّام مثل ظبية على فِعال مثل ظِباء وكذلك على أفعلة وفُعَل مثل شهوة وأشهية وشُهًى.

ولعل فى كل ذلك ما يوضح الحاجة إلى وضع جدول لبيان أقيسة الجمع السالم، والمكسر للاسم الثلاثى المزيد بتاءِ التأنيث على النحو التالى:

جدول لقياس جمع الاسم الثلاثى المزيد بتاءِ التأْنيث جمعا سالما وجمعا مكسرا

المفـردة	جمع المؤنث السالم	جمع التكسير
تجْمع فَعْلة سالمة مثل قَصْعة	على فعلات بفتح العين مثل قَصَعات	وعلى فعال وفِعَل مثل قِصاع وقِصَع وشذت ضرة فإِنها تجمع على ضرائر
تجْمع فَعْلة معتلة العين مثل روضة – دولة	على فعْلات بسكون العين مثل رَوْضات – دولات	وعلى فعال وفُعَل مثل رياض ودول
تجْمع فعْلة معتلة اللام مثل ظَبْية – شهوة	على فَعْلات بفتح العين وسكونها مثل: ظبْيات – شَهْوات	وعلى فِعال مثل ظِباء أَو أَفْعلة وفُعَل مثل أَشْهية – شُهًى.
تجْمع فعَلة السالمة مثل رقَبة	على فعَلات بفتح العين مثل رقبَات	وعلى فِعال مثل رِقاب
تجْمع فعلة معتلة اللاّم مثل قناة – مهاة	على فعَلات بفتح العين مثل قنوات – مهوات	وعلى فَعل بحذف التاءِ مثل قَنًى – مَهًى

وتجْمع فُعْلة السالمة مثل غُرُفة	على فعُلات بضم العين وسكونها مثل غُرُفات	وعلى فِعَال وفُعَل مثل غِراف وغُرَف وشذت حُرَّة، فإنها تجمع على حرائر
تجْمع فُعْلة المعتلة اللَّام بالواو مثل خُطْوة	على فُعْلات بضم العين وسكونها مثل خُطُوات	وعلى فُعَل مثل خُطًى
تجْمع فُعْلة المعتلة اللَّام بالياء مثل كُلْية	على فُعْلات بسكون العين مثل كُلْيات	وعلى فُعَل مثل كُلًى
تجْمع فُعلة مثل تُهَمة	على فُعلات بفتح العين مثل تُهَمات	وعلى فُعَل مثل تُهَم
تجْمع فِعْلة السالمة مثل نِعمة	على فِعْلات بكسر العين وسكونها مثل - نِعْمات	وعلى أَفْعُل وفِعَل مثل أَنعم - نِعَم
تجْمع فِعْلة المعتلة العين أَو اللَّام مثل قيمة - رِشوة	على فِعْلات بسكون العين مثل قِيمات - رِشْوات	وعلى فِعَل مثل قِيَم - رِشًى
تجْمع فَعِلة مثل مَعِدة	على فِعْلات بكسر العين وسكونها متل - مِعْدات	وعلى فِعَل مثل مِعَد

٦ – قياس جمع الاسم الرباعى الذى ثالثه حرف مد زائد

جاءَ فى هذا الجمع ما يلى:

يجمع فَعال كزمان وفِعال كحمار وإزار وفعيل كقضيب ورغيف على أَفعلة وفُعُل (وفُعْلان أيضا فى باب فعيل).

يجْمع فَعول كعمود مذكرا على أفعلة وفُعُل وفِعْلَان.

يجْمع المؤنث المعنوى منها كعَناق (الأنثى من أَولاد المعز) وذِراع على أَفْعل.

يجْمع المؤنث منها بالتاءِ بالألف والتاء (أ ى جمع مؤنث سالما) وعلى فعائل أيضًا.

تنبيهان:

١ – لم يجئ فُعل فى المضاعف ولا فى المعتل اللّام واقتصروا فيهما على بناءِ القلة كأَعنة وأَكسية.

٢ – يقلب مد المؤنث الزائد الثالث همزةً فى فعائل والأصل يبقى.

ويلاحظ فى هذه القواعد ضرب من الإجمال من شأنه أن يبهم بعض جوانبها، وأَنه لم تذكر أَحيانًا أمثلة للجموع القياسية. وقد أُسقطت فُعال بضم الفاءِ من القواعد ولم تحَرَّرْ قاعدة فَعال بفتح الفاءِ وكسرها فقد كان ينبغى أن يذكر أَنه يجمع على أَفعلة وفُعل بشرط أن يكون مذكرا غير مضاعف ولا معتل اللّام كما اتضح بعد ذكر قاعدتها العامة، فإنه حين يكون مؤنثًا تأنيثًا معنويًّا يجمع على أَفعل مثل عِناق وأَعنق وذِراع وأَذرع وحين يكون مؤنثًا تأْنيثًا لفظيًّا بالتاءِ يجمع جمع مؤنث سالمًا أو جمع تكسير على فعائل مثل حمامة وحمائم ورسالة ورسائل وحين يكون مضعفًا أو معتل اللّام يجمع على أَفعلة مثل سنان وأَسنة وغطاءِ وأَغطية وكساء وأكسية. كما جاءَ فى قواعد الجمع أنه يجمع فعيل على أَفعلة وفُعل وفُعْلان مثل رغيف وأَرغفة ورغُف ورُغْفان. وتُرِك أَفاعل مثل بعير وأَباعر وأَفعلاء مثل نصيب وأَنصباء. وإذا كان فعيل مؤَنثا بالتاءِ جمع على فعائل مثل قبيلة وقبائل وصحيفة وصحائف، وإذا كان مضعفًا جُمِع على أَفعلاء وفعال مثل شديد وأَشدَّاءَ وشِداد. وإذا كان معتل اللّام جمع على أَفعلاء مثل غنيّ وأَغنياء.. ويجْمع فعول مذكرًا كما جاءَ فى قواعد الجمع على أَفعلة وفُعل وفِعْلان مثل عمود وأَعمدة وعُمد وعِمْدان ويجمع أيضًا على فَعَل مثل عَمَد. وينبغى أن يضاف إلى ماتقدم القياس فى جمع فُعال بضم الفاءِ. ومن كل ماسبق نستطيع أن نضع الجدول التالى:

جدول لقياس جمع الاسم الرباعى
الذى ثالثه حرف مد زائد جمع تكسير

يُجْمَعُ فِعَال بفتح الفاءِ وكسرها مذكرًا غير مضعَّف ولا معتلّ اللّام على أَفعلة وفُعُل مثل زمان وأَزمنة وحمار وأَحمرة، وكتاب وكُتب وقَذال وقُذُل.

يجْمع فِعَال بفتح الفاءِ وكسرها مؤنثًا تأْنيثًا معنويًا على أَفعل وفُعْل مثل أَتان وآتن وأُتُن.

يجْمع فِعال بفتح الفاءِ وكبرها مؤنثًا تأْنيثًا لفظيا بالتاءِ جمع مؤنث سالما وجمع تكسير على فعائِل مثل جِنازة وجنازات وجنائز ورسالة ورسالات ورسائل.

يجْمع فعال بفتح الفاءِ وكسرها مضعَّفًا أو معتل اللّام على أَفعلة مثل سنان وأسنة – غطاء وأَغطية – كساء وأَكسية.

يجْمع فُعال بضم الفاءِ مذكرًا صحيح العين على أَفعلة وفِعْلان مثل غراب وأَغربة وغِربان.

يجْمع فُعال بضم الفاءِ مؤنثًا تأْنيثًا معنويًا على أَفْعُل مثل كُراع وأَكرُع.

يجْمع فُعال بضم الفاءِ مؤنثًا بالتاءِ على فعائل مثل ذُؤابة وذوائب.

يجْمع فُعال بضم الفاءِ معتل العين على فُعْل وأَفعلة مثل رُواق ورُوق وأَروقة.

يجْمع فعيل مذكرًا على أَفعلة وفُعُل وفُعْل وفُعلان مىل: رغيف وأَرغفة ورغُف ورُغْف ورغْفان وأَيضًا على أَفاعل مثل بعير وأَباعر وعلى أَفعلاء مثل نصيب وأَنصباء.

يجْمع فعيل مؤنثًا بالتاءِ على فعائل مثل قبيلة وقبائل. ويجمع نادرا على فُعُل أَيضًا مثل صحيفة وصحائف وصحُف.

يُجْمع فَعول مذكرا على أَفعلة وفُعُل وفَعَل وفِعْلان منل عمود وأَعمدة وعُمُد وعَمَد وعِمْدان.

٧ – قياس جمع الصفة الرباعية التى ثالثها حرف مد زائد

يلاحظ هنا ما لاحظناه فى رقم ٦ من الإجمال أحيانًا المُفضِى إلى الإبهام وأَنه لاتذكر أَحيانًا أمثلة الجموع القياسية وأن قواعد الجمع القياسى فى الصيغ غير محررة، فقد ذُكر أنه يجمع فعيل الذى بمعنى فاعل ككريم على فُعَلاء وفِعال مثل كريم وكرماء وكِرام، ولم يذكر صراحة أن ذلك

منسروط بأن يكون صفة لمذكر صحيح العين واللّام، وتُرك ذلك ليوضَّح بالصيغ المقابلة فيما بعد، وكان ينبغى أن تستقصى جموعه القياسية إذ يجمع على أفعال مثل يتيم وأيتام وعلى فَعالى مثل يتامى وعلى أفعلاء مثل صديق وأصدقاء وعلى فعائل مثل نظير ونظائر وعلى فَعْلى مثل مريض ومرْضى.

وذكر أن «فُعال» مثل شجاع يجمع على فُعلاء وفعال مثل شُجعاء وشِجاع بكسر الشين وهو يجمع أيضًا على فِعْله «مثلثة» وفعَلة محركة وفُعْلَان فيقال: شُجْعة، وشجَعة وشُجْعان.

وتجمع فُعالة على فِعال وفعائل متل شُجاعة وشِجاع وشجائع وشُجع مؤنثة.

وذُكر أنه تجمع فعيلة التى بمعنى فاعل على فِعال وفعائل ولم يذكر أن فعيلة التى بمعنى مفعول تجمع إيضا على فعائل متل ذبيحة وذبائح.

وذُكر أنه يجمع فعيل بمعنى فاعل المضعَّف كشديد والمعتل اللّام كنبىّ على أفعلاء منل أشداء – أنبياء. ولم يذكر أن المضعَّف يجمع على فعال منل شديد وشِداد وأن المعتل اللّام يجمع على فُعْلَان منل صبى وصِبيان بكسر الصاد وضمها، وأيضا يجمع على فِعْلة مثل صِبْية.

وذُكر أنه يجمع فعيل كجريح بمعنى مفعول على فَعْلى وأُشير إلى أن ذلك بقرار مجمعى وقد نص عليه سيبويه (٢/٢١٣) والرضى (٢/١٤١) ويجمع أيضًا مثل فعيل كجريح على فُعَلاء وفُعالَى مثل أسير وأسرى وأُسَراء وأُسارَى.

وجاءَ أنه يجمع فعول بمعنى فاعل (للمذكر والمؤنث) على فُعل وأيضًا على فعائل للمؤنث فقط ولم يشترط أن يكون صحيح اللّام فإن مثل عدو يجمع على أفعال متل عدو وأعداء وعلى أفاعل مثل عدو وأعادٍ وعلى فِعَل مثل عدو وعِدًى.

وذُكر أنه يجمع فَعال كجبان ورَداح (سمينة) بمعنى فاعل (للمذكر والمؤنت) على فُعُل وفُعَلاء ولم يذكر أنه حين يكون معتل العين يجمع على فُعْل مثل عَوان وعُون.

وذُكر أنه لا تلحق التاء الفارقة فعيلا بمعنى مفعول ولا فعولا بمعنى فاعل وأجاز المجمع ذلك فيما بعد..

جدول لفعول وفَعال بمعنى فاعل

يجْمع فعول بمعنى فاعل (للمذكر – والمؤنث) غير معتل اللّام على فُعُل و(للمؤنت فقط) على فعائل مثل عطوف وعُطُف، وعجوز وعجائز.

يجْمع فعول بمعنى فاعل (للمذكر – والمؤنث) معتل اللاّم على أَفعال وأَفاعل وفِعَل مثل عدو وأَعداء وأَعادٍ وعِدًى.

يجمع فَعال بمعنى فاعل (للمذكر ، والمؤنث) صحيح العين على فُعُل وفعلاء مثل صَناع وصُنُع وجبان وجُبَناء.

يجْمع فَعال بمعنى فاعل (للمذكر والمؤنث) معتل العين على فُعْل مثل جواد وجُود وعوان وعُون.

يجْمع فِعال بمعنى فاعل (للمذكر والمؤنث) على فُعل وفعائل مثل كِناز (مكتنز أَو مكتنزة اللحم) وكُنُز.

٨ – قياس جمع الرباعى بزيادة ألف فاعل وفاعلاء

يلاحظ هنا أيضًا شيءٌ من الإجمال، وأَنه لم تذكر دائمًا أَمثلة الجموع القياسية ولم يذكر فى فاعل مثل خاتم أَنه قد يجمع على فواعيل مثل فواعل. ولم يذكر فى جمع فاعل وصفًا لمذكر غير معتل اللاّم أَنه قد يجمع على فَعلة مثل حاجب وحَجَبة وأَفعال مثل بار وأَبرار وعلى فعول مثل شاهد وشهود. ويحسن أَن يوضع لهذا الجمع جدول كالجداول السابقة.

جدول جمع الرباعى بزيادة ألف فاعل وفاعلاء

يُجْمع فاعَل بفتح العين على فواعل وفواعيل مثل خاتَم وخواتم وخواتيم.

يُجْمع فاعِل اسما على فواعل مثل حاجب وحواجب.

يُجْمع فاعل وصفًا (لمذكر) غير معتل اللاّم على فُعَّل وفُعلاء مثل ساهد وشُهَّد وشهداء وأَيضا على فُعول مثل شهود وعلى أَفعال مثل بار وأَبرار وعلى فَعَلة مثل بار وبررَة وقاتل وقَتلة.

يُجْمع فاعل وصفا (لمذكر) معتل اللاّم على فُعلة مثل قاض وقضاة ورام ورماة.

تُجْمع فاعلة وفاعل (للمؤنث) ولمذكر ما لاَيعقل على فُعَّل وفواعل مثل حاسر وحسَّر وحواسر ونائمة ونُوَّم ونوائم وبازل صفة للبعير (فى سنته التاسعة) وبوازل.

تُجمع فاعِلاء على فواعل مثل قاصِعاء (حجر اليربوع) وقواصع.

١٠ - قياس جمع فُعْلَان (مثلثة الفاء)

يلاحظ هنا أيضًا مالاحظناه آنفًا من الإجمال وأنه لاتذكر جميع أمثلة الجموع القياسية.

وقد ذُكر أنه يجمع فَعْلَان فعْلى مثل سَكْران سَكْرى وفَعْلان فعلانة مثل ندمان ندمانة على فَعالى وفِعال فيقال: سَكارى ونِدام. ولم يذكر أن سكران تجْمع أيضًا على سُكارى بضم السين وسَكْرى. وأيضًا لم يذكر أنه يُجْمع ندمان على نُدَّام. وذُكر أنه يُجْمع فُعْلان وفعلانة مثل خُمْصان (ضامر البطن) وخُمْصانة على فِعال فيقال: خِماص. ولم يذكر أن فُعْلانة تجْمع أيضًا على فعائل فيقال: خمائص. ويحسن أن يوضع لذلك كله جدول كالجداول الماضية على النحو التالى:

جدول لقياس جمع فعلان (مثلثة الفاء)

يُجْمع فُعْلان مثلث الفاءِ (غير علم مرتجل) على فَعالين مثل سلطان وسلاطين وشيطان وشياطين.

يُجْمع فَعْلان فعْلى على فُعالى بفتح الفاءِ وضمها وفِعال وفَعْلى مثل عَجْلَان وعَجالى وعِجال وعَجْلى. وعطشان وعَطاشى وعِطاش وعطْشى.

يُجْمع فَعْلان فعلانة على فعالى وفِعال وفُعال مثل ندمان ونَدامى ونِدام ونُدَّام.

يُجْمع فُعْلَان وفُعْلَانة على فِعال مثل خُمْصان وخُمْصانة وخِماص وأيضًا جمع فعلانة على فعائل فيقال: خمائص.

ولعلى - بكل ما قدمت - أكون قد استطعت تحرير قياسية الغالب من جموع التكسير فى قرارات مجمعية سابقة.

٧ – قياسية جمع الجمع المكسر جَمْعًا ثانيًا

ناقش المجمع قاعدة جمع الجمع منذ خمسة وأربعين عامًا، وانتهى إلى قرار مجمل غاية الإجمال فيها ينص على أن: «جمع الجمع مقيس عند الحاجة» ناظرًا فى ذلك إلى قول الأشمونى فى شرحه على الألفية: «قد تدعو الحاجة إلى جمع الجمع، فكما يقال فى جماعتين من الجمال جِمالا كذلك يقال فى جماعات من الجمال جمالات، وإذا قُصد إلى تكسير مكسَّر نُظر إلى ما يشاكله من الآحاد فيكسَّر بمثل تكسيره كقولهم فى أعبد (جمع عبد) أعابد، وفى أسلحة (جمع سلاح) أسالح.. وما كان من الجموع على زنة مفاعل أو مفاعيل لم يجز تكسيره لأنه لا نظير له فى الآحاد فيحمل عليه، ولكنه قد يجمع بالواو والنون كقولهم فى نواكس: نواكسون وفى أيامن أيامنون، أو بالألف والتاء كقولهم فى حدائد حدائدات، وفى صواحب صواحبات».

ومقتضى كلام الأشمونى أن جمع التكسير قد يجمع مرة ثانية جمع تكسير أيضًا كما فى أعبد جمعًا لعبد، وأعابد جمعًا لأعبد، واستثنى من ذلك صيغتى مفاعل ومفاعيل، فإن ما جاء على زنتهما يجمع إما جمع مذكر سالما مثل: ناكس (مطأطئ الرأس) – نواكس – نواكسون ومثل: أيمن (ميمون) – أيامين – أيامينون، وإما جمع مؤنث سالما مثل: حديد – حدائد – حدائدات ومثل: صاحبة – صواحب – صواحبات. ولا يفضى كلام الأشمونى – كما هو واضح – إلى قرار المجمع تمامًا، مما جعل بعض من ناقش القاعدة حينذاك يقول: إن جمع الجمع إنما ينقاس فى جموع القلة فحسب، ناظرًا إلى ما جاء فى حاشية الصبان على شرح الأشمونى من أن أباحيان قال: إن جموع الكثرة لا تجمع قياسًا اتفاقًا، واختُلف فى جمع القلة فالأكثرون أنه ينقاس، واختار ابن عصفور عدم انقياسه. غير أن المجمع انتهى من مناقشة القاعدة إلى التعميم فى قياسية جمع الجمع مطلقًا.

ومن يرجع إلى كتاب سيبويه يجده يقول: «ليس كل جمع يجمع» وكأنه يعمم عدم القياس فى جمع الجمع مطلقًا، سواء كان مكسرًا جمع قلة أو جمع كثرة، وبذلك أخذ ابن عصفور كما يقول أبو حيان، غير أن قوله: إن جموع الكثرة لا تجمع قياسًا اتفاقا غير دقيق، إذ ذكر السيوطى فى كتابه: «همع الهوامع» أن مذهب المبرد والرمانى وغيرهما قياسية الجمع لجمع الكثرة مثل جمع القلة، وبذلك يكون فريق من النحاة على رأسه المبرد سبق المجمع إلى القول باطراد القياس فى جمع الجمع.

على أن القاعدة لا تزال تحتاج إلى فضل من النظر، ويؤكد ذلك الرجوع إلى المسموع من العرب فى الجموع للجموع الثلاثة: المذكر السالم والمكسَّر والمؤنث السالم وهل هو من الكثرة فيها جميعًا بحيث يقاس فيها باطراد، أو هو يقل فى بعضها قلة تدفع إلى منع القياس فيه، وتوضح ذلك الصيغ والأمثلة فى الجموع الثلاثة، وفيما يلى ما وقفت عليه منها فى كتب النحاة واللغة:

أولا: جمع المذكر السالم وتبادله مع جمع التكسير

تقل الصيغ والأمثلة فى هذا الباب حتى لا تتجاوز عدد أصابع اليد الواحدة، سواء فيما يتصل بجمع التكسير المجموع جمع مذكر سالما، أو ما جمع من جمع المذكر السالم جمع تكسير، وقد ذكرت كتب النحو من الضرب الأول صيغتين هما كما ذكر الأشمونى:

صيغة فواعل مثل: ناكس (مطأطئ الرأس) – نواكس – نواكسون

صيغة أفاعيل: أيمن (ميمون) – أيامين – أيامينون

وقلما نجد مثالا للضرب الثانى ولقلة الأمثلة الواردة فى كتب اللغة من هذا الباب بل ندرتها، نرى أن جمع الجمع لا ينقاس فيه.

ثانيا: جمع التكسير جمعًا ثانيًا فى بابه

سجلت كتب النحو واللغة فى هذا الباب جموعًا كثيرة، سُمعت لجموع تكسير نسوق منها ما وقفنا عليه موزَّعًا على صيغ مختلفة لجمع التكسير:

صيغة أَفْعلُ مثل : عبد – أَعْبُد – أعابد

يد – أيد – أيادٍ

وَطْب (سقاء اللبن) – أَوْطُب – أواطب

كلب – أَكْلُب – أكالب

صيغة أَفْعلة مثل : سقاء (وعاء ماء) – أسقية – أساقٍ

إناء – آنية – أوانٍ

خوان (مائدة) – أَخونة – أخاوين

مكان – أمكنة – أماكن

سلاح – أسلحة – أسالح

سوار – أَسْوِرة – أساور

صيغة أفعال مثل : نَصِيّ (مختار) – أنصاء – أناصٍ
اسم – أسماء – أسامٍ
نِضْو (مهزول) – أنضاء – أناضٍ
عرب – أعراب – أعاريب
قول – أقوال – أقاويل
ظفر – أظفار – أظافير
جواد – أجواد – أجاود
نَعَمٌ – أنعام – أناعيم

صيغة فُعُل مثل : أصيل – أُصُل – أصائل
جَزور (ناقة الذبح) – جُزُر – جزائر
طريق – طرق – طرائق

صيغة فُعول مثل : حظ – حظوظ – أحاظٍ

صيغة فِعال مثل : جمل – جِمال – جمائل – أجامل

صيغة فِعْلان مثل : غُراب – غِرْبان – غرابين
عُقاب – عِقْبان – عقابين

صيغة فُعْلان مثل : حُشّ (البستان) – حُشّان – حشاشين
مصير (معِيّ) – مُصْران – مصارين

وتلك سبعة وعشرون مثالا موزعة على ثماني صيغ لجمع التكسير سُمعت على لسان العرب من قديم جامعين فيها الجمع مرة ثانية لكثرة العدد أو المبالغة أو التعظيم والتفخيم، وهى تؤكد ما ذهب إليه المبرد وغيره من النحاة من قياسية جمع التكسير ثانية عند الحاجة.

ثالثا: جمع المؤنث السالم مع جمع التكسير

لم تصلنا عن العرب صورة لجمع المؤنث السالم مجموعًا جمع تكسير، إنما الذى وصلنا كثيرًا هو جموع تكسير مجموعة جمع مؤنث سالما، ونحن نسوق ما وقفنا عليه من ذلك فى كتب النحاة واللغة مرزعًا على صيغ جمع التكسير المختلفة، بنفس صنيعنا فى الباب السابق:

صيغة أَفْعُل مثل : عين – أَعْيُن – أعينات

صيغة أفعلة مثل : عطاء – أعطية – أعطيات
سقاء – أَسْقِية – أسقيات

صيغة أفعال مثل	: ابن – أبناء – أبناءات			
صيغة فُعْل مثل	: عائذ (ناقة نتوج) – عُوذ – عوذات			
	مُعْن (ماء طاهر) – مُعْن – مُعْنات			
	دار	– دور	– دورات	
صيغة فُعَل مثل	: غرفة	– غُرَف	– غُرفات	
	حجرة	– حُجَر	– حُجُراتَ	
	رُكْبة	– رُكَب	– ركبات	
صيغة فُعُل مثل	: طريق	– طرُق	– طرقات	
	جَزور	– جُزر	– جُزرات	
	حمار	– حُمر	– حُمرات	
صيغة فُعول مثل	: بيت	– بُيوت	– بيوتات	
صيغة فِعال مثل	: جَمل	– جِمال	– جِمالات	
	رجل	– رجال	– رجالات	
	دار	– ديار	– ديارات	
صيغة فواعل مثل	: مولًى	– مَوالٍ	– مواليات	
	صاحبة	– صواحب	– صواحبات	
صيغة فعائل مثل	: حديدة	– حدائد	– حدائدات	

تلك عشرون مثالا موزعة على عشر صيغ لجموع تكسير جاءت عن العرب مجموعة بالألف والتاء جمع مؤنث سالما، وهى – بدورها – تؤكد ما ذهب إليه المبرد والرمانى وغيرهما من النحاة من قياسية جمع الجمع المكسر جمع مؤنث سالما.

تعديل قرار قديم للمجمع – القاعدة العامة

بما قدمت أرى تعديل قرار المجمع القديم القائل بقياسية جمع الجمع مطلقًا بحيث يخرج منه جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم، وبحيث تُقْصَر القاعدة على جمع التكسير، وأنه ينقاس جمعه ثانية جمعًا مكسرًا أو جمع مؤنث سالمًا، وأقترح أن تصبح القاعدة العامة بهذه الصورة:

ينقاس عند الحاجة جمع الجمع المكسر جمع تكسير ثانيًا أو جمع مؤنث سالمًا.

٨ – التضمين
ونيابة حروف الجر بعضها عن بعض

تعريف التضمين

التضمين فى اللغة إيداع الشىء فى داخل شىء آخر، كإيداع المتاع فى الوعاء والطعام فى الإناء، وهو فى اصطلاح علماء العربية إشراب فعل معنى فعل آخر، فيأخذ حكمه فى التعدى واللزوم. وكنا قد ألممنا به فى مبحث تبادل التعدى واللزوم، ونريد أن نتوسع فى بحثه الآن. وقد دار هذا المصطلح من قديم بين النحاة، إذ ذكر السيوطى فى باب المفعول معه بإزاء بيت الراعى:

إذا ما الغانياتُ بَرَزْنَ يومًا وزَجَّجْنَ الحواجِبَ والعُيونـا

إن كلمة «العيون» فى البيت لا تصلح أن تعرب عطفًا على الحواجب، كما لا تصلح أن تعرب مفعولا معه، لأن العيون لا تزجج أو تزين، وإنما تكحل، ولذلك أعربها النحاة مفعولا به لفعل محذوف هو «كحَّلن». وعقب على ذلك بقوله: «ذهب جماعة منهم أبو عبيدة والأصمعى، وأبو محمد اليزيدى، والمازنى، والمبرد إلى جواز عطف العيون على الحواجب بتضمن العامل أى «زججن» معنى يتسلط به على المتعاطفين، واختاره الجرمى، وقال: يجوز فى العطف ما لا يجوز فى الإفراد نحو: «أكلت خبزًا ولبنًا، فيضمن زججن معنى حسَّنَّ. والثلاثة الأولون فى هذا النص من نحاة البصرة فى القرن الثانى وأوائل الثالث للهجرة. والثلاثة التالون من نحاتها فى القرن الثالث، وفى ذلك ما يدل على أن كلمة التضمين بمعنى إشراب فعل معنى فعل آخر تداولها النحاة منذ القرن الثانى الهجرى.

صـور التضمين

مَنْ يرجع إلى كتب النحاة واللغويين البصريين منذ القرن الثالث الهجرى يجدهم يذكرون أمثلة وشواهد لثلاث صور من التضمين:

الصورة الأولى: حين يكون الفعل لازمًا أو بعبارة أدق بصيغة يطرد فيها اللزوم مثل صيغة فَعُل، فجميع أفعالها فى العربية لازمة، وحكى عن نصر بن سيار آخر ولاة الأمويين على خراسان أنه عَدَّى من هذه الصيغة فعل رَحُبَ، فقال: «رَحُبَكم الدخول فى طاعة

ابن الكرمانى» فعدى رحب وليست متعدية عند النحاة، فقيل: هى كلمة شاذة منه لا يُؤْبه لها، وقيل: إنه ضمن «رحبكم» معنى وسعكم، وعدَّاها مثلها. ومعروف أنه يطرد فى كثير من الأفعال من غير باب فعُل - كما مرَّ بنا - أن تأتى تارة لازمة وتارة متعدية، ولم يحاول جمهور النحاة حين تتعدى أن يطبقوا عليها فكرة التضمين، وبذلك تخرج تلك الصورة من الباب.

أما الصورتان الثانية والثالثة فهما: صورة تضمين فعل متعد بحرف معنى فعل متعد بحرف آخر فيتعدى بهذا الحرف كأن تقول: «شربت بماء النيل» مضمنا «شربت» معنى «رويت» فتعدت مثلها بالباء فكأن الباء معها حلت محل من الجارة، إذ الأصل أن تقول شربت من ماء النيل. وتدور هذه الصورة بأمثلة لها متعددة فى كتب النحاة. والصورة الثالثة: صورة تضمين فعل متعد بنفسه معنى فعل يتعدى بحرف الجر، فيتعدى مثله بحرفه كقولك: «آمل فى النجاح» وآمل فعل متعد ضمنته معنى أطمع فتعدى مثله بفى الجارة. ويورد النحاة لهذه الصورة وسابقتها أمثلة وشواهد متعددة قرآنية وغير قرآنية، وهو ما يدفعنا إلى مناقشة التضمين فيهما، مستضيئين بآراء أئمة العربية من اللغويين والنحاة.

تضمين فعل متعد بحرف معنى فعل آخر مماثل فيتعدى بنفس حرفه

أول من بسط القول فى هذه الصورة من صور التضمين ابن قتيبة فى كتابه: «أدب الكاتب» متخذًا لها عنوانًا هو: «دخول بعض الصفات مكان بعض» متابعًا الكوفيين فى هذه التسمية لحروف الجر، لأنها تنوب عن صفاتها فى مثل: «زيد فى الدار» إذ أصل التعبير فى تقديرهم «زيد كائن أو مستقر فى الدار» فحذفت الصفة، وهى: «كائن أو مستقر» وناب عنها الجار والمجرور فقيل: «زيد فى الدار». ويمضى ابن قتيبة فى عرض الباب وبيان شواهده التى تنوب فيها الحروف الجارة بعضها عن بعض، ومما يذكره من هذه الشواهد:

١ - قول القُحَيْف العُقَيْلِى:

إذا رضيتْ علىَّ بنو قُشَيْرٍ لعمرُ الله أعجبنى رِضاها

وفعل «رضى» إنما يتعدى إلى مفعوله بحرف الجر «عن» فيقال: «رضى عنه - رضوا عنه» غير أنه فى البيت ضُمِّن معنى «أقبل» إذ تقول: «أقبلت على زيد بودى» بمعنى رضيت عنه. وكان الكسائى يقول: إنما تعدى الفعل «رضى» بعلى فى البيت حملا على ضده وهو «سخطت» لأن العرب قد تحمل الشىء على ضده كما تحمله على نظيره.

٢ – وقول دَوْسر بن غَسَّان اليَرْبوعى:

إذا ما امرؤٌ ولَّى علىَّ بودِّهِ　　　وأدبرَ لم يَصْدُرْ بإدباره وُدِّى

يصدر: يرجع. يقول دوسر: إذا جفاه امرؤ لم يطلب وده. وقد عدى فعل «ولَّى» فى البيت بحرف الجر: «على» وهو إنما يعدَّى إلى مفعوله بحرف الجر: «عن» فيقال: «ولَّى عنى» غير أنه ضمن «ولى» معنى ضَنَّ عليه وبخل، فأجرى التولى بالود مجرى الضنانة والبخل، مما جعله يعدى الفعل بعلى الجارة مثل بخل وضن. وجوَّز ابن السِّيد – فى شرحه لأدب الكاتب – أن يكون الفعل «ولى»، ضُمِّن معنى «سخط» فتعدى مثلها بعلى الجارة فى مثل قولك: «سخط عليه – سخطوا عليه».

٣ – وقول زيد الخيل:

ويركب يوم الرَّوْع فيها فوارسٌ　　　بَصيرون فى طَعْن الأباهرِ والكُلَى

الأباهر: الشرايين. و «بَصيرون» فى البيت تعدت «بفى»، وهى إنما تتعدى بالباء فى مثل قولك: «هو بصير بالطب» فكان الوجه – كما يقول ابن السِّيد – أن يقول: «بصيرون بطعن الأباهر» غير أنه ضمن «بصيرون» معنى «متصرفون فى تسديد الطعن» ولذلك عداها بفى الجارة بدلا من الباء.

٤ – وقول طَرَفة:

وإن يَلْتقِ الحىُّ الجميعُ تُلاقنى　　　إلى ذِرْوَةِ البيت الرفيعِ المصمَّدِ

يقول طرفة: إذا اجتمع الحى للافتخار لقيتنى أنتسب فى ذرة البيت الرفيع المصمَّد، أى الكريم المقصود من كل مكان، فكان ينبغى أن يقول: «فى ذروة البيت» أى منتسبًا فيه، وكأنه ضمَّن فعل أنتسب المنوى معنى «أوَى» أى آويًا إلى ذروة، كما قال تعالى: ﴿سَآوِى إِلَىٰ جَبَلٍ يَعْصِمُنِي مِنَ الْمَاءِ﴾ ولذلك جاء طَرَفة بإلى الجارة بدلا من «فى» الجارة.

كلام ابن جنِّى

ويُتْبع ابن السِّيد البَطَلْيَوْسِىّ شرحه لمسائل هذا الباب فى أدب الكاتب، وما أورد من أمثلته بكلام لابن جنى فيه بكتابه الخصائص يزيده بيانًا وإيضاحًا، إذ عقد له فصلا استهله بقوله: «اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدى بحرف جر والثانى بحر جر آخر، فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه مجازًا وإيذانًا بأن هذا الفعل فى

معنى ذلك الآخر، فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو فى معناه، وذلك فى قول الله عز اسمه ﴿أُحِلَّ لَكُم لَيْلَةَ الصِّيام الرَّفَثُ إلى نِسَائِكُم﴾ وأنت لا تقول: رفثت إلى المرأة، وإنما تقول: رفثت بها أو معها، ولكن لما كان الرَّفَثُ هنا فى معنى الإفضاء، وكنت تعدى أفضيت بالجار «إلى» كقولك أفضيتَ إلى المرأة ، جئت بإلى مع الرفث إيذانًا وإشعارًا أنه بمعناه».

ويذكر ابن جنى من هذا الباب قوله عز شأنه: ﴿هَلْ لَّكَ إِلَى أَنْ تَزَكَّى﴾ فإن الأصل – فى رأيه – أن يقال: «هل لك فى كذا» لكن لما كان ذلك دعاء وإرشادًا صار تقدير الآية: «أدعوك وأرشدك» ولذلك جاءت «إلى» الجارة مكان «فى» لتفيد الإرشاد والدعوة. ويمضى فى عرض الباب مقتبسًا من ابن قتيبة جميع ما أورده فيه من أمثلة وشواهد، وقد أضاف إليها قول بعض الطائيين:

نَلوذُ فى أُمٍّ لنا ماتُغْتَصَبْ من الغمام تَرْتدى وتَنْتقِبْ

ويريد ناظم البيت بلفظة «أم» فيه جبلَ سلمى أحدَ جبلى طيىء» سماه أمًّا لاعتصامهم به، ويقول إنها منيعة لا تُغْتَصَبُ لعلوها الشاهق مما يجعلها ترتدى بالسحاب وتنتقب. وفعل «نلوذ» فى البيت يتعدى بالباء، فكان الوجه أن يقول الشاعر نلوذ بأمٍّ، غير أنه عدى الفعل بفى لأنه ضمنه معنى ننزل ونسكن لسكناهم فيه ونزولهم. فهم دائمًا به لائذون وفيه معتصمون.

وقد توقف ابن جنى فى أثناء عرضه لهذا الباب، أو لهذه الصورة من التضمين، فقال: «وجدت فى اللغة من هذا الفن شيئًا كثيرًا لايكاد يُحاط به، ولعله لو جُمع أكثره لا جميعه لجاء كتابًا ضخمًا، وقد عرفتَ طريقه، فإذا مر بك شىء منه فتقبلْه وَأْنَسْ به، فإنه فصل من العربية لطيف حسن يدعو إلى الأنس بها والفقاهة فيها. ولم يصرح ابن جنى بقياسية هذه الصورة من التضمين، ولا بأنها سماعية يُقْتَصر على ما جاء به السماع منها، غير أن تنويهه بكثرتها المفرطة فى اللغة حتى ليمكن أن يضع فى أكثرها – فضلا عن جميعها – كتابًا ضخمًا يؤذن بأنه يرى قياسيتها، ويؤكد ذلك قوله فى فاتحة تعريفه بها: إن العرب تتسع فى استخدامها مجازًا أوعلى سبيل المجاز، مما يفتح الأبواب لقياسيتها لأن المجاز قياسى، غير أن كثرة النحاة لا تقول بقياسيتها، وترى الاقتصار فيها على السماع.

وقد أعدَّ ابن جنى البلاغيين بعده بقوله: إن هذا التضمين يقوم على التوسع فى التعبير مجازًا إلى اختلافهم فى نوع مجازه، فقيل إنه مجاز مرسل، لاستعمال اللفظ فى غير معناه لعلاقة اللزوم، إذ يدل الفعل فيه على معنى الفعل الذى تضمنه عن طريق اللزوم بذكر قرينة هى الحرف الجار، وقيل: بل هو مجاز عقلى فى النسبة بين الفعل ومتعلقاته. وهو فى رأينا قول لا يتجه، لأن النسبة

أى نسبة الفعل إلى الفاعل حقيقية فى مثل: «رضى عليه لا عنه» المارة فى بيت القحيف. وقيل: بل هو كناية، إذ المعنى الأصلى فى قولك: «رضى عليه» مراد مع إرادة المعنى المضمن الجديد وهو الإقبال كما مر بنا. وهو أيضًا قول لا يتجه لأن الفعل «رضى» فقد معناه الأصلى بتضمنه معنى جديدًا. ويلقانا بجانب هذه الأقوال جميعًا القول بأن التضمين فى هذه الصورة استعارة تبعية.

وحتى هذا الرأى الأخير فى التضمين وأنه مجاز على طريقة الاستعارة التبعية، يتضح فيه التكلف الشديد، لأن الفعل فى مثل الآية الكريمة: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُم فى جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ مستعمل فى معناه الوضعى الحقيقى، وبالمثل «فى» لأنهم حين يصلبون على جذوع الشجر يصبحون مستقرين فوقها، وكأنها أصبحت ظرفًا لهم، ولذلك استعملت (فى) الدالة على الظرفية بدلا من على. وابنُ جنى - فى الواقع - هو الذى جعل بعض البلاغيين يتصورون فكرة الاستعارة التبعية فى التضمين لقوله - كما أسلفنا -: إن العرب تتسع فتوقع الحرف موقع صاحبه مجازًا، وهو فى ذلك يتابع البصريين الذى لا يقولون بنيابة الحروف بعضها عن بعض قياسًا، فالحرف الجار عندهم ليس له إلا معنى وضعىٌّ واحد، وما خرج عن ذلك يُحَمَّلَ - كما مر بنا - على التضمين توسعًا - أو كما قال ابن جنى مجازًا - وإن لم يتجه فيه التضمين عُدَّ شذوذًا أو ضرورة، كقول ذى الإصبع العَدْوانى:

لاهِ ابنُ عَمِّك لا أَفْضَلْتَ فى حَسَبٍ عنِّى ولا أنت دَيَّانى فَتَخْزُونى

لاه ابن عمك أراد لله ابن عمك، فحذف اللام الجارَّة. ديَّانى: مالكى، تَخْزونى: تقهرنى. والفعل «أفضل» يتعدَّى إلى مفعوله بعلى فيقال: أفضل عليه، وعدَّاه ذو الإصبع بعن الجارة بمعنى على لضرورة الشعر، وإنما يقال فى مثل ذلك إنه ضرورة، لأن من الصعب أن يخرِّج فعل «أفضلت» على صورة من التضمين فى هذا البيت.

صنيع البصريين

وواضح من كل ما قدمت أن البصريين هم الذين دفعوا إلى كل ما ذكرت من أمثلة وشواهد للتضمين، ومن بحوث وآراء دارت حول طبيعته، وأنه يقوم على التوسع فى التعبير، مما جعل ابن جنى يذهب إلى أنه مجاز، ويضطرب البلاغيون بعده فى نوع مجازيته كما أسلفنا. والتكلف بل التعسف بيِّن فى كثير من تخريجات التضمين فى العبارات الماضية، وأيضًا فى تصور أنه قائم على المجاز، وكان حرًّيا بابن جنى، وقد أكد أن نيابة الحروف بعضها عن بعض كثير فى اللغة كثرة مفرطة أن يجعل ذلك قانونًا لغويًّا عامًّا لا يحتاج إلى تفسير مجازى أو غير مجازى، ولا تحتاج عباراته إلى تخريج ولا تأويل.

رأى الكوفيين

واضح أن كلام ابن جنّى يجعل رأى الكوفيين القائلين بأن حروف الجر ينوب بعضها عن بعض بطريق الوضع قياسًا مطردًا - لا تجَوُّز فيه ولا تضمين ولا ما يشبه التضمين - أكثر سدادًا من رأى البصريين، ومعنى ذلك أن حرف الجر ليس موضوعًا لمعنى واحد كما تصور البصريون، بل هو موضوع لأكثر من معنى.

وبذلك أخذ أكثر النحاة بعد ابن جنى مرجحين رأى الكوفيين على رأى البصريين، ملغين كل ما ترتب على رأى البصريين من أمثلة التضمين على نحو ما نجد عند ابن هشام فى الجزء الأول من كتابه المغنى، إذ عرض فيه حروف الجر عرضًا مفصلا مبينًا بيانًا وافيًا تعدد معانيها وتبادلها لمواضعها بعضها مع بعض، فالباء الجارة مثلا يذكر لها أربعة عشر معنى، ويذكر أنها تأتى بمعنى «فى» وبمعنى «عن» وبمعنى «على» وبمعنى «من» وبمعنى «إلى» ومع هذه المعانى الخمسة أمثلتها، وهى على الترتيب: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ الله بِبَدْرٍ﴾ ﴿فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا﴾ ﴿مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِقِنْطارٍ﴾ ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِها عِبادُ الله﴾ ﴿وقَدْ أَحْسَنَ بِى﴾. وبعبارة أخرى يصبح من معانى الباء، كما ذكر ابن هشام حَسب ترتيب الأمثلة الظرفيةُ والمجاوزة والاستعلاء والتبعيض والغاية. وجميع هذه المعانى تدل عليها الباء بطريق الوضع، ولا تضمين ولا ما يشبه التضمين.

ومثل الباء فى ذلك حروف الجر الأخرى، تتبادل مع المفاعيل مواضع شقيقاتها، وهو ما أطال ابن هشام بيانه فى كتابه «المغنى» مما جعله يعدل - كما عدل كثيرون غيره من النحاة - عن فكرة التضمين التى دفعت إليها المدرسة البصرية، مؤثرين عليها فكرة المدرسة الكوفية أو رأيها فى نيابة الحروف بعضها عن بعض بطريق الوضع اللغوى، ولا توسع ولا مجاز ولا ما يشبه المجاز.

تضمين فعل متعد معنى فعل متعد بحرف جر

لعل أول من عرض هذه الصورة للتضمين عرضًا مفصلا ابن قتية، إذ عقد لها بابًا فى كتابه أدب الكاتب باسم «زيادة الصفات» أى حروف الجر، وهى تسمية كوفية لا بصرية كما مر بنا فى حديثنا عن صورة التضمين السابقة، لأنها تحُلُّ محلها فى مثل: «رأيت زيدًا فى الدار» على معنى «رأيت زيدًا كائنًا أو مستقرًّا فى الدار» فحذفت الصفة وهى كائن أو مستقر، وحل الجار والمجرور محلها. ويقول ابن السِّيد فى فواتح تعليقاته على الباب عند ابن قتية: إن حروف الجر تنقسم من حيث الزيادة وعدمها ثلاثة أقسام: قسم لا خلاف بين النحويين فى زيادته، وقسم

لا خلاف بينهم فى عدم زيادته، وقسم ثالث فيه خلاف، وهو ما فتح له ابن قتية الباب، ويقول: إن جميع أمثلته وشواهده التى أوردها فيه إنما هو للباء الجارة، إلا ما ذكره من بيت حميد بن ثور فى آخره. ونذكر أولا ما عرضه من آى الذكر الحكيم، ثم نذكر ما عرضه من الشعر.

شواهد قرآنية وشعرية

أولا: من القرآن الكريم

١ - قوله عز شأنه فى سورة مريم: ﴿وهُزِّى إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ تُسَاقِطْ عَلَيْكِ رُطَبًا جَنِيًّا﴾. فالباء فى لفظة (بجذع) زائدة. وجوَّز ابن السيد أن تكون الباء غير زائدة، أى على أصلها من عدم الزيادة، وذكر ابن السيد أن (هُزى) ضُمِّن معنى فعل جُرِّى فعُدِّى مثله بالباء.

٢ - قوله عز اسمه فى سورة المؤمنون: ﴿وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِنْ طُورِ سَيْنَاءَ تُنْبِتُ بِالدُّهْنِ﴾ فى قراءة ابن كثير وأبى عمرو (تُنْبت) بضم التاء. والباء فى لفظة (بالدهن) زائدة. ويقول ابن السيد: فى هذه الباء ثلاثة أقوال: أحدها ما ذكره ابن قتية من زيادة الباء، والثانى أنها للمصاحبة على معنى الحال أى تنبت نباتها والدهن فيه - أو كما قال ابن هشام مصاحبة للدهن - والقول الثالث أن تنبت من أنبت بمعنى نبت.

٣ - قوله جلَّ ذكره فى سورة الإنسان: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾ فالباء بالآية فى رأى ابن قتيبة زائدة. ويضيف ابن السيد فيها رأيين: أن تكون على الأصل غير زائدة بمعنى الإلصاق أو بمعنى من الجارة أى للتبعيض كما فى قول أبى ذؤيب السالف فى وصف سحاب عاصف:

شَرِبْنَ بماء البحر ثم ترفَّعتْ ... متى لُجَجٍ خُضْرٍ لهنَّ نَئِيجُ

متى: من. نئيج: سريع مع صوت أو رعد قوى. وقال بعض النحاة - كما مرَّ بنا - ضمنت «شربْن» فى البيت معنى روين، ولذلك عديت مثلها بالباء. وقالوا (يشرب) فى الآية أيضا ضمنت معنى يروى.

ثانيًا: من الشعر:

١ - قال الراعى:

هنَّ الحرائرُ لا ربَّاتُ أحْمِرةٍ ... سودُ المحاجرِ لا يَقْرَأْنَ بالسُّوَرِ

ويريد الراعى بربات الأحْمرة - وتروى الأخمرة كما مرَّ - البدويات والباء فى لفظة «بالسور» زائدة فى رأى ابن قتيبة، لأن فعل «يقرأن» متعد. وقال ابن السِّيد: إنه قيل إن الباء

فى البيت غير زائدة، وإنها على أصلها من معنى الإلصاق. وقال بعض النحاة: إن الفعل «يقرأن» فى البيت – كما مرَّ بنا – ضُمِّن معنى «يتبركن» ولذلك تحول مثله متعديًا بحرف جر هو الباء.

٢ – وقال الأعشى:

* ضَمِنَتْ برزقِ عيالِنا أرماحُنا *

وعند ابن قتية أن الباء فى لفظة «برزق» زائدة لأن فعل ضمنت متعد، ورأى ابن السيد أن الفعل «ضمنت» فى البيت ضُمِّن معنى «تكفلت» والتكفل يتعدى بالباء.

٣ – وقال راجز من بنى ضَبَّة:

نحن – بنى ضَبَّةَ – أصحابُ الفَلَجْ نضربُ بالسيف ونرجو بالفَرَجْ

الفلج: النصر،والباء فى لفظة «بالفرج» زائدة فى رأى ابن فتية. ورأى ابن السِّيد أن الباء غير زائدة وأن فعل «نرجو» فى البيت – كما مرَّ بنا – ضُمِّن معنى نطمع، ولذلك تعدى مثله بالباء.

٤ – قال حُمَيْد بن نور:

أبى اللهُ إلا أن سَرْحةَ مالكٍ على كلِّ أفنان العِضاهِ تروقُ

العضاه: من أشجار البادية. سرحة: شجرة عظيمة. قال ابن السيد: إنما جعل ابن قتية «على» فى البيت زائدة لأن الفعل: راق يروق لا يحتاج فى تعديه إلى حرف جر، ثم أضاف: وقد يمكن أن تكون «على» غير زائدة بتقدير محذوف. وقال ابن هشام فى باب على الجارة: إن فعل «تروق» فى البيت بمعنى تعلو وترتفع، وكأنما جعله هذا المعنى أو هذا التضمين يتعدى بحرف الجر: «على».

صحة رأى ابن قتيبة

واضح من كل هذه الشواهد التى تضمن فيها فعل متعد معنى فعل متعد بحرف جر فتعدى مثله بحرفه، أنها تخلو فى رأى ابن قتية من فكرة التضمين، فالحروف فيها جميعًا عنده حروف زيادة.

ومن ينعم النظر فى تعليقات ابن السيد على الأمثلة التى استشهد بها ابن قتية على زيادة الحروف مع المفعولات، يلاحظ أنه ذكر مع الآيات القرآنية وبيتى الراعى وحميد بن ثور أن بين النحاة من ذهب إلى أن الباء وعلى الجارتين مع تلك الشواهد ليستا زائدتين، وخاصة فى آى

الذكر الحكيم، لما يرى من أن القرآن ليس فيه شيء زائد. وقد سقنا فى الآيتين الأولى والثالثة رأى ابن السيد، وابن جنى من أنهما يدخلان فى باب التضمين، وكأن التضمين – يراد به – تحاشى نفس الفكرة، وهى أن يقال: إن فى القرآن حروفًا زائدة.

شواهد قرآنية

نسوق شواهد قرآنية ذهب بعض النحاة إلى أن حروف الجر فيها ليست زائدة، وأنها من باب التضمين لينضح أن القول بزيادتها أكثر وضوحا، فمن ذلك:

١ – قوله تعالى فى سورة البقرة: ﴿ولا تُلْقُوا بأيْدِيكُمْ إلَى التَّهْلُكَةِ﴾ قالوا: ضُمِّن فعل (تلقوا) فى الآية وهو متعد معنى فعل «تفضوا» فَعُدِّى بالباء منله.

٢ – قوله عز وجل فى سورة النساء: ﴿وإذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الأَمْنِ أوِ الخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ﴾ وفعل (أذاعوا) متعد بنفسه فقالوا: ضمن معنى «تحدثوا» فتعدى مثله بالباء.

٣ – وقوله عز اسمه فى سورة الأعراف: ﴿أَوَ لَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ الأَرْضَ مِنْ بَعْدِ أَهْلِهَا أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصَبْنَاهُم بِذُنُوبِهِمْ﴾ وفعل «يهدى» متعد بنفسه، فقالوا: ضمن فى الآية – كما مرَّ بنا – معنى يتبين فتعدى مثله باللام. ومثل هذه الآية آية سورة طه: ﴿أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنا قَبْلَهُم مِنَ القُرُونِ﴾.

٤ – وقوله تعالى فى سورة إبراهيم: ﴿فاجْعَلْ أَفْئِدَةً مِنَ النَّاسِ تَهْوَى إِلَيْهِمْ﴾ فى قراءة من فتح الواو فى فعل: (تهوى) وهو فعل متعد بنفسه، فقالوا ضمن فى هذه القراءة – كما مرَّ بنا – معنى «تميل» فتعدى مثله بإلى الجارة.

٥ – قوله عز ذكره فى سورة الكهف: ﴿وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُم﴾، وفعل «تعدو» متعد بنفسه فقالوا ضمن فى الآية معنى «تنبو» فتعدى مثله بحرف الجر «عن».

٦ – قوله عز وجل فى سورة الحج: ﴿وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ﴾ وفعل «يريد» متعد بنفسه فقالوا إنه ضُمِّن فى الآية – كما مرَّ بنا – معنى «يهم» ولذلك تعدى مثله بالباء.

٧ – قوله عز اسمه فى سورة النور: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ وفعل (يخالفون) متعد بنفسه فقالوا: ضُمِّن فى الآية معنى «يخرجون» فتعدى مثله بعن.

٨ – قوله تعالى فى سورة النمل: ﴿قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ بَعْضُ الَّذِى تَسْتَعْجِلُونَ﴾ وفعل (ردف) متعد بنفسه، فقالوا: ضُمِّن فى الآية – كما مرَّ بنا – معنى «اقترب» فتعدى مثله باللام الجارة.

٩ – قوله عز ذكره فى سورة الصافات: ﴿لا يسَّمَّعُون إِلَى المَلَأ الأَعْلَى﴾ وفعل (يسمعون) متعد بنفسه، فقالوا: ضمن فى الآية معنى «يُصْغون» ولذلك تعدى مثله بإلى الجارة.

١٠ – قوله عز وجل فى سورة الأحقاف: ﴿وأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي﴾ وفعل (أصلح) متعد بنفسه، فقالوا: ضمن معنى «باركْ» فتعدى مثله بفى الجارة.

ولو أن النحاة أخذوا بفكرة زيادة هذه الحروف مع أفعالها فى الآيات الكريمة جميعًا، كما أخذ ابن قتيبة قديمًا فى شواهد مماثلة، لأغناهم ذلك عن عنت كثير، بل عن غير قليل من التكلف والتعسف أحيانًا. ويدل بوضوح على أن فكرة زيادة الحرف فى هذه الصورة من التضمين لفعل متعد معنى فعل متعد بجار هى الفكرة السديدة أنها تطرد فى جميع الشواهد، سواء ما خرَّجه النحاة من آى القرآن والأشعار على أساس التضمين، وما استعصى عليهم تخريجه وسلموا بأن الحروف الجارة فيه حروف زائدة، ونسوق من ذلك طائفة من الآيات القرآنية هى: قوله تعالى: ﴿فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّماءِ﴾ بزيادة الباء و﴿للرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾ و﴿لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾ بزيادة اللام و﴿يَغْفِرْ لَكُم مِنْ ذُنُوبِكُم﴾ بزيادة من، ﴿وقالَ ارْكَبُوا فِيها﴾ بزيادة فى و﴿لَيَجمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ﴾ بزيادة إلى. وكل هذه الحروف الجارة زائدة.

شواهد شعرية من كتاب المغْنى

نسوق أيضا – بجانب هذه الآيات – أبياتًا مما أنشده ابن هشام فى المغنى شاهدًا على مجىء الحرف الجار زائدًا بين الفعل المتعدى ومفعوله، ونكتفى بما أنشده مع الباء واللام الجارتين، أما الباء الجارة الزائدة فأنشد لها قول قَيْس بن زهير:

ولا يؤاتيك فيما ناب من حَدثٍ   إلا أخو ثقةٍ فانظرْ بمن تَثِقُ

أراد قيس: «فانظر من تثق» فزاد الباء الجارة.

وقول حسان:

تبَلَتْ فؤادَك فى المنام خَرِيدَةٌ   تَسْقى الصديقَ ببارِدٍ بَسَّامِ

تبلت: أسقمت. الخريدة: الشابة الحسناء. أراد حسَّان: تسقى الصديق باردًا».

وأنشد لعمرو بن ملقط قوله المار:

مهمالِيَ الليلةَ مهمالِيَهْ   أوْدَى بِنَعْلَيَّ وسِرْبالِيَهْ

مرَّ بنا أنَّ: مهما لى: مبتدأ وخبر، ومهما ليه الثانية توكيد. أودى: أهلك. أراد عمرو: «أودى الطريق نعْلى وسرباليه».

وأما اللام الجارة الزائدة فأنشد لها ابن هشام قول ابن ميادة مادحا:

وملكتَ ما بين العراقِ ويثْرِبٍ ... مُلْكًا أجارَ لمسلمٍ ومعاهدِ

أراد ابن ميادة: «أجار مسلمًا ومعاهدًا» أى أراح أفئدة المسلمين والذميين المعاهدين.

وأنشد لحسّان:

هذا سُراقَةُ للقرآن يدْرسُهُ ... يُقطِّع الليلَ تسبيحًا وقُرْآنا

أراد حسان: «القرآنَ يدرسه» فزاد اللام.

وأنشد لليلى الأخيلية فى مديح الحجاج:

أحجَّاجُ لا تُعْطى العُصاةَ مُناهمُ ... ولا اللهُ يُعْطى للعُصاةِ مُناها

أرادت ليلى: «ولا الله يعطى العصاة».

والحروف الجارة فى كل هذه الأبيات مثل الحروف الجارة فى الآيات الكريمة قبلها - حروف زائدة.. وكان حريًّا بالقائلين بفكرة التضمين فى أفعال مماثلة لها أن يعدلوا عنها لأنها لا تطرد فى الباب، إنما الذى يطرد قول ابن قتية - من قديم - بزيادة تلك الحروف، وهو جانب من ظاهرة كبرى فى العربية ظاهرة زيادة الحروف جارة وغير جارة مع المفاعيل وغيرها، ونضرب مثلا لذلك زيادة الباء الجارة، فإن من يرجع إلى بابها عند ابن هشام يجده يقول فى زيادتها إنها تأتى زائدة فى خمسة مواضع بالإضافة إلى زيادتها مع المفعول به، وهى مواضع الفاعل والمبتدأ والخبر والحال المنفية والتوكيد بالنفس. وكل ذلك يؤكد صواب الفكرة القائلة بأن الحروف الجارة للمفاعيل فى الشواهد المذكورة حروف زائدة ولا تضمين فيها ولا ما يشبه التضمين. أما أن القول بذلك قد يؤدى إلى وصف الذكر الحكيم بأن فيه شيئًا زائدًا لا حاجة إليه، فمردود بأنها مع زيادتها يحتاج إليها التعبير فى القرآن الكريم وفى الشعر والنثر، لتأكيد الأفعال وإحكام صيغ الكلام، كما تقضى بذلك سنن العربية.

خلاصة القول فى التضمين

واضح مما سبق أن الكوفيين وابن قتيبة يعفوننا فى هذا الباب من فكرة التضمين سواء حين تنوب حروف الجر بعضها عن بعض مع المفاعيل أو حين تدخل زائدة عليها مما يتيح لنا وضع القاعدتين التاليتين:

١ - تنوب حروف الجر بعضها عن بعض مع مفاعيل الأفعال المتعدية بحرف لغرض علمى أو بلاغى.

٢ - تدخل حروف الجر زائدة على مفاعيل الأفعال المتعدية لغرض علمى أو بلاغى.

المراجع

١ - الكتاب لسيبويه (طبعة بولاق) ٣٠٤/٢.

٢ - المقتضب للمبرد ١٤٢/٤.

٣ - أدب الكاتب لابن قتيبة (نشر المكتبة السلفية) ص ٣٨٤ وما بعدها.

٤ - الخصائص لابن جنى ٣٠٨/٢ وما بعدها.

٥ - الاقتضاب فى شرح أدب الكتاب لابن السِّيد البَطَلْيَوْسى (نشر الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٦٢/٢ وما بعدها).

٧ - المغنى لابن هشام (طبع دار الفكر)؛ أبواب حروف الجر ولزوم الفعل وتعدّيه.

٨ - همع الهوامع للسيوطى (طبع الكويت) ١٥/٣، ١٥٤/٤ - ٢٢٠.

٩ - لسان العرب: مواد: الباء - شرب - هز.

٩ - فصل صيغ المبالغة
عن صيغ الصفة المشبّهة

(أ) صيغ المبالغة الخمس

هى أبنية متعدِّدة محوَّلة عن اسم الفاعل المشتق من أفعال ثلاثية متعدِّية أو لازمة، للدلالة على المبالغة والكثرة، وأوسعها دورانًا فى اللغة خمسٌ حكاها كلها سيبويه، هى:

١ - فعَّال مثل: رزَّاق - فتَّاح - ضرَّاب - كذَّاب - غدَّار - شرَّاب - نوَّام - نمَّام - أكَّال - نهَّاب.

ويسقط معنى المبالغة من هذه الصيغة حين تستخدم لتدلَّ على الصانع صاحب الحرفة مثل: نجَّار - بنَّاء - حدَّاد - سبَّاك.

٢ - مِفْعال مثل: مِطعان - مِهذار - مِعطار - مِنحار - مِضحاك - مِفساد - مصلاح - مِكسار.

ويسقط معنى المبالغة من هذه الصيغة حين تستخدم للدلالة على اسم الآلة مثل: مضراب - ميزان - منشار - مفتاح - منقاش.

٣ - فَعول مثل: فخور - شكور - ضحوك - حقود - صبور - هَجوم - أكول - طهور.

ويسقط معنى المبالغة من هذه الصيغة حين تستخدم للدلالة على اسم المفعول مثل: رسول - ذلول.

٤ - فَعِل مثل: حَذِر - مَزِق - جَزِع - طَرِب - عَجِل - قَنِع - غَضِب. وتستخدم هذه الصيغة كثيرًا فى الصفة المشبهة حتى لتكون قياسية فيها على نحو ما سيتضح عما قليل.

٥ - فعيل مثل: رحيم - قعيد - شريد - عنيد - سحيق - قدير - عليم - سميع. وتستخدم هذه الصيغة كثيرًا فى الصفة المنسبهة، حتى ليطرد القياس فيها على نحو ما سنرى عما قريب.

ويذكر سيبويه أن العرب تستعمل الصيغ الأربعة الأولى فى المبالغة أكثر من استعمالها لصيغة فعيل، إذ يقول: «إن الأصل الذى تجرى عليه دلالة المبالغة هو فعول ومفعال وفعَّال وفَعِل وقد جاءت فيه صيغة فعيل» أى أنها أقل أخواتها استعمالا فيها. ووافقه ابن مالك فى الثلاثة الأولى، وسوَّى بين صيغتى فَعِل وفعيل فى ندرة الاستعمال، للدلالة على المبالغة.

وواضح من الأمثلة السابقة أن صيغ المبالغة جميعًا تصاغ من الأفعال المتعدية، وكذلك من الأفعال اللازمة كما فى مثل: نمّام – مِضحاك – ضحوك.

وفى رأى سيبويه وأصحابه من البصريين أنها حين تصاغ من الأفعال المتعدية تعمل عملها، فيليها المفعول به، وأنشد فى ذلك أبياتًا مسموعة.

(ب) صيغ أخرى للمبالغة

ساق النحاة بعد سيبويه لأمثلة المبالغة صيغًا أخرى نكتفى بأن نذكر منها:

١ – فِعِّيل مثل: سِكِّيت (كثير السكوت) – سِكِّير (كثير شرب الخمر) – شِرِّيب (كثير الشرب) صِدِّيق (دائم التصديق).

٢ – فُعَلة مثل: خُدَعة (كثير الخداع) – لُعَبة (كثير اللعب) – قُعَدة (كثير القعود) – أُمَنة (كثير الثقة بالناس) – نُوَمة (كثير النوم) وفى القرآن الكريم: ﴿وَيْلٌ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُمَزَةٍ﴾ وهو العيَّاب للناس.

وهاتان الصيغتان – مثل صيغ المبالغة السالفة – تبنيان من الأفعال المتعدية واللازمة. وفى اللغة أمثلة للصيغ الثلاث الأولى من أفعال غير ثلاثية مثل: درَّاك من أدرك – معطاء من أعطى – زهوق (أى بعيد) من أزهق فى سيره.

(جـ) التقاء صيغ المبالغة بصيغ الصفة المشبَّهة

للصفة المشبهة صيغ كثيرة تختص بها مثل: أبيض – حَسَن – ضَخْم – سيِّد – غضبان – جبان – شجاع. وتلتقى أمثلتها – فى رأى النحاة – بأمثلة المبالغة فى الصيغ الثلاثة التالية.

١ – فعول

مرت بنا هذه الصيغة بين صيغ المبالغة، وقد أدخلها النحاة فى صيغ الصفة المشبهة، ممثلين لها بكلمة حَصور، وأمثلتها عندهم فى الصفة المشبهة قليلة جدًّا، بينما أمثلتها الدالة على المبالغة كثيرة ولاحظ ذلك سيبويه من قديم. وطرد النحاة البصريون بعده قياسها من الأفعال المتعدية،

كما ذكر ذلك أبو حيان، وفى ذلك شىء من التحكم، لأن أمثلتها عند سيبويه مشتركة بين الأفعال المتعدية واللازمة، ومن أمثلة الأخيرة عنده: هَجُوم – هيوج.

وأرى – لذلك – أن يطَّرد قياسها من الأفعال المتعدية واللازمة جميعًا، وأن نقصرها على دلالة المبالغة، لأن من الصعوبة بمكان أن نميز بين صيغها دالة عليها مرة، وعلى الثبوت الذى تدل عليه الصفة المشبهة مرة ثانية. وبذلك نخرجها من باب الصفة المشبهة ونقصرها على باب المبالغة مع صيغتيه القياسيتين: فَعَّال ومفعال.

٢ – فَعِل

هذه الصيغة تختلف مع الصيغة السالفة فى أنه لا يوجد لها قياس فى الدلالة على المبالغة، بينما تنقاس فى الصفة المشبهة – كما نص النحاة – قياسًا مطردًا من فَعِل اللازم الدال على الأدواء والعيوب، والهيجانات والفرح والحزن مثل: وَجِع – حَدِب – عَطِش – بَطِر – نكِد – نَكِس – مَرِح – شهب – لهف – قَلِق – جزِع.

ومادامت هذه الصيغة مطردة القياس فى باب الصفة المشبهة، ولاقياس لها فى الدلالة على المبالغة، فينبغى أن نخرجها من باب صيغ المبالغة، ونقصرها على باب الصفة المشبهة، وخاصة أن ما ساقوه من أمثلة لها فى الدلالة على المبالغة قليل جدًّا كما لاحظ ذلك ابن مالك.

٣ – فعيل

هذه الصيغة – مثل سابقتها فَعِل – ليس لها قياس فى الدلالة على المبالغة، بينما تنقاس فى الصفة المشبهة – باعتراف النحاة قياسًا مطردًا من فَعُل مضموم العين الدال على الغرائز والأوصاف الخِلْقية والخُلقية مثل: كريم – قبيح – جميل – حليم – ظريف – كبير – صغير.

ولاحظ سيبويه من قديم أن هذه الصيغة من صيغ المبالغة نادرة الاستعمال فقال: «فمما هو الأصل الذى عليه أكثر المبالغة فعول ومفعال وفعَّال وفَعِل وقد جاء فعيل» وفى ذلك ما يشير إلى ندرة مجىء فعيل واستعماله، وتبعه ابن مالك فذكر أنه قليل الورود. وقد يقال: إن فعيل تشتق أحيانا من أفعال متعدية مثل: رحمه فهو رحيم؛ وعلمه فهو عليم، وكأنها معدولة فى هاتين الصيغتين وما يماثلها عن فاعل للمبالغة، إذ يقال: راحم ورحيم كما يقال عالم وعليم.

وفى رأينا أن تُحْمَلَ هاتان الصيغتان المعدولتان عن فاعل وما يماثلها على دلالة الصفة المشبهة المفيدة للثبوت والاستمرار، لأن حَمْلَ تلك الأمثلة على المبالغة شذوذ فى قياسية صيغة فعيل،

وخروج على أصلها، وفى اللسان لابن منظور: (الرحمن الرحيم) بنيت الصفة الأولى على فعلان لأن فعلان من أبنية المبالغة؛ ورحيم فعيل بمعنى فاعل كما قالوا: سميع بمعنى سامع وقدير بمعنى قادر».

ومما يؤكد أن صيغة فعيل من الأفعال المتعدية إنما تدل على معنى فاعل دونْ مبالغة استخدامُ القرآن الكريم لكلمتى: عليم وعالم فى وصف الذات العلية بهما دون أى فارق فى مثل: ﴿عَالِمُ الغَيْبِ والشَّهَادَةِ﴾ ﴿والله عَلِيمٌ بالمتَّقِينَ﴾ ﴿وكَانَ الله بِكُلِّ شَىءٍ عَلِيمًا﴾.

وفى رأينا أن ذلك يشهد لما نزعم من أنه ينبغى إخراج صيغة فعيل من صيغ المبالغة، وحَمْل أمثلتها جميعًا على القياس المطرد فى صيغة الصفة المشبهة. ويلاحظ أنها تكثر فى أسماء الأصوات مثل صهيل - نهيق. وقد تأتى بمعنى مفعول مثل: قتيل - جريح - سليب.

وبذلك تصبح للمبالغة صيغ أساسية، هى: «فعَّال - مِفْعال - فعول، وثلاثتها مقيسة فى الدلالة على المبالغة عند سيبويه والنحاة. وتُبْنى جميعًا من الأفعال الثلاثية المتعدية واللازمة، كما تدل على ذلك أمثلتها عند سيبويه وغيره من النحاة.

ونضم إليهما صيغتين ضمهما المجمع فى قرارات سابقة إلى صيغ المبالغة القياسية هما: فِعِّيل مثل حِرِّيف، وفُعَلة بفتح العين مثل هُزَءة (الكثير الهزء بالناس).

الخلاصة:

نخلص من ذلك كله إلى النتيجتين التاليتين:

١ - صيغ المبالغة القياسية خمس، هى:

فعَّال مثل وهَّاب - مِفْعال مثل مِلْحاح - فَعول مثل غَفور - فِعِّيل مثل سرِّيب - فُعَلة مثل ضُحَكة (كثير الضحك).

٢ - إخراج صيغتى فَعِل مثل حَذِر وفَعيل مثل صغير من صيغ المبالغة.

المراجع:

١ – كتاب سيبويه (طبعة بولاق) ٥٦/١ ٣٦٦/٢.
٢ – شرح الشافية للرضى (تحقيق محمد نور الحسن وزميليه ٧١/١ وما بعدها و ١٤٣/١، ١٧٢/٢.
٣ – المزهر (طبعة دار إحياء الكتب العربية) ٢٤٣/٢.
٤ – التصريح على التوضيح مع تعليقات الحاشية (طبع المطبعة الأزهرية ٦٧/٢ وما بعدها.
٥ – الصبان على الأشمونى (طبع دار الكتب العربية الكبرى) ٢٢٠/٢، ٢٣٤، ٢/٣ وما بعدها.
٦ – مجموعة القرارات العلمية للمجمع فى خمسين عامًا ص ٤٩، ٥١ – ٥٣.

١٠ - اطِّراد صيغة «تمفعل» فى عبارات معاصرة

من المعروف أن العربية تميزت من بين أخواتها الساميات بكثرة التفنن فى صيغ الأفعال والتنويع فيها، على نحو ما نرى فى الفعل الثلاثى ومزيداته، وهى عند سيبويه اثنتا عشرة صيغة على هذا النمط:

أفعل - فعَّل - فاعل - تفعَّل - تفاعل - افتعل - انفعلَّ - افعلَّ - استفعل - افعوَّل - افعوعل - افعالَّ. واستدرك النحاة واللغويون عليه سبع صيغ، هى:

افَّعل ومثالها : ادَّبَج إذا لبس الديباج.
افْعَلَى ومثالها : اجْأَوَى الفرس إذا علته كدرة.
افعيَّل ومثالها : اهْبَيَّخ الرجل إذا تبختر فى مشيته.
افْعَوْلَلَ مثـل : اعْثَوْجَج البعير إذا أسرع.
افْوَنْعَلَ ومثالها : احْوَنْصَل الطائر إذا أخرج حوصلته.
افْعَنْلَى ومثالها : اسْلَنْقَى الرجل إذا نام على ظهره.
افْعَنْلَلَ ومثالها : اسْحَنْكَكَ الليل إذا اشتدت ظلمته.

ولفتنى فى هذه الصيغ السبع المستدركة على سيبويه أن النحاة واللغويين عزَّ عليهم أن يجدوا لكل منها فى اللغة أكثر من مثال واحد، وهو مثال - كما نرى - نادر وشديد الغرابة، ولعل ذلك ما جعل سيبويه يهملها جميعًا.

ابن جنى يذكر لصيغة تمفعل ستة أمثلة

وكان أولى باللغويين والنحاة أن يستدركوا على سيبويه صيغة «تمفعل» التى ساق لها ابن جنى فى كتابهِ الخصائص ستة أمثلة، واحتج لها قائلا:

«جاء تَمَسْكن وتَمَدْرع وَتَمنطق وتَمنْدَل وَتمخْرَق وَتَمَسْلم، فتحملوا ما فيه تبقية الزائد مع الأصل فى حالة الاشتقاق، كل ذلك توفية للمعنى وحراسة له ودلالة عليه ألا ترى إذا قالوا تدَرَّع وتسكَّن عرَّضوا أنفسهم لئلا يعرف غرضهم: أمن الدرع والسكون أم من المِدْرعة والمَسكنة. وفى هذا حُرْمة الزائد فى الكلمة عندهم حتى أقروه إقرار الأصول».

وابن جنى لا يثبت فى هذه الأمثلة صيغة «تمفعل» فحسب بل يضيف احتجاجًا لها ذا شقين، أما الشق الأول فهو أن العرب لجأت إلى هذه الصيغة للتفرقة بين دلالتين: دلالة الفعل المشتق من الحروف الأصلية، ودلالة الفعل المشتق منها ومما زيد معها من الميم، ويوضح ابن جنى ذلك فى الفعلين: تَمَدْرَعَ وتَمَسْكَن، فإن دلالة مجردهما من الميم: تدرَّع وتسكَّن، تغاير دلالة المزيد، فتدرع لبس درع الحرب وتمدرع: لبس مِدْرعة أو قميصًا من الصوف، وسكن من السكون ضد الحركة، وتمسكن من المسكنة أى الفقر. وبالمثل تَنَطَّقَت المرأة إذا سدت شُقَّة (قطعة منشوقة من الثياب) إلى وسطها تُرْخى بها أعلى ثوبها إلى الأرض، وتَمَنْطَقَ الرجل إذا لبس مِنْطَقَة. ويقال تندَّل الرجل إذا أزال الوسخ عن نفسه، وتمندل إذا تمسح بالمنديل. كما يقال تخرَّق الرجل إذا أكثر من الكذب، وتمخرق فى الكرم إذا أسرف فيه، ومن ذلك قولهم هو مخراق فى الجود. ويقال أسلم الرجل إذا دخل فى الإسلام، وتمسلم إذا تسمى باسم مسلم. وواضح أن صيغة تمفعل فى الأمثلة كلها تعبر عن دلالة خاصة بجانب دلالة الفعل قبل زيادة الميم فيه.

فى المعاجم القديمة أمثلة أخرى

مما أثبتته المعاجم القديمة من هذه الصيغة:

١ – تَمَرْأَى الرجل: إذا نظر فى المِرآة، بجانب رَأَى إذا نظر بالعين. وفى الخبر لا يَتَمَرْأَى أحدكم فى الماء أى ينظر وجهه فيه.

٢ – تَمَرْفَقَ الرجل: إذا اتَّكأ على مِرْفقة، أى مخدة، بجانب رفق به وترفق إذا تلطف به وحسن صنيعه

٣ – تَمَكْحَلَ الرجل: إذا تناول مُكْحُلة ليكتحل بها، بجانب كَحلَ العينَ إذا وضع فيها الكحل.

٤ – تَمْوَلَى الرجل: إذا تشبه بالموالى، أى السادة، بجانب ولى الشىء وتولاه إذا تقلده.

وواضح أن تلك الأفعال مثل سابقتها اشتقت من كلمات مزيدة بالميم لدلالات جديدة بجانب دلالات كلماتها المجردة من الميم.

ويكمل ابن جنى احتجاجه للصيغة التى بنيت على أساسها هذه الأفعال، وهى صيغة «تمفعل» فيقول إن للحرف الزائد فى الكلمة عند العرب كحرف الميم فى هذه الصيغة ما للحرف الأصلى من حُرْمة فى الاشتقاق. وواضح فى الاحتجاج أن العرب تصنع ذلك حين تريد التعبير

عن دلالات جديدة بجانب دلالات الكلمات المجردة، مما يجعل الحرف الزائد فى الألفاظ يأخذ حكم الحروف الأصلية. وبذلك كله يكون ابن جنى أول من سجل هذه الصيغة «صيغة تمفعل» بما ذكر لها من أمثلة، ولم يكتف بذلك فقد وضع فى يدها احتجاجًا قويًا سديدًا.

أمثلة عصرية كثيرة لصيغة تمفعل

ولعل من الطريف أنه تُبُقِّىَ من هذه الصيغة أفعال كثيرة تشيع فى اللغة المصرية المعاصرة مما يدل على أنها لا تزال مكتنة حية فى السليقة العربية إلى اليوم، ومن أمثلتها الأفعال التالية:

تمألتَ عليه: إذا سخر منه وأسمعه مالا يرضيه بجانبِ ألته إذا نقصه.

تمحلس له: إذا تقرب إليه وتزلف، بجانب حلس به إذا لزمه.

تمخطر: إذا مشى فى بطء مدِلاً مُعْجَبًا بنفسه، بجانب خطر فى مشيه إذا اهتزَّ.

تمحورت الدولة: إذا كوَّنت مع دولة أو دول محورًا سياسيًّا، بجانب حوَّر الكلام وتحاور فيه.

تمرجح: إذا ركب مرجوحة أو أُرْجُوحة، بجانب رجح الشىء إذا ثقل أو مال وترجَّح إذا تحرَّك.

تمرجل: إذا اصطنع المرجلة أو الرجولة، بجانب ترجَّل إذا مشى على رجليه.

تمرقع: إذا أفرط فى المرقعة والصفاقة، بجانب رَقُع أى حمق.

تمركزت الأفكار فى السلام: فهو مركزها الذى تلتقى عنده، بجانب ركَز الرمح إذا ثبَّته وغرزه.

تمسخر به: إذا اتخذه مسخرة، بجانب سخر منه.

تمروح بالمروحة: إذا حركها لتجلب إليه نسيم الهواء، بجانب راح وراوح ضد غدا.

تمسمر الباب: إذا شُدَّ شَدًّا قويًّا بمسمار، بجانب سَمَر، بمعنى تحدث مع آخرين ليلا، ولها معان أخرى.

تمشور: إذا سار مشوارًا طويلا أو مشاوير متعددة، بجانب شار إذا سار مسرعًا.

تمطوح: إذا بعد جدًّا كأنما أُلقى بمطواح بعيدًا، بجانب طاح بمعنى تاه وضلَّ.

تمظهر: إذا عُنى بمظهره، بجانب ظهر.

تمعجن الدقيق: إذا اشتد عجنه، بجانب عَجَنه.

تمعظم: إذا ادَّعى العظمة، بجانب عظم أى صار عظيمًا.

تمعلم: إذا ادعى المعلمة، بجانب علم.

تمفصل: تحرك بما يشبه التحرك بمفاصل، بجانب فصل.

تمكرم: إذا صنع مكرمة، بجانب كرم وتكرم إذا تكلف الكرم.

تمنظر: إذا أعجب بَمنظره أو بفكره أكثر مما ينبغى، بجانب نظر الشىء وتنظره إذا تأمله ببصره. ويمكن للعلميين أن يستخدموا هذا الفعل فى النظر بالمنظار.

تمهزأ به: إذا جعل منه مهزأة وسخرية، بجانب هزأ به إذا سخر.

تمهمز: كأنما يتحرك بمهماز، بجانب همزه إذا حرَّكه.

ووراء هذه الأفعال العشرين أفعال أخرى بصيغتها تتداول فى اللغة المعاصرة، وحرى بنا أن ندخل أمثلتها ومشتقاتها فى معاجمنا الحديثة، وتفرض علينا ذلك سنن العربية التى تفتح أبوابها – وطالما فتحتها – لاشتقاقات كثيرة فى المواد اللغوية، سواء فى باب الأفعال أو فى باب الأسماء، رغبة متأصلة فيها، لتعيين المدلولات والصفات وتخصيصها، وتحديدها تحديدًا دقيقًا. ومعروف أنها كانت تجيز قديمًا للشعراء أن يشتقوا الأسماء والأفعال ويرتجلوها بحسب حاجاتهم الدلالية على نحوما نعرف عن رُؤْبة، وينبغى أن نستغل دائمًا هذه الظاهرة فى العربية لتنميتها باشتقاقات مستحدثة بنيت على غرار اشتقاقات قديمة، على نحو ما نرى الآن فيما استحدثته اللغة المعاصرة من أفعال مشتقة، على غرار أفعال قديمة، وجميعها من بناء واحد أو صيغة واحدة هى صيغة «تمفعل».

وواضح أنه ينبغى بنا أن ندخل هذه الصيغة مع صيغ الأفعال الثلاثية المزيدة الاثنى عشر، التى أحصاها سيبويه، لوفرة ما جاء على بنائها قديمًا وحديثًا، وبدون ريب هى أولى أن تسلك مع تلك الصيغ من صيغة «افعوَّل» التى أثبتها سيبويه فى صيغ الثلاثى المزيد الاثنى عشر، ذاكرًا لها مثالين هما: اجلوَّذ البعير إذا أسرع فى السير، واعلوَّط الرجلُ البعيرَ إذا ركبه، ومثلهما اخروَّط بهم السيرُ إذا اشتد. والكلمات الثلاث من غريب اللغة المهجور، ومع ذلك فتح لها سيبويه بابًا فى أبنية الفعل الثلاثى المزيد، ولاشك فى أن صيغة «تمفعل» أولى منها فى الانتظام بين تلك الأبنية. وأيضًا أمثلتها القديمة والحديثة أولى من أمثلة صيغة افعوَّل المهجورة بأن تدرج فى المعاجم الحديثة. ويفيدنا ذلك فائدة مهمة فى تصحيح لغة العامة، لأنها تنطق الأفعال الحديثة بصيغة «تْمَفْعَل» بتسكين التاء، فتقول: اتْمألت – اتْمحلس – اتْمخطر – اتْمرجح وهلم جرًّا. ولابد أن أشير إلى أن المجمع كان قد درس الاعتداد بالحرف الزائد فى اشتقاق بعض الكلمات، وانتهى فى سنة ١٩٦٥ إلى إجازة معاملته معاملة الحرف الأصلى، مستضيئًا فى ذلك ببعض كلام ابن جنى الذى أثبتناه، ومشترطًا أن يتداول المعاصرون أمثلته، وأن تتضح الحاجة إليها، وأفعال صيغة «تمفعل» العصرية التى ذكرناها متداولة ونحس إليها الحاجة فى الأداء اللغوى العصرى، ولا توجد فى اللغة أفعال تؤدى مادَّتها ومعناها فى الدلالة والصفة.

النتيجة

نخلص من كل ما قدمنا إلى أنه ينبغى أن تضاف صيغة «تمفعل» إلى أبنية الفعل الثلاثى المزيد فى كتب التصريف واللغة، كما ينبغى أن يضاف ما صيغ على أساسها حديثًا إلى معاجمنا المعاصرة، وإلا كان مثلنا مثل من يريد الحَجْر على العربية وحرمانها من النمو والتطور، وهما حقّان ثابتان من حقوقها اللغوية، وجوهران أصيلان فى بِنْيتها وبنية اللغات جميعا.

المراجع:

١ – كتاب سيبويه (طبعة بولاق) ٢٣٠/٢ وما بعدها.
٢ – الاستدراك على سيبويه للزبيدى (طبع روما) ص ٣٩
٣ – الخصائص لابن جنى (طبع دار الكتب المصرية) ٢٢٨/١
٤ – شرح الشافية للرضى (طبعة القاهرة) ٨٣/١ وما بعدها
٥ – المزهر للسيوطى (طبعة دار إحياء الكتب العربية) ٤١/٢
٦ – همع الهوامع للسيوطى (طبع دار البحوث العلمية بالكويت) ٢٢/٦ وما بعدها.
٧ – كتاب فى أصول اللغة لمجمع اللغة العربية ٤٤/١ وما بعدها و ٣٢٦/٣ وما بعدها.

١١ - الصدارة
لأسماء الاستفهام والشرط

الصدارة مأخوذة لغويًا من الصدر، وهو أعلى مقدم الشيء، ويقال منها هذا الشيء فى الصدارة، أى يتصدر كل ما عداه. ويجمع النحاة على أن لأدوات الاستفهام والشرط الصدارة، أى المجيء فى أول جملتها أو عبارتها، ومن الخير أن نتناول ذلك بشيء من الشرح والبيان.

(أ) صدارة أدوات الاستفهام - معنى الصدارة

للاستفهام حرفان وأسماء متعددة. أما الحرفان فهما الهمزة وهل فى مثل: «أزيد جاء - هل جاء زيد» وأما الأسماء فإنها تستخدم فى الاستفهام وغيره، وهى: «من» للسؤال عن العاقل فى مثل: «من جاء؟» وما للسؤال عن غير العاقل فى مثل: «ما معك؟» و «أين» و «أنى» للسؤال عن المكان فى مثل: «أين (أنى) سافرت؟ و «متى» و«أيان» للسؤال عن الزمان فى مثل: «متى (أيان) عدت «و» أى فى مثل: «أيكم مسافر؟» وكم فى مثل: «كم كتابًا معك» وكيف فى مثل «كيف جئت؟».

وكل هذه الأسماء وما يلى «الهمزة وهل» يعرب مع تاليه من جملته، وهذا هو معنى صدارة أدوات الاستفهام، فلا تعرب البتة مع ما يسبقها، إذ يخرجها ذلك عن الصدارة، إنما تعرب فى داخل جملتها المقترنة بها، ففى مثل آية يونس: ﴿قالَ مُوسَى: ما جِئْتُمْ بِهِ﴾ لا تعرب (ما) مفعولا به لقال، وإنما تعرب مبتدأ و (جِئْتُم بِهِ) خبر، والجملة مقول القول، وفى مثل آية سورة يس: ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ القُرونِ﴾ لا تعرب (كم) مفعولا به لفعل (يرَوْا) السابق لها إنما تعرب مفعولا به للفعل التالى لها فى جملتها: ﴿أهلكنا﴾.

وفقط تخضع هذه الأسماء للجر أحيانًا إما بحرف جر، وإما بإضافة اسم إليها، ويكثر دخول حروف الجر عليها فى مثل: «بمن تؤيد كلامك؟ لمن تسند هذا الكلام؟ عمن تنقل ما ذكرت؟ فيمن تظن ما ظننت؟ - بم تستشهد من الشعر؟ - لِمَ تقول ذلك؟ - عَمَّ تستفهم؟ فيم أنت من ذلك؟ بأى دليل تقول قولك؟ لأى غاية تذهب هذا المذهب؟ عن أى السؤالين أجبت؟ فى أى كتاب قرأت؟ - بكم اشتريت كتاب الأدب؟ - إلى كم تظل متكاسلًا» وكل هذه الحروف

الجارة ومجروراتها من أسماء الاستفهام تعلّق بما يليها من أفعال، فإن وليها اسم كان مبتدأ، وكانت خبرًا مقدَّمًا له، وإن لم يسبقها جارٌّ أعربت على حسب موقعها من الكلام. وواضح أن «ما» تحذف ألفها حين يدخل عليها الجار كما فى الأمثلة السابقة. و «من» قد تأتى مضافة فى مثل «كتابَ من تقرأ؟» وكتاب مضافة إلى من وهى مفعول به لتقرأ التالية «ومن» الاستفهامية فى محل جر بإضافتها إليها. ومثل من فى ذلك «أى» فى قولك: «صباحَ أيِّ يوم سفرُك؟»

ولصدارة أدوات الاستفهام، وأنها لا تعرب مع ما قبلها، وإنما تعرب مع ما بعدها، فتح النحاة فى باب ظن وأخواتها مبحثًا سموه: مبحث التعليق قالوا فيه: إن أفعال القلوب الثلاثة عشر، وهى: ظن وخال وحسب ودرى وتعلم ورأى وعلم وجعل وحجا وعدَّ وزعم ووهب ووجد، حين تدخل على جملة استفهامية تعلّق عن العمل فيها، بحيث تعرب أداة الاستفهام مع جملتها، ثم يقال فيها بعد: إنها – مع جملتها – سدّتْ مسد مفعولى هذه الأفعال، لأنها تتطلب دائمًا – كما هو معروف – جملتين، ويتضح ذلك فى مثل آية التنزيل: ﴿وإنْ أَدْرِى أَقَرِيبٌ أَمْ بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ﴾ فلو أن أدرى كانت تعمل فيها بعد همزة الاستفهام لقرئت الآية: أقريبًا أم بعيدًا مفعولا به ثانيًا للفعل أدرى؛ وهى قراءة ممنوعة بحكم قانون الصدارة لأدوات الاستفهام وأن ما بعد همزته لا يعرب مع ما قبله، وإنما يعرب مع ما بعده، فكلمة (قريب) خبر مقدم مرفوع و (أم بعيد) معطوفة عليها و (ما) اسم موصول مبتدأ مؤخرو (توعدون) صلة الموصول. ومن ذلك آية سورة طه: ﴿ولَتَعْلَمُنَّ أَيُّنا أَشَدُّ عَذَابًا﴾ فقد علق الفعل (ولتَعْلَمُن) عن الجملة الاستفهامية بعده، وتعرب (أينا) مبتدأ و (أشد) خبر، ولو كان الفعل غير معلق لنصبت الكلمتان «أينا – أشد» مفعولين له. ومن ذلك آية سورة الشعراء: ﴿وَسَيَعْلَم الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾ و «أى» فى الآية ليست منصوبة بالفعل قبلها، لأنها استفهامية، واسم الاستفهام له الصدر دائما فى عبارته، كما قلنا مرارًا، وإنما هى مفعول مطلق منصوب لفعل (ينقلبون) بعدها، وقُدِّمت من تأخير، لأن الأصل ينقلبون أى منقلب، لأن اسم الاستفهام دائمًا له صدر الكلام. ومثل ذلك قولك: «علمتُ متى المحاضرة» فمتى خبر مقدم والمحاضرة مبتدأ مؤخر، ويقال: الجملة سدَّت مسد مفعولى «علمت». وبالمثل: «علمتَ أين كان زيد؟» فأين خبر مقدم لكان وليست معمولة لفعل «علمت»

ولاحظ النحاة أن فى الذكر الحكيم أفعالا ليست من الأفعال الثلاثة عشر المارة التى سموها أفعال القلوب، وليها جمل استفهامية وعُلِّقت عنها، فألحقوها بها فى التعليق، وهى: سأل كما فى سورة الذاريات: ﴿يَسألُون أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ﴾ فأيان ظرف مقدم خبرو (يوم) مبتدأ

مؤخر، ولو كان الفعل سأل غير معلق لنصبت كلمة (يوم الدين) ومثل هذا الفعل فى التعليق فعل أبصر ومشتقاته كما فى آية القلم: ﴿فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ * بِأَيِّكُمُ الْمَفْتُونُ﴾ فـ (المفتون) مبتدأ مؤخر و(بأيكم) جار ومجرور خبر مقدم، والفعلان قبل الجملة الاستفهامية معلقان، وإلا لنصبت كلمة (المفتون). ومن ذلك فعل نظر فى آية الغاشية: ﴿أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ﴾ وكيف حال وليست منصوبة بفعل ينظرون، لأنه معلق وإنما هى منصوبة بفعل (خلقت) بعدها لأنها استفهامية، واسم الاستفهام له صدر الكلام ولا يعمل ما قبله فيه.

ومن ذلك آية سورة الكهف: ﴿فَلْيَنْظُرْ أَيُّها أَزْكَى طَعَامًا﴾ ففعل فلْينظر معلق و ﴿أَيُّها أزكى﴾ مبتدأ وخبر. ومن ذلك فعل استنبأ فى آية يونس: ﴿وَيَسْتَنْبِئُونَكَ أَحَقٌّ هُوَ﴾ والفعل فى الآية معلق لدخول همزة الاستفهام على الجملة بعدها، و (حق) خبر مقدم و (هو) مبتدأ مؤخر. ومن ذلك فعل فكر مثل: «فكرت أهذا صحيح أم غير صحيح؟» وفعل فكر فى العبارة معلق، لأن همزة الاستفهام حجزت بينه وبين جملته الداخلة عليها، وزاد ابن مالك على هذه الأفعال فعل نسى كما فى قول زياد الأعجم هاجيًا:

ومن أنتمُ إنا نسينا من أنتمُ ... وريحُكمُ من أىِّ ريحِ الأعاصرِ

و«من» التالية لنسينا فى البيت استفهامية، وهو لذلك فعل معلق، و«من انتم» مبتدأ وخبر. وقال ابن مالك: كل ما قارب أفعال القلوب يجرى مجراها فى التعليق. والمسألة – فى رأينا – أوسع مما ظن، إذ يلاحظ أن هذه الأفعال السالفة غير القلبية التى نصوا على إلحاقها بالأفعال القلبية الثلاثة عشر، منها ما يتعدى إلى مفعولين مثل: «سأل» وما يتعدى إلى مفعول واحد مثل: «أبصر – نظر – استنبأ – نسى» ومنها فعل لازم هو «فكر». ومن أجل ذلك كان ينبغى الأخذ برأى العالم النحوى القديم يونس فى أن التعليق لا يقتصر على أفعال القلوب وحدها، ولا على ما ألحق بها من الأفعال فحسب، بل هو يتناول الأفعال جميعًا قلبية وغير قلبية.

ولعل فى كل ما قدمت ما يوضح معنى صدارة أدوات الاستفهام، وأنها دائمًا تكون فى صدر جملتها، فلا يعمل فيها ما قبلها بحال، وأنها حين يسبق جملتها فعل قلبى أو غير قلبى، يعلَّق عن العمل، أو قل يعطَّل فلا يمتد إليها بأى صورة من الصور.

قاعدتان

بذلك نخلص إلى القاعدتين التاليتين:

١ – تتصدر أدوات الاستفهام جملتها، ولا يعمل فيها ولا فى أى جزء من أجزاء جملتها ما قد يسبقها من أفعال وغير أفعال.

٢ - تعلق الجملة الاستفهامية الفعل قلبيًّا وغير قلبى عن العمل فيها، ويعرب اسم الاستفهام دائمًا مع ما بعده.

العدول عن قرارين مجمعيين

اتخذ مؤتمر المجمع سنة ١٩٨٥ قرارين يخالفان مخالفة صريحة قاعدة صدارة أسماء الاستفهام هما:

(أ) خروج (ماذا) فى الاستفهام عن الصدر.

(ب) تسويغ أساليب فى ظاهرها خروج أدوات الاستفهام عن صدارتها.

ويحسن أن نتوقف قليلا لمناقشة القرارين

(أ) خروج (ماذا) فى الاستفهام عن الصدر.

يمضى القرار بإجازة أن يقال: «فعلت ماذا؟ وقرأت ماذا ونحوهما بحيث تكون «ماذا؟» معمولة لما قبلها.

والتعبير المقترح وهو «فعلت ماذا؟ قرأت ماذا؟» تعبير مقبول، لكن لا على أن «ماذا» مفعول به للفعل السابق، وإنما على أن «ما» مبتدأ و«ذا» خبر، كما نص على ذلك النحاة مرارًا، و«ما» لا تزال فى صدر جملتها لا «كما توهم مقترح القرار. وبذلك يتضح أن القرار الذى اتخذه المجمع فى صيغة (ماذا؟) الاستفهامية جدير بالإلغاء، لأنه يناقض القاعدة العامة لصدارة أدوات الاستفهام.

(ب) تسويغ أساليب فى ظاهرها خروج أدوات الاستفهام عن صدارتها

وضعت لهذا القرار مقدمة تحاول أن تقيس الاستفهام فى الفصحى على الاستفهام فى العامية، وما يجرى فيها أحيانًا من خروج أدوات الاستفهام عن الصدارة فى الظاهر مثل قول القائل: «محو الأمية مسئولية قومية كيف؟ وأنت مَنْ؟ منزلك أين؟ السفر متى؟».

ووضع القواعد فى الفصحى على أساس ما يجرى فى ألسنة العامة غير مقبول، وقيل: إن لذلك نظائر فى العربية، واستُشْهد على ذلك ببيتين وآية قرآنية، وأحد البيتين بيت زياد الأعجم المارّ:

ومن أنتمُ إنـا نسينا من أنتمُ ‌ ‌ ‌ ‌ ‌ وريحكمُ من أىِّ ريحِ الأعاصرِ

و«من أنتم» مبتدأ وخبر كما مر، والفعل «نسى» معلق فى البيت كما ذكر ذلك ابن مالك فيها

أسلفنا، إذ تليه جملة استفهامية، والاستفهام فى الشطر الثانى جار ومجرور خبر لمبتدأ محذوف لا خبر لكلمة «ريحكم» كما ظُنَّ والتقدير: ريحكم من أى ريح الأعاصر هى، والبيت الثانى المستشهد به على هذه القضية المخطئة قول كعب بن سعد الغَنَوى:

وحدَّثْتمانى أنما الموت فى القُرَى　　فكيف وهاتا روضةٌ وقَليبُ

القليب: البئر. وكأنما ظُنَّ أن «كيف» الاستفهامية فى البيت معمولة لفعل «وحدثتمانى» وهو ظن مخطئ، لأن اسم الاستفهام له الصدر دائمًا، وكيف فى البيت خبر مقدم لمبتدأ محذوف؛ أى فكيف ذلك، وإذن فلا شاهد فى البيت على ما يقال من أن الاستفهام فيه أو اسم الاستفهام خرج عن صدارته. والآية المستشهد بها لقاعدة خروج أدوات الاستفهام عن الصدارة آية سورة التوبة: ﴿كَيْفَ وإنْ يَظْهَرُوا عَلَيكُم لا يَرْقُبُوا فِيكُم إلاًّ ولاذِمَّةً﴾ وكأنما ظُنَّ أن (كيف) الاستفهامية فى الآية خرجت عن الصدارة، وقبلها مباشرة: ﴿كَيْفَ يَكُونُ للْمُشرِكينَ عَهْدٌ عِنْدَ الله وَعِنْدَ رَسُولِهِ إلاَّ الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ عِنْدَ المَسْجِدِ الحَرامِ فَما اسْتَقَامُوا لَكُم فاسْتَقِيمُوا لَهُمْ إنَّ الله يُحِبُّ المتَّقِينَ﴾ وإحدى اثنتين إما أن تكون (كيف) فى أول الآية التالية توكيد لكيف المصدرة بها الآية الأولى وكيف فيها حال من كلمة (العهد) فى آيتها، وإما أن تكون حالا أخرى من صيغة مماثلة أى كيف يكون لهؤلاء الناكثين عهد عند الله وعند رسوله، والحال أنهم إن يظفروا بكم لا يرقبوا فيكم عهدًا ولا ذمة. وإذن فكيف فى الآية المستشهد بها لم تخرج – كما ظُنَّ – عن الصدارة.

ويتضح من كل ذلك أن ما قرره المجمع من تسويغ أساليب خرجت فيها أدوات الاستفهام عن صدارتها، قرار ينبغى العدول عنه مثل سابقه، والصحيح ما قررته القاعدة السابقة من أن أدوات الاستفهام لها الصَّدْر أو الصدارة دائمًا فى جملتها، وأن ما قبلها لا يعمل فيها البتة.

(ب) أدوات الشرط

تتنوع أدوات الشرط، فمنها حرفان هما إن وإذما فى مثل: ﴿وإنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ الله لا تُحْصُوهَا﴾ و«إذ ما تأتنا نكرمك» و«إذ ما» مهجورة من قديم فى الاستعمال. ويقابل هذين الحرفين أسماء شرط كثيرة، وجمهورها مشترك بين الشرط والاستفهام وفى مقدمتها «من» وهى للعاقل فى مثل آية النساء: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ و«ما» وهى لغير العاقل فى مثل آية البقرة: ﴿وَما تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْه الله﴾ وأختها: «مهما» وهى بمعناها كقول زهير:

ومهما تكن عند امرئ من خَليقةٍ وإن خالها تَخْفَى على الناس تُعْلَمِ

و «متى» فى مثل: «متى تقم أقم» «وأيان فى مثل: «أيان تجلس أجلس» وهما ظرفا زمان، و «أين – أينما» فى مثل: «أين تطلبنا تجدنا» وآية النساء: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ المَوتُ﴾ و «أنَّى» فى مثل: «أنى تجئه تجدْه كريمًا» وحيثما فى مثل: «حيثما تستقمْ تنجح». وكل هذه الظروف للمكان والزمان تتعلق بجواب الشرط لا بفعله. ومن أسماء الشرط أيضا «أى» فى مثل: «أى عمل تعملْ أعملْ» و «كيفما» وهى للحال فى مثل: «كيفما تجلسْ أجلس». وكل هذه الأدوات يليها جملتان تسمى أولاهما فعل الشرط، والثانية الجواب أو الجزاء، كما توضح ذلك الأمثلة السالفة، والمضارع بعدها يجزم بالسكون إذا كان لمفرد، وبحذف النون إذا كان لمثنى أو جماعة.

وتلحق بتلك الأدوات ثلاث أدوات اسمية ظرفية وأداة حرفية، أما الأدوات الاسمية الظرفية فهى: إذا ولما وكلما، والجملتان بعدها تكونان ماضيتين، ولذلك لا تعد جميعًا أدوات شرط جازمة كالأدوات السالفة، بل هى أدوات شرط غير جازمة، وإذا جاء مضارع فى جوابها لا يجزم. وأولاها إذا وهى ظرف للمستقبل مثل: «إذا دعوته أتى – إذا دعوته يأتى أو يجىء» وهى تحول زمن الماضى بعدها إلى المستقبل أى «إن تدعه يأت أو يجىء».

وثانية هذه الأدوات الظرفية الشرطية غير الجازمة لـمَّا وهى ظرف وجود لوجود، أى وجود الجواب. لوجود الشرط، مثل آية الإسراء: ﴿فَلَمَّا نَجَّاكُم إِلَى البَرِّ أَعْرَضتُمْ﴾ وإذا كان جوابها مضارعًا لم يجزم كآية سورة هود: ﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وجَاءَتْه البُشْرَى يُجادِلُنا﴾ برفع (يجادلنا) وهى الجواب. وإذا كان جوابها جملة اسمية اقترنت – مثل بقية أدوات الشرط جازمة وغير جازمة بالفاء أو إذا الفجائية مثل آية سورة لقمان: ﴿فَلَمَّا نَجَّاهُم إِلَى البَرِّ فَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ﴾ وآية العنكبوت: ﴿فَلَمَّا نَجَّاهُم إِلَى البَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ﴾. وثالثة هذه الأدوات الشرطية غير الجازمة «كلما» وهى مثل «لما» منصوبة على الظرفية، ويليها دائما ماضيان مثل: «كلما ذهبوا عادوا».

أما الأداة الحرفية فهى لو الشرطية، وهى مثل الأدوات الظرفية الثلاثة غير جازمة، وتختص مثلها بالدخول على فعلين ماضيين، وقال سيبويه « هى حرف لما كان سيقع لوقوع غيره» وصوَّر ذلك النحاة بعده بقولهم: إنها حرف امتناع لامتناع، أى امتناع الجواب لامتناع الشرط مثل: «لو قام زيد قام عمرو» فامتنع قيام عمرو لعدم قيام زيد، وقال ابن هشام فى المغنى: «فَهْمُ الامتناع فى لو كالبديهى، فإن كل من سمع كلمة: «لو فعل» فهم عدم وقوع الفعل من غير

تردد. وإذا كان جوابها ماضيًا مثبتًا غلب اقترانه باللام كآية الأنفال: ﴿ولَوْ عَلِمَ الله فِيهِمْ خَيْرًا لأَسْمَعَهُمْ ولَوْ أَسْمَعَهُم لَتَوَلَّوْا﴾ وقد لا يقترن جوابها الماضى المثبت باللام مثل آية الواقعة: ﴿لَو نَشَاءُ جَعَلْناهُ أُجاجًا﴾. أما إذا كان جوابها ماضيًا منفيًّا فالغالب عدم اقترانه باللام مثل آية الأنعام: ﴿لَوْ شَاءَ الله ما أَشْرَكْنَا﴾ وقد يقترن بها مثل: «لو كان لى الخيار لما حضرت».

وأدوات الشرط كأدوات الاستفهام، لا يعمل فيها عامل قبلها إلا إذا وقعت بعد حرف جر أو اسم مضاف، فإنها تجر مثل: «بمن تستعن أستعن – إلى من تذهب أذهب – عما تسأل أسأل – فيما تقرأ أقرأ – فى أى يوم تسافر أسافر – صبيحة أى يوم تعمل أعمل» واسم الشرط المجرور وجارُّه يتعلقان بالجواب، وبالمثل الظرف: «صبيحة أي يوم» معمول للجواب، وبالمثل جميع أسماء الشرط الزمانية والمكانية العامل فيها دائمًا الجواب.

أما من فبحسب مواقعها من الكلام، فقد تكون مبتدأ فى مثل: «من يقم أقم معه» وقد تكون مفعولا به فى مثل آية الأعراف: ﴿مَنْ يُضْلِلِ الله فَلا هَادِىَ لَهُ﴾. و «ما» تكون مفعولا به فى مثل آية البقرة: ﴿ومَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيرٍ يَعْلَمْهُ الله﴾ وقد تكون مفعولا به أو مفعولا مطلقًا فى مثل: «ما تعمل أعمل» وعلى الأول أى ما تعمله أعمله وعلى الثانى: أى عمل تعمل أعمل، وقد تكون مصدرية زمانية فى مثل آية التوبة: ﴿فَمَا اسْتَقامُوا لَكُمْ فاسْتَقِيمُوا لَهُمْ﴾ أى استقيموا لهم مدة استقامتهم لكم.

و «أى» إن أضيفت إلى ظرف زمان فى مثل: «أىَّ يوم تسافرْ أسافرْ» أو إلى ظرف مكان فى مثل: «أىَّ مسجد تُصَلِّ فيه أُصَلِّ» فهى منصوبة على الظرفية ومتعلقة بالجواب، وإن أُضيفت إلى مصدر فى مثل: «أىَّ عمل تعملْ أعملْ» فهى مفعول مطلق، وقد تكون مبتدأ فى مثل: «أىُّ شخص يستغفر ربه يغفر له» ومفعولا به فى مثل: «أى عمل تعمله تحسنه». و«كيفما» تعرب حالا فى مثل: «كيفما تجلس أجلس» وخبرًا لكان فى مثل «كيفما تكن أكن».

(جـ) صدارة أدوات الشرط

وقاعدة عامة: لاتعرب أدوات الشرط مع ماقبلها، إنما تعرب مع مابعدها، إذ هى جزء لا يتجزأ من جملتها، وهذا هو معنى ما يقوله النحاة ويرددونه من أن لها الصدر أو الصدارة فى عبارتها، فهى تتصدرها فى الإعراب أو بعبارة أخرى فى تشكيلها كجملة. ولكى يتضح ذلك وضوحا بيِّنا نستعرض فيما يلى طائفة من الصيغ التى قد توهم أن اسم الشرط معمول لما قبله،

فمن ذلك آية سورة يوسف: ﴿إنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيصْبِرْ فإنَّ الله لا يُضِيعُ أجْرَ المُحْسِنِينَ﴾ فاسم الشرط «من» فى الآية ليس خبرًا لإن، وإنما هو مبتدأ وخبره فعل الشرط: «يتقٍّ» وجملة الجواب اسمية ولذلك اقترنت بالفاءو «من» وجملتاها خبر إن. ومن ذلك بيت القطامى:

النـاسُ مَنْ يلقَ خيرًا قائلون لهُ ... ما يشتهى ولأمِّ المخطئ الهَبَـلُ

و «الناس» فى البيت مبتدأ مرفوع و «من» اسم شرط فى محل رفع مبتدأ ثان، وجملة فعل الشرط خبر، والجواب «قائلون له» بتقدير محذوف أى فهم قائلون له و «من» مع جملتيها الشرطيتين خبر «الناس». ومن ذلك قول المتنبى:

وما كنت ممن يدخلُ العشقُ قلبَه ... ولكنَّ من يبصرْ جفونَـك يعشقِ

و «من» فى الشطر الثانى اسم شرط جازم، ومن الخطأ أن يقال إنها اسم «لكن» فاسمها ضمير شأن محذوف، و «من» شرطية مبتدأ مبنى على السكون فى محل رفع وخبرها فعل الشرط، و «يعشق» الجواب، و «من» وما بعدها خبر لكن. ومن ذلك قول بعض الشعراء:

أرى العمرَ كنزًا ناقصًا كلَّ ليلةٍ ... وما تنقصُ الأيامُ والـدهرُ يَنْفَـدِ

و «ما» فى أول الشطر الثانى اسم شرط جازم، وخطأ أن يقال إنها معطوفة على كلمة «العمر» مفعول أرى، إنما هى مفعول للفعل التالى لها، وهو فعل الشرط و «ينفد» الجواب، وهما مجزومان. ومن ذلك:

بنفسى سقامٌ لستُ أحسن وصفَهُ ... عـلى أنه مـا كان فَهْـو شديـدُ

و «ما» فى الشطر الثانى اسم شرط، وليست – كما قد يظن خطأ – خبر لأن، وإنما هى خبر مقدم لكان التالية – واسم كان ضمير مستتر يعود على سقام، وقُرن جوابها بالفاء لأنه جملة اسمية، وهى وما يليها من فعل الشرط والجواب خبر أن.

ومن ذلك آية سورة الأعراف: ﴿وقالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِتَسْحَرَنا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ و «مهما» فى الآية اسم شرط جازم، ومن الخطأ أن يظن أنها مفعول للفعل (قالوا) وإنما هى مبتدأ خبره فعل الشرط، وهى وجملتا الشرط والجواب مقول لقالوا. ومن ذلك قول امرئ القيس فى معلقته:

أَغَــرَّكِ مِنِّى أَنَّ حُبَّـكَ قَــاتِـلِى ... وَأَنَّكِ مَهْمَا تَأْمُرِى القَلْبَ يَفْعَـلِ

و «مهما» فى البيت اسم شرط جازم، ومن الخطأ أن يقال إنها خبر: «أن» قبلها إنما هى مفعول مطلق للفعل بعدها بمعنى «أى أمر تأمرى القلب يفعل «وهى وفعل الشرط والجواب

خبر أن. ومن ذلك آية البقرة: ﴿فاسْتَبِقُوا الخَيْراتِ أَيْنَمَا تَكُونُوا يأْتِ بِكُم الله جَمِيعًا﴾ و (أينما) فى الآية اسم شرط جازم منصوب على الظرفية المكانية، وليس متعلقًا بالفعل: (فاستبقوا) إنما هو متعلق بالجواب (يأت) وإلا اختل المعنى واختل نسق الكلام إذ تلاه فعلان مجزومان مرتبط بعضهما ببعض. ومن ذلك قول بشر بن أبى خازم:

وينصـــرنـا قـــومٌ غضـابٌ عليكمُ متى نَدْعُهم يومًا إلى النَّصْر يركبوا

و «متى» فى أول الشطر الثانى اسم شرط جازم منصوب على الظرفية الزمانية، وليس متعلقًا بالفعل السابق «ينصرنا» وإنما هو متعلق بالجواب يركبوا، وهو وجملتاه الشرطيتان فى محل رفع صفة ثانية لقوم. ومن ذلك قول زهير فى المديح:

جرىءٍ متى يُظْلَمْ يعاقبْ بظلمـهِ سـريعًا وإلا يُبْـدَ بالـظُّلْم يَظْلمِ

و «متى» فى البيت كسابقتها اسم شرط جازم مبنى فى محل نصب على الظرفية الزمانية، وليس متعلقًا بكلمة «جرىء» السابقة له، وإنما هو متعلق بالجواب «يعاقب» وإلا اختل نسق الكلام وسياقه.

ومن ذلك آية الإسراء: ﴿قُلِ ادْعُوا الله أَوِ ادْعُوا الرَّحْمٰنَ أَيًّامًا تَدْعُو فَلَهُ الأَسْمَاءُ الحُسْنَى﴾ وما فى أيًّاما زائدة والمعنى أى اسم من أسماء الله تسمونه: الله أو الرحمن فادعوه به، وأيًّا ما مفعول تان لا للفعل السابق: ﴿ادْعُوا الرَّحْمٰن﴾ وإنما للفعل التالى ومفعوله الأول محذوف لدلالة السياق عليه، وجملة ﴿فَلَهُ الأَسْماءُ الحُسْنى﴾ جواب (أيًّامًا). ومن ذلك قول الحصين بن الحُمام المرِّى:

ولكن خـذونى أىَّ يومٍ قَـدَرْتمُ عـلىَّ فحُـزُّوا الـرأسَ أن أتكلما

و «أى يوم» فى البيت اسم شرط جازم منصوب على الظرفية الزمانية لإضافته إلى يوم و «قدرتم» فعل الشرط ودخلت الفاء على الجواب المتعلق به: «فحزوا» لأنه فعل أمر. ومن ذلك بيت الشَّنْفَرى فى الثناء على زوجته:

أُمَيْمَـة لا يَخْزَى ثَنـاها حليلَهـا إذا ذُكـر النسـوانُ عفَّتْ وجَلَّتِ

تناها: ذكرها، و «إذا» فى البيت اسم شرط غير جازم مبنى فى محل نصب على الظرفية، وليس معمولا للفعل قبله «يخزى» أى لا يقهر وإنما هو معمول لجوابه «عفت» ولذلك يقول النحاة فى إعرابه: إذا ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه (لأنه يضاف إليه) منصوب بجوابه.

ومن ذلك قول راشد اليشكرى فى هجاء قيس الشيبانى وفراره عن الأخذ بثأر صديقه عمرو حين تحقق منهم وأتهم جناته:

رأيتُـك لمـا أن عـرفتَ وجـوهنـا صددتَ وطبتَ النَّفْسَ –يا قيسُ– عن عمرو

و «أن» فى البيت زائدة، و «لما» اسم شرط غير جازم مبنية فى محل نصب على الظرفية الزمانية، وهى ليست معمولة للفعل قبلها: رأى، وإنما هى معمولة لجوابها: «صددت». ومن ذلك آية البقرة: ﴿يَكَادُ البَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَارَهُمْ كُلَّما أَضَاءَ لَهُمْ مَشَوْا فِيهِ﴾. و «كلما» فى الآية اسم شرط غير جازم، و «كل» منصوبة على الظرفية، وعاملها أو ناصبها ليس فعل (يخطف) قبلها، وإنما عاملها جوابها: «مشوا». وما فى (كلما) مصدرية ظرفية وهى والفعل بعدها فى تأويل مصدر مضاف إلى كل أى فى كل وقتِ إضاءة.

قاعدتان

لعل فى جميع ما ذكرت من أمثلة ما يبين فى وضوح معنى صدارة أدوات الشرط الجازمة وغير الجازمة، وأنها تتصدر دائماً جملتها، ولا تعرب مع ما قبلها بحيث يتسلط عليها فى العمل، بل تعرب دائمًا مع ما بعدها، وبذلك نخلص إلى القاعدتين الآتيتين:

١ – تتصدر أدوات الشرط جازمة وغير جازمة جملتها.

٢ – لا يعمل فيها عامل – من فعل وغير فعل – قبلها.

المراجع:

١ – الكتاب لسيبويه ٣٢/١ وما بعدها و ٩٣ وما بعدها و ١٠٩ وما بعدها و ٢٨١ وما بعدها.

٢ – المقتضب للمبرد ٤٦/٢ وما بعدها و ٢٩٧/٣ و ١٢٨/٤.

٣ – الرضى على الكافية ١٤/١، ٥٣/٢ وما بعدها

٤ – المغنى لابن هشام: انظر أدوات الاستفهام والشرط.

٥ – الصبان على الأشمونى ٢/٤ وما بعدها.

١٢ - تسكين أواخر الأعلام فى درج الكلام

كانت لجنة الأصول قد اتخذت فى الأعلام المتتابعة فى مثل: «سافر محمد على حسن» قرارًا قديمًا بجواز تسكين هذه الأعلام فى الكلام المتصل. ورأى مؤتمر المجمع فى سنة ١٩٦٥ تأجيل النظر فى ذلك إلى مؤتمر قادم. وعادت اللجنة فى سنة ١٩٧٨ إلى دراسته وانتهت وانتهى المؤتمر معها إلى اعتماده. وكنت قدمت إلى اللجنة مذكرة تحمل من كتب النحو والقراءَات شواهد تسوِّغ ذلك.

شواهد على تسكين الحركة الإعرابية

١ - جاءَ فى كتاب سيبويه (٢٩٧/٢) أن العرب يسكنون الحرف المرفوع والمجرور فى الشعر، كما يسكنون الحرف الثانى المكسور والمضموم فى الاسم الثلاثى مثل: فخذ وعضد، ويسوق مثالاً لذلك قولَ امرئ القيس:

فاليوم أشربْ غيرَ مُسْتحقبٍ إثـمًا مـن الله ولا واغـل

ومستحقب: مكتسب، وجاءَ أيضا فى نفس الكتاب (٤٥٠/١) عن جزم المضارع أنه لا يُجْزم فى جواب الأمر والنهى فحسب، بل أيضًا قد يجزم فى جواب الاستفهام والتمنى والعرض مثل: «أين تكون أَزُرْك» و «ليت محمدًا عندنا يحدثْنا» و «ألا تأتينا تصبْ خيرًا» واستشهد على ذلك بأبيات منها:

متى أنـام لا يؤَرِّقْنى الكَـرَى ليـلًا ولا أسمع أجـراسَ المطِى

وذكر سيبويه فى نفس الموضع مثالين جُزم فيهما المضارع أو سُكِّن، ولم يقع فى جواب عرض ولا تمن ولا استفهام، أولهما قول بعض العرب: «اتَّقى الله امرؤ فعل خيرًا يُثبْ عليه» بإسكان يثب. وثانيهما آية سورة المنافقون: ﴿فأَصَّدَّق وَأَكُنْ مِن الصَّالِحِينَ﴾ بإسكان (وأكن). وبذلك قرأ ستة من القراءِ السبعة هم: ابن كثير ونافع وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائى كما فى «كتاب السبعة» لابن مجاهد ص ٦٣٧.

٢ - ليس هذا الحرف وحده هو الذى قُرئ بتسكين الحركة الإعرابية فى القراءات السبع، فقد قرئت حروف أخرى بالتسكين؛ من ذلك تسكين هاءِ الكناية للغائب المفرد المتصلة بالمضارع المجزوم مثل آية سورة آل عمران: ﴿يُؤَدِّهْ إِلَيْك﴾ وآية سورة النساء: ﴿نوَلِّهْ مَا تَوَلَّى﴾ وقد جاءَت هذه الصيغة فى ستة عشر موضعًا ذكرها جميعًا ابن مجاهد (كتاب السبعة ص

٢٠٧) وتلا ذلك بأن ابن عامر مقرئ الشام سكَّن منها أربعة، وسكَّن عاصم منها عشرة، وسكَّن أبو عمرو بن العلاء منها ستة، وسكَّن حمزة منها إحدى عشرة.

٣ – يقول ابن مجاهد عن أبى عمرو بن العلاء: إنه كان يستخدم التخفيف – يريد التسكين – كثيرا (كتاب السبعة ص ١٥٥) ويروى عن عباس بن الفضل أنه كان يقرأ آية سورة البقرة: ﴿فَتُوبُوا إِلَى بَارِئْكُمْ فاقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ذٰلِكُمْ خَيْرٌ لكم عِنْدَ بَارِئْكُمْ﴾ بتسكين (بَارِئْكُمْ) فى الموضعين. ويروى عن اليزيدى تلميذه أنه كان يقرأ فى سورة البقرة: ﴿ويُعَلِّمْهُم﴾ و ﴿يُعَلِّمْكُم﴾ و ﴿يَلْعَنْهُم اللَّاعِنُونَ﴾ وفى سورة آل عمران (يَنْصُرْكم﴾ وفى سورة الأعراف: ﴿يَأْمُرْهُم﴾ وفى سورة الطور: ﴿تأْمُرْهم﴾، وفى سورة التغابن: ﴿يَوْمَ يَجْمَعْكُمْ﴾ كل ذلك بتسكين لام الفعلِ. ويقول ابن مجاهد بعد أن سرد هذه الألفاظ: وما أشبه ذلك من الحركات المتواليات إنه كان يعمد إلى تسكين الحركة الإعرابية حين تتوسط بين حركتين كما فى الأمثلة السابقة، ويقول: إنه كان يسكن فى سورة البقرة: ﴿وَأَرْنا مَناسِكنًا﴾ بتسكين الراء. وذكر ابن الجزرى فى كتاب النشر أن ابن محيصن أحد القراء الأربعة عشر كان مثل أبى عمرو يسكن هذه الحروف وما يماثلها، ويقول صاحب الإتحاف ص (١٣٦): إن تسكينها لغة تميم وأسد وبعض نجد طلبًا للتخفيف عند اجتماع ثلاث حركات ثقال من نوع واحد.

٤ – ذكر ابن مجاهد عن نافع قارئ المدينة أنه كان يقرأ فى سورة الأنعام: ﴿وَمحْيَايْ وَمَمَاتِي﴾ بتسكين الياء فى ﴿محْيَايْ﴾ (كتاب السبعة ص ٢٧٤) وذكر عن حمزة والكسائى أنهما كانا يقرآن فى سورة الأعراف: ﴿مَنْ يُضْلِلِ الله فلا هَادِيَ لهُ وَيَذَرْهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ﴾ بتسكين الراء فى ﴿يَذَرْهم﴾ (كتاب السبعة ص٢٩٩) وذكر عن ابن كثير مقرئ مكة أنه كان يقرأ فى سورة يوسف: ﴿إِنَّهُ مَن يَتَّقِي وَيَصْبِرْ﴾ برفع (يتقى) وتسكين (يصبر) (كتاب السبعة ص ٣٥١) وذكر أيضًا عنه أنه كان يقرأ فى سورتى النمل وسبأ: ﴿جِئْتُكَ مِنَ سَبأْ بِنبإٍ﴾ و ﴿لَقَدْ كانَ لسَبَأْ فِي مَسْكَنِهِمْ آيَةَ﴾ بتسكين سبأ فى الموضعين (كتاب السبعة ص ٤٨٠) وذكر عن حمزة أنه كان يقرأ فى سورة فاطر: ﴿ومَكْرُ السَّيِّئْ﴾ (كتاب السبعة ص ٥٣٥).

٥ – هذه الصورة من تسكين الحركة الإعرابية فى بعض الألفاظ القرآنية وردت فى القراءات السبع ووراءها صور كثيرة من هذا التسكين فى القراءات الأخرى. ونكتفى بقراءة واحدة ذكرها ابن جنى فى كتابه المحتسب، وهى قراءة طلحة بن سليمان فى سورة القيامة: ﴿أَنْ يُحْيِى الْمَوْتى﴾ بتسكين (يحيى) فقد علق عليها ابن جنى بقوله: قال أبو العباس: «إسكان

هذه الياءِ فى موضع النصب من أحسن الضرورات حتى إنه لو أُتِيَ بها فى النثر لكان جائزًا، وشواهد ذلك فى الشعر أكثر من أن يؤتى بها. ومما جاءَ منه فى النثر قولهم: «لا أكلمك حِيرِى» فأسكن الياءَ من حيرى «أى مدة» وهى فى موضع نصب».

٦ – فهم القدماءُ من عرض سيبويه لتسكين الحركة الإعرابية فى أمثلة من الشعر والقرآن الكريم وبعض أقوال العرب، أنه يجيز الإسكان فى الحركة الإعرابية شعرًا ونثرًا، ويستدرك ابن الجزرى قائلا: (ولكنه قال القياس غير ذلك) (النشر ٢/٢١٣).

ولا نريد أن نأخذ بالظاهرة على إطلاقها، إنما نريد أن نأخذ بها رخصة فى تسكين الأعلام المتتابعة فى الكلام المتصل تيسيرًا على الكتَّاب والقراء.

وفى رأينا أنه فى مثل «جاءَ محمد على حسن» يعرب «محمد على حسن» فاعلا مرفوعًا تقديرًا. وتعرب جميعًا تقديرًا بحسب العوامل، فقد تكون فى موقع مبتدأ أو خبر أو فاعل أو مفعول به أو مجرور.

ولعل فى كل ما قدمت ما يسوِّغ جواز تسكين الأعلام المتتابعة فى الكلام المتصل مع حذف كلمة «ابن». وتعرب جميعًا تقديرًا بحسب العوامل.

١٣ - الفصل بين المضاف والمضاف إليه بنعت المضاف

تجرى على ألسنة المعاصرين صيغ كثيرة يُفْصَلُ فيها بين المضاف والمضاف إليه بنعت المضاف، ومن أمثلة ذلك:

وكيل أول الوزارة.

مفتش أول اللغة العربية.

أمين عام الجامعة.

مجلس حسبى طنطا.

مجلس قروى طلخا... وهلم جرا..

والصحيح المتبادر فى الأمثلة السابقة على الترتيب: وكيل الوزارة الأول، مفتش اللغة العربية الأول، أمين الجامعة العام، مجلس طنطا الحسبى، مجلس طلخا القروى.

وبذلك يتخلص التعبير من الفصل بين المضاف والمضاف إليه بنعت المضاف ويجرى على النسق المعتاد للعربية. وفى رأيى أنه يمكن إساغته عربيًّا بعرض صور الفصل التالية:

الفصل بالمفعول به والظرف والجار والمجرور

أجاز نحاة الكوفة فى باب الإضافة أن يفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به وبالظرف والجار والمجرور. ومن أمثلة الفصل بالمفعول به قول شاعر فى وصف رحلته:

فَـزَجَـجْـتُـهـا بِـمِـزَجَّـةٍ زَجَّ القلوصَ أبـى مَـزاده

أى زجَّ (دفع) أبى مزادة القلوصَ، وهى: الناقة الفتيّة. المزجَّة: رمح قصير. ومن ذلك قول جرير متغزلا:

تَسقى امتياحًا نَدَى المسواك ريقتِها كما تَضَمَّنَ ماءَ المُـزْنة الـرَّصَفُ

(امتياحا: اغترافا، الرصف: الماء الصافى المنحدر من صخور)، وقد فصَل جرير بين كلمتى نَدَى وريقتها بكلمة المسواك: مفعول تسقى.

ومن ذلك قول الطِّرِمَّاح فى وصف بقر الوحش:

يطفْنَ بِحُوزِىّ المَراتع لم يُـرَعْ بـواديهِ منْ قَـرْعِ القِسِىَّ الكَنـائنِ

والحوزى: الفحل. لم يرع : لم يفزع. من قَرْعِ الكنائن القسىَّ: أى من تعرض الصياد. وواضح أنه فصل بين المضاف وهو قَرْع والمضاف إليه وهو الكنائن بالقِسِىّ وهى مفعول به.

ومن أمثلة الفصل بالظرف قول أبى حَيَّة النُّمَيْرِىّ:

كما خُطَّ الكتابُ بكفِّ يوما يهودىٍّ يقارب أو يَزِيلُ

ويزيل: يباعد. يريد أنه يقارب بين الخط أو يباعد وكلمة «يوما» فاصلة بين المضاف والمضاف إليه أى «بكف يهودى».

ومن أمثلة الفصل بالجار والمجرور قول ذى الرُّمَّة فى وصف إبل:

كأنَّ أصواتَ من إيغالهنَّ بنا أواخرِ المَيْسِ أصواتُ الفراريجِ

الإيغال: شدة السير، المَيْس: شجر. وأراد ذو الرمة بأواخر المَيْس الرَّحْل المنحوت منه. يريد أن الرحل جديد فبعضه يحك بعضا. وقد فصل ذو الرمة بين أصوات وأواخرِ المَيْس بالجار والمجرور من إيغالهن بنا.

الفصل بالنداء وإما وبالمعطوف على المضاف

ذكر النحاة واللغويون أمثلة شعرية مختلفة للفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير ما مرَّ بنا آنفًا. من ذلك قول بُجَيْرِ بن زُهَيْر ينصح أخاه كعبًا بالدخول فى الدين الحنيف:

وِفاقُ كعبُ بُجَيْرٍ منقذٌ لك من تعجيلِ تهلكةٍ والخُلْدِ فى سَقَرَا

سقر: جهنم. أى وفاق بجيرٍ يا كعب...

ومثل ذلك قول الشاعر:

كأن بِرْذَوْنَ أبا عصامٍ زيدٍ حمارٌ دُقَّ باللِّجامِ

أى كأن برذون زيد - يا أبا عصام - حمارٌ دُقَّ باللجامِ.

ومن ذلك الفصل بإما فى قول تأبط شرا:

هما خُطَّتا إمَّا إسارٍ ومِنَّةٍ وإما دمٍ والقتلُ بالحرِّ أجدرُ

إذ فصل تأبط شرا بين كلمتى «خُطَّتا» و «إسارٍ» بكلمة «إما».

ومن ذلك الفصل بمعطوف على المضاف كقول الفرزدق:

يا من رأى عارضًا أرقتُ له بين ذراعَيْ وجَبْهَةِ الأَسَدِ

والعارض: السحاب. وذراعا الأسد وجبهته من منازل القمر. وقد فصل الفرزدق بين ذراعى والأسد بكلمة وجبهة.

الفصل بالنعت

ومن ذلك الفصل بالنعتِ بين المضاف والمضاف إليه وهو ما يتفق تمام الاتفاق مع الصيغ العصرية التى ذكرنا بعض أمثلتها كقول معاوية بن أبى سفيان:

نجوتُ وقد بَلَّ المُرادِيُّ سَيْفَهُ من ابن أبى شَيْخِ الأباطحِ طالِبِ

والمرادى: عبد الرحمن بن ملجم قاتل على بن أبى طالب. وأصل التعبير فى الشطر الثانى: من ابن أبى طالبٍ شيخ الأباطح، ففصل معاوية بين المضاف والمضاف إليه بالنعت. ومن ذلك قول الفرزدق:

وَلئِنْ حلفتُ على يديك لأَحْلِفَنْ بيمينِ أصدقَ من يمينك مُقْسِمِ

وأصل التعبير فى الشطر الثانى بيمين مقسمٍ أصدقَ من يمينك، وواضح أن الفرزدق لم يفصل بين المضاف والمضاف إليه بنعت فحسب، بل فصل بنعت ومعه متعلق.

الفصل فى القراءات

قد يقال ان هذه الأمثلة إنما جاءت فى ضرورة الشعر فلا يعتدُّ بها فى جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه فى النثر، غير أنه بالرجوع إلى قراءات الذكر الحكيم نجد بينها قراءة تفصل بين المصدر والمضاف وفاعله المضاف إليه بالمفعول به فى قوله تعالى فى سورة الأنعام: و﴿وكذلك زُيِّنَ لكثيرٍ من المُشْركين قَتْلُ أولادَهم شركائِهم﴾ وهى قراة ابن عامر أحد القراء السبعة، إذ فصل فيهاً بين لفظى: (قتل شركائهم) بالمفعول به وهو: (أولادهم). ونجد أيضا بين القراءات قراءة تفصل بين اسم الفاعل المضاف ومفعوله الأول المضاف إليه بالمفعول الثانى، وذلك فى آية سورة إبراهيم: ﴿فلا تَحْسَبَنَّ اللهَ مُخْلِفَ وعدَه رسلِه﴾ إذ فُصل بين المضاف والمضاف إليه بلفظ (وعدَه) منصوبة.

ويقول ابن الجزرى فى تعليق طويل له على قراءة ابن عامر لآية سورة الأنعام: «هذا الفصل» بين المضاف والمضاف إليه «الذى ورد فى قراءة ابن عامر منقول فى كلام العرب فى فصيح كلامهم... فقد ورد فى أشعارهم كثيرا، أنشد من ذلك سيبويه والأخفش وأبو عبيدة وثعلب وغيرهم..

وقد صحَّ من كلام رسول الله ﷺ: «فهل أنتم تاركو لى صاحبى». ففصل بالجار والمجرور بين اسم الفاعل: تاركو ومفعوله المضاف إليه: «صاحبى».

وقد فصلوا بين المضافين بالجملة فى قول بعض العرب: «هذا غلامُ - إن ساء الله - أخيك» فالفصل بالمفرد أسهل».

وبجانب ذلك نجد كتب اللغة والنحو تحكى عن العرب قولهم: «قطع اللهَ يَدَ ورجلَ مَنْ قالها» بالفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمعطوف، ويقول ابن جنى: «ومنه قولهم هو خَيْرُ وأفضلُ مَنْ هناك». ثم يقول بعد أن أنشد أمثلة شعرية كثيرة للفصل بين المضاف والمضاف إليه. هذا الفصل بينهما كثير، وفيما أوردناه منه كافٍ بإذن الله».

وواضح مما سبق أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالنعت له شواهد قديمة فى العربية، وبدون ريب هو أكثر الفصول المذكورة بين المضاف والمضاف إليه التصاقا بالمضاف وهو بذلك أحق منها جميعا بأن يقبل استخدامه فى بعض الصيغ العصرية حين تشيع وتدور على الألسنة.

إعراب النعت الفاصل بين المضاف والمضاف إليه

وقد يقال كيف يُعْرَبُ النعت فى الصيغ المذكورة وهل يُنَوَّن أو لا يُنَوَّن مثل المضاف منعوته؟. أما حكمه الإعرابى فمعروف وهو أن النعت يتبع المنعوت فى إعرابه وتنكيره وتذكيره وإفراده. وأرى أن يحذف منه التنوين تخفيفا، ولذلك نظائر متعددة فى قراءات الذكر الحكيم، فقد كان يعقوب أحد القراء العشرة يقرأ: ﴿فلا خوفَ عليهم﴾ بفتح (خوف) دون تنوين تخفيفا فى سورة البقرة وحيث وقعت فى الذكر الحكيم. وكان أبو عمرو بن العلاء برواية تلميذه هرون بن موسى يقرأ: ﴿قل هو الله أَحَدُ﴾ بضم أحد دون تنوين تخفيفا. وقرأ بعض القراء آية سورة يٓس: ﴿ولا الليل سابقُ النهارَ﴾ بدون تنوين سابق ونصب النهار، ورُوى على مناها لأبى الأسود الدُّؤلِىّ قوله:

فــألفيتــه غــيرَ مُسْتَعْـتِبِ ولا ذاكــرُ اللَّهَ إلا قليــلا

بنصب لفظ الجلالة بعد «ذاكر» على المفعولية مع حذف التنوين منها. وسمع عن العرب «سلامُ عليكم» بدون تنوين «سلام» كما يتشيع فى لغتنا اليومية. وكل ذلك قصد به إلى التخفيف، مما يتيح لنا قياساً عليه حذف التنوين من النعت الفاصل بين المضاف والمضاف إليه فى الصيغ العصرية السالفة.

ونستطيع أن نضيف مسوغا ثانيا لحذف التنوين فى نعت المضاف على هدى ما ذهب إليه النحاة من أن المضافين المتعاطفين يضافان معا إلى ما بعدهما فى مثل «هو كريمُ وشجاعُ القوم» ولذلك لا ينوَّن المعطوف. وفى رأينا أن نعت المضاف فى الصيغ العصرية المذكورة أولى بهذا الحكم لأن التحام النعت بمنعوته أقوى وأوثق من التحام المعطوف بالمعطوف عليه، إذ هو من حيث المعنى مضاف إلى ما بعده بنعته.

ولعل فى كل ما أسلفت ما يبيِّن بوضوح أن الأمثلة المذكورة الجارية على الألسن والتى فُصل فيها بين المضاف والمضاف إليه بنعت غير منون سائغة وتجرى على هدى من صياغات العربية فى باب الإضافة. ونحن إنما نسوِّغ الأمثلة التى ذكرناها ونظائرها فى لغتنا العصرية دون أن نجعل من ذلك قاعدة عامة لجواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالنعت فى الكتابة الأدبية، إذ كل ما نريده إنما هو إجازة الأمثلة العصرية المذكورة وما يجرى على غرارها فى الألسنة وبيان قبولها وصحتها فى العربية.

* * *

المراجع

كتب نحوية:

الخصائص لابن جنى ٤٠٤/٢ وما بعدها.

همع الهوامع للسيوطى ٢٩٥/٤ وما بعدها

حاشية الصبان على الأشمونى: باب الإضافة.

كتب قراءات:

السبعة فى القراءات لابن مجاهد ص ٢٧٠.

النشر فى القراءات العشر لابن الجزرى ٢/٢١١.

١٤ - إخراج غير وسوى من باب الاستثناء

(أ) غير

غير اسم ملازم للإضافة فى المعنى، وقد ورد عشرات المرات فى القرآن الكريم، تارة اسمًا وتارة صفة، وقد جاء مجرورًا مرارًا وتكرارًا فى مثل: ﴿إِنَّ اللهَ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ وجاء مرفوعًا خبرًا لمبتدأ مثل: ﴿وهُوَ فى الخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ﴾ وخبرًا لإن فى مثل: ﴿إِنَّ عَذَابَ رَبِّهِمْ غَيْرُ مأْمُونٍ﴾ وجاء منصوبًا اسما لأن فى مثل: ﴿وتَوَدُّونَ أَنَّ غَيْرَ ذَاتِ الشَّوْكَةِ تَكُونُ لَكُمْ﴾ ومفعولا به فى مثل: ﴿أَغَيْرَ اللهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا﴾ ومفعولاً مطلقًا فى مثل: ﴿يَظُنُّونَ بِاللهِ غَيْرَ الحَقِّ﴾ وظرف زمان فى مثل: ﴿مَا لَبِثُوا غَيْرَ سَاعَةٍ﴾. وجاء نعتًا مرارًا مثل: ﴿إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ﴾ و ﴿مَنْ إِلٰهٌ غَيْرُ اللهِ يَأْتِيكُم بِضِيَاءٍ﴾ و ﴿لا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ﴾ و ﴿نَعْمَلْ صَالِحًا غَيْرَ الَّذِى كُنَّا نَعْمل﴾. ولم تأت مبتدأ فى القرآن، وجاءت عن العرب فى مثل: «غيرُك يبخل». وقول المتنبى:

غيرى بأكثر هذى الناسِ ينخدعُ ... إن قاتلوا جَبُنُوا أو حدَّثوا شَجُعوا

وجاءت «غير» منصوبة كثيرًا فى مواضع لاتندرج فى هذه الوجوه من الإعراب كما فى قوله عَزَّ شأنه: ﴿وما أُهِلَّ بِهِ لِغَيْرِ اللهِ فَمَن اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عادٍ فَلَا إِثْمَ﴾ أى من اضطر إلى أكل هذه الأشياء المحرمة لا باغيًا طلبها ولا متجاوزًا سَدَّ الجوع فلا إثم عليه، ومثل غير فى هذه الآية: ﴿لَا يَسْتَوِى القَاعِدُونَ مِنَ المؤْمِنِينَ غَيْرَ أُولِى الضَّرَرِ والمجاهِدُونَ فى سَبِيلِ اللهِ بِأَمْوَالِهِمْ وأَنْفُسِهِمْ﴾ فى قراءة من قرأ الآية بنصب: (غير) ومثل هاتين الآيتين قوله عزَّ سلطانه: ﴿أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمةُ الأَنْعَامِ إلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُم غَيْرَ مُحِلِّى الصَّيْدِ وأَنْتُم حُرُمٌ﴾ ومعنى الآية واضح، وهو أنه أحلت لكم بهيمة الأنعام من الإبل والبقر والغنم، إلا ما يتلى عليكم تحريمه، غير محلين أو مجوِّزين الصيد وأنتم محرمون بحج أو عمرة.

إعراب «غير» فى رأى سيبويه

توقف سيبويه عند «غير» فى كتابه، وأفرد لها فصلا قصيرًا ذكر فيه عبارة تماثل العبارات القرآنية الأخيرة هى: «أتانى القوم غير زيد» وقال: إن معنى العبارة أن غير زيد جاءوا

فصارت غير فيها معنى إلا، فجرت مجرى الاسم الذى بعد إلا يقول: «وكل موضع جاز فيه الاستثناء بإلا جاز بغير، وجرى مجرى الاسم الذى بعد إلا، لأنه اسم بمنزلته، وفيه معنى إلا». وفسَّر المبرد فى كتابه المقتضب كلام سيبويه، فقال: «اعلم أن كل موضع جاز أن تستثنى فيه بإلا جاز الاستثناء فيه بغير». وفسر النحاة كلام المبرد وسيبويه بأن «غير» تعرب إعراب الاسم التالى لإلا، بمعنى أنها تأخذ حكم ما بعد إلا، فإذا كان الكلام قبلها تامًّا موجبًا نُصبت فى مثل: «جاء القوم غيرَ زيد» بنصب «غير» على الاستثناء كما تنصب «زيدًا» فى مثل: «جاء القوم إلا زيدًا» وإذا كان الكلام تامًّا غير موجب مثل: «ما جاء القوم غيرُ زيد» جاز فى «غير» النصب على الاستثناءأوالرفع على البدلية تمامًا كما فى مثل: «ما جاء القوم إلا زيدًا أو إلا زيدٌ» بنصب زيدأورفعها، وإذا كان الكلام غير موجب وغير تام أعربت إعراب الاستثناء المفرغ بحسب ما يطلبها من العوامل، ففى مثل: «ما جاء غيرُ زيد» تعرب فاعلا مرفوعًا مثل «زيد» فى قولك «ما جاء إلا زيد» وتعرب مفعولا به فى مثل: «ما رأيت غيرَ زيد» مثل زيد فى قولك: «ما رأيت إلا زيدًا».

إعراب «غير» فى رأى أبى على الفارسى

خالف أبو على الفارسى سيبويه والمبرد وغيرهما من النحاة فى إعراب «غير» حين لا تأتى على وجه من وجوه الإعراب التى ذكرناها فى صدر هذه الكلمة، وتكون فى الوقت نفسه منصوبة كما فى الآيات الثلاث التى مثلنا بها، وكما فى المثال الذى ذكره سيبويه، وهو قول القائل: «جاء القوم غير زيد». وقال إن «غير» ليست منصوبة على الاستثناء فى هذه الأمثلة، إنما هى منصوبة على الحالية، وهى واضحة فى الآية: ﴿فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ﴾ وكذلك فى الآيتين التاليتين لها، وأيضًا فى مثال سيبويه. واعتُرض على الفارسىِّ بأن «غير» جامدة والأصل فى الحال أن تكون مشتقة، غير أن الحال جاءت جامدة فى مواضع كثيرة بالقرآن الكريم نصَّ عليها النحاة كما فى مثل: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عربيًّا﴾ ﴿أَأَسْجُدَ لِمَنْ خَلَقْت طِينًا﴾ ﴿وتَنْحِتُونَ الجِبَالَ بُيُوتًا﴾ ﴿هٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ ﴿ولا تَمْشِ فى الأَرْضِ مَرَحًا﴾ ويدور من ذلك كثير فى العربية مثل: «هو الحق صدقًا – هو علىٌّ أبرع منه أدبًا – صام رمضان ثلاثين يومًا – أقبل زيد أسدًا» إلى غير ذلك مما يسقط هذا الاعتراض على رأى أبى على الفارسى. ويرجِّح رأيه:

أولًا: أن الأصل فى «غير» الوصف وأنها تخرج عنه إلى الاستثناء حملا على إلا، وهو حمل يعفينا منه الفارسى، إذ تحوُّلُ الكلمة من الوصفية إلى الحال كثير فى العربية. نقول مثلا: «صادفنى رجل غاضب» و «صادفنى على غاضبًا» فتحول الكلمة من الوصف أى النعت إلى

الحال والعكس كثير فى العربية، بالضبط كما تقول: «هذا كتاب غير جيد» و «هذا الكتاب غير جيد» فترفع «غير» فى العبارة الأولى نعتًا، وتنصبها فى العبارة الثانية حالا، وكلنا نقرأ يوميًّا مرارًا وتكرارًا فى الصلاة آية سورة الفاتحة ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ بكسر راء «غير» صفة أو نعتًا للذين، وهى قراءة حَفْص عن عاصم أحد القراء السبعة، وبها قرأ نافع وأبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائى أى ستة من القراء السبعة، واختلف عن ابن كثير مقرئ مكة فرُوى عنه بكسر الراء فى غير، ورُوِى عنه بفتحها «غيرَ» والأقرب حينئذ أن تعرب حالا لا أن تعرب استثناء، لأن المغضوب عليهم ليسوا من جنس الذين أنعم الله عليهم إلا أن يكون استثناء منقطعًا، وهو تكلف لا داعى إلى اللجوء إليه مادام إعرابها حالا متجهًا، بل هو الوجه، لأن التبادل بين الصفة والحال كثير فى العربية كما أسلفنا.

ثانيًا: أن إعراب «غير» مستثنى فى مثل «قام القوم غير زيد» إعراب فيه كثير من التجاوز إن لم يكن الخلل، إذ ليست هى المستثنى، وإنما هى وسيلة إليه، إذ المستثنى الحقيقى هو ما تضاف إليه، ففى المثال المذكور المستثنى هو زيد وليس لفظة «غير». وبذلك يتضح أن القول بأن «غير» مستثنى فيه مخالفة واضحة للواقع والمنطق معًا، مما يرجح الأخذ برأى أبى على الفارسى: أن «غير» حين تنصب ويكون فيها شىء من معنى الاستثناء تعرب حالا لامستثنى ، أخذًا بمعناها الأساسى الذى وُضعت له وهو الوصف أو الوصفية.

ثالثًا: أن إعراب «غير» مستثنى فيه غير قليل من الصعوبة فى تعليم الناشئة، إذ يحاولون إعرابها على تصور إعراب المستثنى بعد إلا فى أحواله الثلاث حين تكون العبارة قبلة تامة موجبة، وحين تكون تامة غير موجبة، وحين لا تكون تامة ولا موجبة. ولا يوقعنا إعراب الفارسى لها «حالا» فى شىء من هذا كله أو بعبارة أدق لا يجعل الناشئة فى حاجة إلى شىء من ذلك البتة.

رابعًا: إعراب «غير» حالا يردها إلى أصلها، لأن الأصل فيها أن تكون صفة، والحال فى واقعها صفة، ولذلك عرفها ابن هشام فى التوضيح بأنها «وصف لبيان الهيئة». وهذا معناه أن إعراب «غير» مستثنى فى بعض الأحوال إعراب عارض لها ، بينما إعرابها حالا – كما رأى ذلك الفارسى – رجوع بها إلى الأصل فى استعمالها.

وكل ما قدمت ينتهى بإخراج غير من باب الاستثناء كما تقضى بذلك المرجحات السابقة، وإعرابها حالا حينما تكون صالحة له، إذ تأتى – كما ذكرنا – فى صَدْر هذه الكلمة – على وجوه

كثيرة من التعبير، فقد تكون مبتدأ أو خبرًا أو مفعولا أو مفعولا به أو مفعولا مطلقًا أو مفعولا فيه أو مجرورة، ويكثر أن تجيء صفة كما فى آية سورة الفاتحة ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِم غَيْرِ المَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ فغير بالجر صفة للذين، وسُمِعتْ عن ابن كثير بالفتح كما أسلفنا، وهى حينئذ تعرب حالا، ولا داعى لأن يقال: إنها يمكن أن تعرب مستثنى لأننا لسنا محتاجين إليه، فضلا عن أنه يُلْزمنا أن نقول: إنه استثناء منقطع، لأن المغضوب عليهم ليسوا من جنس المنعم عليهم، وتوضح ذلك أيضًا الآية السالفة: ﴿لَا يَسْتَوِى القَاعِدُونَ مِنَ المؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِى الضَّرَرِ والمجَاهِدُونَ فى سَبِيلِ الله بِأَمْوالِهِم وأَنْفُسِهِم﴾ فقد قرئت فيها غير بالرفع، قرأها بذلك أربعة من القراء السبعة وهم: ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمزة، وهى حينئذ نعت للفظة (القاعدون) وقرئت بالنصب كما مثلنا بها، قرأها بذلك نافع والكسائى وابن عامر بقية السبعة وهى حينئذ حال، ومن التكلف إعرابها مستثنى، لأن التبادل بين النعت والحال كثير فى العربية كما ذكرنا، إذ كلاهما وصف.

ولعل فى ذلك كله ما يؤكد أن إعراب «غير» المنصوبة حالاً حين تفيد بحكم معناها الاستثناء هو الوجه الصحيح لأنه رجوع بها إلى أصلها وهو الوصف، وبذلك ينبغى إخراجها – دون تردد – من باب الاستثناء.

و «غير» فى كل الأمثلة لا تُقْطع عن الإضافة، وذكر لها النحاة مثالا قطعت فيه عن الإضافة وبنيت على الضم مثل قبل وبعد، وهو قولهم: «قبضت عشرة ليس غير» ويعربون اسم ليس ضميرًا يعود على المفهوم مما قبلها أى ليس المقبوض غير ذلك، وغير خبر ليس مبنية على الضم فى محل نصب. وللنحاة كلام كثير فى تعريفها: هل يجوز أن يقال «الغير» أو لا يجوز؟ ولم يرد عن العرب شواهد فى تعريفها كما تجرى فى الاستعمال الحديث مثل «الغير لا يوافق على ذلك». والقياس على غيرها من النكرات لا يمنع ذلك الاستعمال.

(ب) إعراب «سـوى»

اختلف النحاة فى «سوى» فذهب سيبويه والمبرد وجمهور البصريين إلى أنها ظرف مكان، وذهب الكوفيون إلى أن مثلها مثل «غير» تمامًا، فتخرج عن الظرفية، وتشهد لرأيهم شواهد اللغة الكثيرة، إذ تقول العرب: «قاموا سواك» كما تقول: «قاموا غيرك». وقد جاءت مثلها مجرورة فى قول الرسول ﷺ: «ما أنتم فى سواكم إلا كالشعرة البيضاء فى الثور الأسود» وجاءت مضافة فى قول أحد الشعراء:

إننى - والذى يحجّ لـه النا سُ بِجَـدْوى سـواك لم أثقِ

وجاءت مرفوعة مبتدأً فى قول القائل:

وإذا تبـاع كريـمةٌ أو تُشْتَرى فسواك بائعهـا وأنت المشترى

واسمًا لليس فى قول مجنون ليلى:

أأترك ليلى ليس بينى وبينهـا سوى ليلةٍ إنى - إذن - لصَبُور

وفاعلا فى قول الفِنْد الزِّمَّانى:

ولم يَـبْـقَ سـوى الـعُـدْوا نِ دنَّـاهـم كـما دانـوا

وجاءت منصوبة اسما لإن فى قول القائل:

لـديـك كفيـلٌ بـالمُنَى لمؤَمِّـلٍ وإنَّ سواكم مَنْ يؤَمِّلهُ يَشْقَى

ومجىء «سوى» بهذه الوجوه من التعبير مجرورة ومرفوعة ومنصوبة يَشهد بأنها تخرج عن الظرفية المكانية، كما ذهب إلى ذلك الكوفيون، وأنها تتصرف فى وجوه من الإعراب مثل غير تمامًا، وأيضًا فإنها مثلها فى صور من التعبيرات تأتى فيها حالا، وقد توجَّه فيها على أنها مستثنى، كما صنعوا بأختها «غير» تمامًا، ومن شواهد ذلك قول قيس بن ذَريح:

وكـلُّ مصيباتِ الـزمان وجـدتُها سوى فُرْقة الأحباب هيِّنَةَ الخَطْبِ

فلفظة «سوى» فى البيت حال قياسًا على أختها «غير» ومن التكلف إعرابها مستثنى وأن نُجْرى عليها ما يقولونه من سبقها بكلام تام موجب حتى تكون منصوبة، أو بكلام تام غير موجب حتى يجوز فيها النَّصب والبدلية، أو بكلام لا تام ولا موجب حتى تعرب بحسب حاجة العوامل ومواقعها فى الكلام، فضلا عما يقولونه من الاستثناء المنقطع والمتصل. فكل ذلك لا حاجة بنا إليه، اكتفاء بأنها حال منصوبة، وقطع ابن مالك بأنها لا تكون ظرفًا أبدًا وأنها تلزم الإضافة. وواضح أنه ينبغى إخراجها مثل أختها «غير» من باب الاستثناء، وإعرابها فى المواطن التى يمكن توجيهها فيها على أنها مستثنى حالا منصوبة.

النتيجة

النتيجة لكل ما أسلفنا فى «غير» و«سوى» أنه ينبغى إخراجها من باب الاستثناء، وإعرابها حالا فى جميع المواضع التى يدلان فيها على مغايرة ما بعدهما لما قبلها فِى الحكم.

المراجع:

الكتاب لسيبويه (طبع بولاق) ١/٢٠٢، و ٣٧٠، ٣٧٤ وما بعدها.
المقتضب للمبرد ٢/٢٧٣ - ٢٧٤، ٤/٣٤٩، ٤٢٢، ٤٢٩.
الإنصاف لابن الأنبارى فى الخلاف بين البصريين والكوفيين فى سوى ص ١٨٥ وما بعدها.
التسهيل لابن مالك (نشر وزارة الثقافة) ص ١٠٧ وما بعدها.
الصبان على الأشمونى (طبعة الحلبى) ٢/١١٨.
همع الهوامع (طبع الكويت) ٣/٢٧٧ وما بعدها.
لسان العرب فى مادة «غير».

القسم الثاني :

صيغ وتعبيرات صحيحة

١ - وقوع الشرط ماضيا بعد مهما

مهما: اسم شرط جازم يليه فعلا شرط وجزاء، ومعروف أن الفعلين من باب الشرط أو باب الجوازم قد يكونان مضارعين مثل: ﴿وَإِنْ تَعُودُوا نَعُدْ﴾ أو ماضيين مثل: ﴿وَإِنْ عُدْتُمْ عُدْنَا﴾ أو ماضيًا فمضارعًا مثل: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ﴾ أو مضارعًا فماضيًا مثل الحديث النبوى: «من يَقُم ليلة القدر إيمانًا واحتسابًا غُفِر له».

وهذا الحكم العام لفعلى الشرط والجزاء يقتضى أن يجرى على «مهما» كما يجرى على أخواتها، غير أن جماعة توقفت فى طَرْد هذا الحكم على الفعلين التاليين لمهما، بحجة أن فعل الشرط دائمًا معها مضارع كقوله تعالى: ﴿مَهْما تَأْتِنا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِين﴾ وقول زُهَيْر:

ومهما تكنْ عند امرئٍ من خليقةٍ   وإن خالها تَخْفى على الناس تُعْلَمِ

والنحاة يقرنونها «بما» ويقول بعضهم: إنها ما مكررة،ووصلها بما يجعلها أدنى إلى أن تأخذ حكمها فى باب الشرط، وخاصة أنها مثلها قد تكون غير زمانية كما فى الآية وبيت زهير ويقابلها مثل: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللهُ﴾ وقد تكون زمانية كما فى قول حاتم:

وإنَّك مهما تُعْطِ بَطْنَك سُؤْلَهُ   ونفسَك نالا منتهى الذَّمِّ أجمعا

ويقابلها حينئذ مع ما مثل: ﴿فَمَا استقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ﴾.

ومعنى ذلك أنه ينبغى فى رأينا أن تأخذ مهما الشرطية حكم ما الشرطية، فيليها تارة فعل شرط مضارع وتارة فعل شرط ماض، فكما يجوز مهما يكن، يجوز: مهما كان. وجزاؤها فى بيت حاتم ماض، مما يرشح فعلها الشرطي ليكون ماضيًا مثله. ويقطع بذلك أنه جاء فعلا ماضيًا على لسان شاعر هذلى قديم هو المتنخل فى قوله يرثى أباه:

إذا سُدْتَه سُدْت مِطْواعةً   ومهما وكلتَ إليه كَفاهُ

وكذلك فى بيت آخر للأسود بن يَعْفر هو قوله:

ألا هل لهذا الدهر من مُتَعلَّلِ   عن الناس مهما شاء بالناس يفعلُ

وواضح أن فعلى الشرط بعد مهما فى البيتين ماضيان، مما يدل بوضوح على أن مهما مثل

أخواتها من أسماء الشرط الجازمة قد يليها مضارعان أو ماضيان أو متخالفان كبيتى حاتم والأسود.

ونخلص من ذلك إلى أن ما يجرى على ألسنة الأدباء فى عصرنا من قولهم «مهما كان» صحيح لغويًّا صحة «مهما يكن».

المراجع

انظر فى مهما: ابن يعيش على المفصل - الرضى على الكافية - المغنى لابن هشام - الأشمونى على الألفية.

٢ - جواز مجيء «بينما» فى غير الصدارة

يشيع فى الكتابات العصرية توسط «بينما» بين جملتيها المرتبطتين بها مثل: «كان على يتكلم بينما دخل خالد».

ويقول اللغويون والنحاة عنها وعن أُختها «بينا»: إنهما من حروف الابتداء، أى أنهما يذكران فى صدر جملتيهما لا متوسطتين بينهما، وتذكر معاجم اللغة وكتب النحو أمثلة مختلفة لهما تتصدران فيها جملتيهما كقول بعض الشعراء:

استغفِـر الله خيـرًا وارضَـيَنَّ بـهِ   فبينـما العسرُ إذ دارتْ ميـاسـيرُ

وقول شاعر آخر:

بيـنـــما المــرءُ آمـنٌ راعــه را   ئعُ حَتْفٍ لم يخْشَ منه انبعاثه

وقول بعض الصحابة فى حديث نبوى: «بينا نحن عند رسول الله ﷺ إذ جاءَه رجل»، فهل نعد صدارة «بينما وبينا» لجملتيهما قاعدة مطّردة بشهادة هذه الأمثلة ونحوها، أو نجيز أن تتوسط كل منهما جملتيها على نحو ما ينتشر فى الكتابات العصرية؟. فى رأيى أن المسألة تحتاج إلى فضل من النظر للأسباب الآتية:

أولا: أن «بينما وبينا» تتفرعان عن «بين» بزيادةِ ما، أو الألف. ومعروف أن «بين» قد تأتى ظرف مكان وقد تأتى ظرف زمان، أما «بينما وبينا» فتلزمان الظرفية الزمانية، وهما بذلك فرعان لبين المستخدمة فى الزمان، ودائمًا «بين» تتخلّل جملتها وتتوسطها وتدخل فى أثنائها مثل: «سافر محمد بين الظهر والعصر» أفلا يكون من حق «بينما وبينا» أن يقاسا عليها، وأن يتوسطا جملتيهما وخاصة أنهما لا يزالان ظرفى زمان ويحملان معنى البينيّة والتخلل مثل «بين» الزمانية تمامًا، وغاية ما بينها وبينهما من خلاف أنها للتخلل والتوسط بين المفردات، وهما للتخلل والتوسط بين الجمل.

ثانيًا: ذهب بعض النحاة إلى أن «بينما وبينا» شرطيتان، وقال آخرون: إنهما أشربتا معنى الشرط؛ ولذلك ينبغى أن تتصدرا جملتيهما، ويلاحظ أن معنى الشرط فيهما ضعيف؛ لأن الجملة الثانية معهما لا تترتب على الأولى ترتب جواب الشرط على فعله، وهما - بحسب استخدامهما اللغوى - تدلان على الاقتران، وليستا شرطيتين ولا مشربتين معنى الشرط.

ثالثًا: على فرض أن «بينما وبينا» شرطيتان أو أشربتا معنى الشرط، لا يمنع ذلك من توسطهما لجملتيهما؛ لأن أداة الشرط التي يقاسان عليها فى الصدارة تتوسط جملتيها فى الاستعمال اللغوى كقوله تعالى: ﴿فَذَكِّرْ إِنْ نَفَعَتِ الذِّكْرَىٰ﴾ ويجيز ذلك الكوفيون والأخفش الأوسط مطلقًا، ويذهب البصريون فى مثل الآية الكريمة إلى أن الجواب محذوف يدل عليه ما قبله. ومعنى ذلك أن الصيغة العصرية مثل: «كان على يتكلم بينما دخل خالد» إمَّا أن تحمل على رأى الكوفيين القائل بأن أداة الشرط يجوز أن تتوسط جملتيها ويسبقها الجواب، وإمَّا أن تحمل على رأى البصريين القائل بأن جواب الشرط يحذف إذا دل عليه ما قبله، وهى بذلك فى الصيغة السابقة وما يماثلها تُعد فى ابتداء جملتها، وجوابها محذوف لدلالة ما قبله عليه.

ولعل فى كل ما تقدم ما يدلُّ بوضوح على أن ما يشيع فى الكتابات العصرية من توسط «بينما وبينا» لجملتيهما سائغ لغويًّا ولا خطأ فيه.

٣ – كلمات معطوفة بدون حرف عطف

يكثر فى لغة الصحف العصرية حذف حرف العطف بين كلمتين فى مثل:

محادثات سعد زغلول – ماكدونالد.

مصر – ألمانيا أربع رحلات أسبوعيًّا بدون توقف فى الطيران.

قطار مصر – أسوان.

ومألوف الاستعمال فى العربية ينكر مثل هذه العبارات لحذف حرف العطف فيها إذ المألوف أن يقال:

مفاوضات سعد زغلول وماكدونالد.

مصر وألمانيا أربع رحلات أسبوعيًّا بدون توقف.

قطار مصر وأسوان.

غير أن لهذا الباب – باب حذف حرف العطف – أمثلة فى القديم شعرًا ونثرًا، من ذلك ما ذكره ابن جنى من أن المازنى حكى عن أبى زيد قول بعض العرب: أكلت لحمًا سمكًا تمرًا، يريد أكلت لحمًا وسمكًا وتمرًا. وذكر ابن جنى أيضًا أن الأخفش الأوسط أنشد من ذلك قول بعض الشعراء:

كيف أصبحتَ كيف أمسيتَ مما   يـزرعُ الـوُدَّ فى فؤاد الكـريمِ

والشاعر يقول إنه مما يغرس المودة التحية فى الصباح والمساء، وقد حذف حرف العطف بين جملتى: كيف أصبحت كيف أمسيت. وذكر ابن جنى أيضًا من هذا الباب ما أنشده ابن الأعرابى لبعض الشعراء من قوله:

وكيف لا أَبكى عـلى عَـلَّاتى   صبـائحى غبـائِقى قَـيْـلاتى

العلات جمع علة: ما يتعلَّلُ به، وفسَّرها بالصبائح والغبائق والقيلات، يقول: كيف لا أَبكى على ما كنت أتعلل به وأتلهى من إبل الصباح والمساء ووقت القيلولة، وقد حذف حرف العطف بين صبائحى وغبائقى وبين غبائقى وقيلاتى. ويتناول ابن هشام فى كتابه «المغنى» حذف حرف العطف بين المتعاطفين، ويقول: إن باب هذا الحذف الشعر، ويذكر أن الأخفش الأوسط حكاه عن بعض العرب وينشد منه قول الحطيئة:

إن امـرءًا رَهْطُه بـالشام منـزلـهُ   برمل يَبْرينَ جارًا شدَّ ما اغتربا

يقول: إن امرأً أهله بالشام ومنزله برمل يبرين فى اليمامة ما أشد اغترابه، وقد حذف حرف العطف بين جملة منزله برمل يَبْرين، وجملة رهطه بالشام.

ثم يذكر ابن هشام أنه خُرِّجت من هذا الباب، أى باب حذف حرف العطف ثلاث آيات فى الذكر الحكيم:

أولاها: ﴿شَهِدَ الله أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ العزيزُ الحكيم * أَنَّ الدِّينَ عِنْدَ الله الاسْلَام﴾ (آل عمران ١٨ – ١٩) بفتح أن فى قوله جلَّ شأنه: ﴿أَنَّ الدِّينَ عِنْدَ الله الإِسْلَام﴾ فى قراءة الكسائى، فقد حذفت معها واو العطف كما يقتضى ظاهر القراءة.

والآية الثانية: آية سورة التوبة: ﴿لَيْسَ عَلَى الضُّعَفَاءِ وَلَا عَلَى الْمَرْضَى وَلَا عَلى الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يُنْفِقُونَ حَرَجٌ إِذَا نَصَحُوا لله وَرَسُولِهِ ما عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ وَالله غَفُورٌ رَحِيمٌ * ولَا عَلى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوْا وَأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمعِ﴾ (التوبة ٩١ – ٩٢) وظاهر السياق فى الآية الثانية قد يفهم معه أن واو العطف حذفت من قوله تعالى: ﴿قُلْتَ لا أَجِدُ﴾ أى وقلت، وذكر ابن هشام لكل من هذه الآية وسابقتها تخريجا فخُرِّجت الآية الأولى على أنها بدل من أن قبلها وصلتها، وخرجت الثانية على أن (قلت) هى جواب إذا و(تولوا) جواب سؤال مقدر، كأنه قيل: فما حالهم؟

والآية الثالثة آية سورة الغاشية: ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَة * وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خَاشِعَةٌ﴾ وبعد أن تمت أوصاف هذه الوجوه، والمراد أصحابها قال جلَّ شأنه: ﴿وُجُوهٌ يومئِذٍ نَاعِمَةٌ﴾ (الغاشية ٨) أى ووجوه عطفًا على وجوه السابقة. ولم يذكر ابن هشام فى هذه الآية تخريجًا آخر ينفى عنها حذف حرف العطف.

وواضح من كل ما قدمت أن لحذف حرف العطف أمثلة فى الشعر والنثر ذكرها ابن جنى وابن هشام، وانفرد ابن هشام، كما مر، بذكره لثلاث آيات من القرآن الكريم خُرِّجت على حذف حرف العطف.

وفى ذلك كله ما يسوِّغ ما جرت اللغة العصرية عليه أحيانًا من هذا الحذف فى أمثلة محصورة تداولتها الصحف والألسنة كالأمثلة المذكورة آنفًا.

المراجع:

الخصائص لابن جنى ١/٢٩٠.   المغنى لابن هشام ص ٧٠٦

٤ - إشْراب «ما» فى صيغة «مادام» معنى الشرط

١ - تستخدم صيغة «مادام» فى تعبيرات عصرية على هذا النمط:

(أ) مادام علىّ مجتهدًا فى دروسه فسيكتب له النجاح.

(ب) مادام قد حضر صاحب الاقتراح فلنناقش الموضوع.

وعصرية هذين التعبيرين وما يماثلها تأتى من أن «مادام» تكون عادة تابعة لجملة تتقيد بها كقوله تعالى: ﴿وَأَوْصانِي بِالصَّلاةِ والزَّكَاةِ مَادُمْتُ حَيًّا﴾ ويقول النحاة إنها فى الآية الكريمة وما يماثلها زمانية مصدرية، أى أنها وما بعدها فى الآية بتقدير: «مدة دوامى حيًّا».

٢ - واضح أن «مادام» فى التعبيرين العصريين السالفين جاءت متقدمة جملتين وليس ذلك فحسب، فإن الجملتين فى التعبيرين بعدها شبيهتان شبهًا قويًّا بالجملتين الشرطيتين، إذ تترتب ثانيتهما على أولاهما ترتب جواب الشرط على فعله. وأيضًا فإن جملة الجواب مع «مادام» فى التعبيرين وما يماثلهما تأخذ حكم جملة جواب الشرط فى اقترانها بالفاء إذا كانت اسمية أو فعلية فعلها جامد أو طلبى أو منفى أو مقترن بقد أو سوف أو السين كما فى المثالين.

٣ - وإذن فلفظة «ما» فى صيغتى «مادام» العصريتين السالفتين أُشربت معنى أداة الشرط بسبب مجيئها فى صدر الجملتين التاليتين لها، وهو استعمال معروف للفظة «ما الزمانية» فى العربية، أثبت ذلك لها - كما نص ابن هشام فى كتابه المغنى - أبو على الفارسى وأبو البقاء وأبو شامة وابن برى وابن مالك، يقول: وهو ظاهر فى قوله تعالى: ﴿فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ﴾. ومما يدل على قوة «ما» فى أداء معنى الزمان والشرط معًا أنها حين تتصل بلفظة «كل» تتحول معها إلى أداة زمانية شرطية فى مثل قوله عز شأنه: ﴿كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَشَوْا فِيهِ﴾.

٤ - يلاحظ أن أداء «ما» لمعنى الشرط واضح فى التعبيرين العصريين، ويتضح أداؤها لمعنى الظرفية فى التعبير الأول ويضعف هذا الأداء أحيانًا كما فى التعبير الثانى، ولذلك قلنا: إنها فى التعبيرين زمانية ولم نقل إنها ظرفية، أى أنها تدل على الزمانية دلالةً ما، وهى دلالة لزمتها من استعمالها القديم مع «دام».

٥ - ونخلص من ذلك كله إلى: صحة صدارة «مادام» للجملتين فى التعبيرات العصرية، وتخرَّجُ (ما) فيهما على أنها زمانية شرطية.

٥ - «حتى»
عاطفة بدون معطوف عليه

يشيع فى الكتابات العصرية - استخدام حتى عاطفة بدون معطوف عليه كما فى الصيغ التالية:

١ - الهزيمة اليوم تهدد إسرائيل، يعترف بذلك حتى المتعاطفون معها.

٢ - مجلس الأمن ينعقد دون أن يُعرض عليه حتى مشروع قرار.

٣ - لم يقرأ حتى الصحف.

٤ - لم ينجح فى أن يكون حتى عضوًا فى مجلس القرية.

٥ - ترك الخلاف أثره حتى على العلاقات الثقافية بين البلدين.

المتبادر إلى قارئ هذه الأمثلة جميعا أنها كانت تتم لو أنه ذُكر فى الجملة الأولى الفاعل قبل حتى، وفى الثانية نائب الفاعل الذى كان ينبغى أن يسبقها، وفى الثالثة المفعول به، وفى الرابعة خبر يكون، وفى الخامسة الجار والمجرور. ولو أن الجمل جميعًا جاءت تامة على هذا النحو لأعربنا حتى عاطفة وما بعدها معطوفًا على ما قبلها دون أى تردد.

وفى الجمل السابقة يبرز سؤالان: أولهما هل يصح قبل حتى حذف الفاعل كما فى المثال الأول، ونائبه كما فى المثال الثانى، والمفعول به كما فى المثال الثالث، وخبر يكون كما فى المثال الرابع، والجار والمجرور كما فى المثال الخامس؟.

ومعروف أن حذف المفعول والجار والمجرور كثير ما دام يدل عليهما السياق، ونستطيع أن نعمم ذلك فى بقية الأمثلة، إذ جاء حذف الفاعل فى القرآن الكريم مع دلالة السياق عليه فى مثل: ﴿حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾ أى الشمس، ويقاس نائب الفاعل على الفاعل فيحذف إذا دل عليه السياق، ومثلهما خبر يكون ، إذ الخبر مع المبتدأ كثيرًا ما يحذف مثل: ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ﴾ أى خير من غيرهما، فتحمل صيغة خبر النواسخ على صيغة خبر المبتدأ. وإذن يمكن أن نضع قاعدة عامة، هى أنه يصح حذف أى جزء فى الجملة إذا دل عليه السياق، وبذلك يتجه الحذف فى الأمثلة الخمسة.

أما السؤال الثانى فهو كيف نعرب ما بعد حتى؟ وأرى أن يعرب نفس إعرابه لو أن هذه المحذوفات بقيت ولم تحذف فى الجمل السابقة، فيكون ما بعدها معطوفًا على محذوف مماثل له فى الرفع والنصب والجر قبله، فيقال فى المثال الأول: «المتعاطفون» معطوفة على فاعل محذوف وهلم جرًّا، وقد صرح ابن جنى فى كتابه الخصائص (٢/١ - ٣) بأنه قد حذف المعطوف تارة والمعطوف عليه أخرى. ومثَّل للحالة الثانية بقول القائل: الذى ضربت وزيدًا جعفر «يريد الذى ضربته وزيدًا جعفر» فحُذف الضمير المفعول به وعُطف عليه، وواضح أن ابن جنى أطلق كلمة حذف المعطوف عليه دون تخصيص، وذكره المثال الذى أتى به للباب وهو حذف المعطوف عليه إذا كان مفعولا به لا يخصص القاعدة العامة التى وضعها، وهى أنه قد يحذف المعطوف عليه سواء أكان مفعولا به أو لم يكن مفعولا به.

وأوضح من كلام ابن جنى فيما يتصل بالأمثلة السابقة ما جاء فى شرح الكافية للرضى (١/٣٣٦) من قوله: «وقد يحذف المعطوف عليه بعد «بلى وأخواتها» تقول لمن قال: «ما قام زيد» «بلى وعمرو» أى «بلى قام زيد وعمرو» ويتابع الرضى التمثيل بمعطوفات عليها محذوفة مع ذكر حروف العطف حتى يقول: «وتقول لمن قال: مات الناس: بلى حتى الأنبياء» أى بلى مات الناس حتى الأنبياء، فما بعد حتى معطوف على فاعل محذوف قبلها فى المثال، وحقًّا هو مثال خاص بالجواب فقط، ونحن نعممه، وبذلك يشمل غير الجواب كما فى الأمثلة الخمسة فى أول هذا الكلام.

وبذلك يمكن وضع قاعدة عامة لإجازة الأمثلة المذكورة على النحو التالى:

«تأتى حتى عاطفة، وقد يحذف معها المعطوف عليه».

٦ - «لا» النافية غير العاملة
فى استعمالات معاصرة

يكثر فى استعمالات عصرية أن تدخل لا النافية بين المبتدأ وخبره، مثل: هذا العمل لا إنسانى، وبين المنعوت ونعته مثل: هذه فكرة لا دينية، وبين الحال وصاحبها مثل: صنع ذلك لا مكترثًا بأحد. وهى تعبيرات عصرية تحتاج صحتها إلى شىء من إنعام النظر والعودة إلى آراء النحاة لنرى هل يمكن أن تقبل هذه الاستعمالات العصرية، التى تكون فيها لا نافية وغير عاملة ولا مكررة، ومن يرجع إلى كتب النحو يجدهم ينصُّون على أن لا النافية غير العاملة تدخل على ما يلى:

(ا) على الفعل المضارع كقوله تعالى: ﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ الجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ﴾.

(ب) وعلى الفعل الماضى فى الدعاء دون تكرار مثل: «لا أصابك مكروه».

(جـ) وعلى الجملة الاسمية وعلى الفعل الماضى (فى غير الدعاء) وعلى الاسم المفرد خبرًا ونعتًا وحالا. واختلف النحاة: هل يجب تكرارها حينئذ أو لا يجب؟ مذهب سيبويه والجمهور وجوب تكرارها فى كل ذلك فيقال:

لا الشمسُ طالعةٌ ولا السماءُ ممطرة.

زيدٌ لا حضرَ ولا اعتذر.

علىٌّ لا شاعرٌ ولا كاتبٌ.

هى قصيدةٌ لا رائعة ولا بديعة.

تحدَّث زيدٌ لا مقنعًا ولا مصيبًا.

ومذهب المبرد أنه لا يلزم فى كل ذلك تكرار لا، وتشهد لمذهبه نصوص مختلفة فى كتاب سيبويه وفى القرآن الكريم وفى اللغة. وفيما يلى بيان ذلك:

أما عدم تكرار لا مع الجملة الاسمية فقد احتج له المبرد بما جاء عند سيبويه (٣٥٧/٣٥٦/١) من إجازته: «لا سلامٌ عليكم»، (انظر المقتضب ٣٨٠/٤). وفى الهمع ١٤٨/٢ وأوضح المسالك الشاهد رقم ١٥٥ قال بعض الشعراء:

أشاءُ ما شئتِ حتى لا أزال لما   لا أنتِ شائيةٌ من شأننا شانى

ومرَّ آنفًا أن لا النافية لا تكرَّر مع الماضى فى الدعاء، مما يؤذن بجواز عدم تكرارها فى غير الدعاء، ويشهد لذلك قوله تعالى فى سورة البلد: ﴿فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ﴾. والآية نص واضح فى جواز عدم تكرار لا مع الماضى مطلقًا، أما الاسم المفرد فقد جاءت لا معه غير مكررة فى شاهد عند سيبويه (٣٥٨/١) وهو قول شاعر من بنى سَلول:

وأنت امرؤٌ منا خُلقتَ لغيرنا   حياتُك لا نفعٌ وموتُك فاجـعُ

وواضح أن لا النافية دخلت على الخبر فى البيت ولم تكرر، وقال بعض الشعراء كما فى الهمع وشرح الأسمونى على الصبان:

قهرتَ العِدَا لا مستعينًا بِعُصْبةٍ   ولكنْ بأنواعِ الخدائع والمَكْـرِ

ولا النافية فى البيت دخلت على الحال دون تكرار.

ومعنى ذلك كله أن مذهب المبرد فى عدم تكرار لا النافية غير العاملة مطلقًا يسنده نص قرآنى، ونصوص عند سيبويه وفى اللغة، مما يجعل مذهبه صائبًا وصحيحًا، وإذن يكون سائغًا ما يجرى فى التعبيرات العصرية من عدم تكرار لا مع الاسم المفرد: خبرًا ونعتًا وحالا فى مثل:

هذا الاتجاه لا أخلاقى.   هذا عمل لا إنسانى.   تحدَّث لا آمرًا.

وفى هذه الأمثلة تُعْرب لا نافية وما بعدها بحسب موقعه من الإعراب خبر أو نعت أو حال، وكذلك إذا دخلت على خبر فى مثل: «هذا العمل لا إرادىّ»، ويمكن أن نُعَمِّم ذلك على النحو التالى:

يسوغُ دخول لا النافية غير مكررة على الأسماء المفردة: أخبارًا أو نعوتًا أو أحوالا.

المراجع

الكتاب لسيبويه ٣٥٦/١ - ٣٥٨.

المقتضب للمبرد ٣٨٠/٤.

ابن يعيش على المفصل ١١٢/١.

همع الهوامع للسيوطى ١٤٨/١.

أوضح المسالك: (طبعة محيى الدين عبد الحميد) ص ١٩٢.

الأشمونى على الصبان (طبعة بولاق) ٣٦٦/١.

٧ - اللاأدرية - اللاأخلاقى - الماهية - الماصدق

معروف أن العباسيين سموا من يتوقفون عن الحكم على الأشياء باسم اللاأدرية، وهى صيغة مشابهة لمثل قولنا اللامتناهى، وقد شاع هذا التعبير فى عصرنا فيقال اللا أخلاقى واللاشعورى واللا معقول وما إلى ذلك.

ونرى أن نميز بين الصيغة الأولى والصيغ التالية التى دخلت فيها أداة التعريف على صفة منفية بلا، وأوضحنا فى الكلمة السابقة إساغة مثل قول المعاصرين: هذا لا أخلاقى، وتحدث لا آمرًا، على أن لا نافية غير عاملة وما بعدها يرفع أو ينصب بحسب موضعه من العبارة، ويمكن أن نسوِّغ مثل اللامعقول واللاشعور بأن الكلمة مع لا النافية عوملت معاملة اسم واحد فدخلت عليها أداة التعريف، وأصبحت مع ما بعدها كلمة واحدة يوصف بها فى مثل: هذا العمل اللاأخلاقى سيئُ النتائج، وتقع مبتدأ فى مثل اللامعقول خارق للمعتاد المألوف.

أما الصيغة الأولى: اللا أدرية فمشتقة من قول أصحاب هذا المذهب الفكرى لا أدرى، فأصل الصيغة لا النافية والفعل المضارع أدرى، فيقال: هذا المفكر لا أدريٌّ، أى أنه يتوقف عن إصدار حكم أو رأى فى الأشياء، ثم نحت الأسلاف من هذا التركيب مصدرًا صناعيًّا وأضافوا إليه أداة التعريف دلالة على هذه الجماعة المتوقفة عن إبداء الآراء والأحكام.

ولم يعامل الأسلاف لا النافية وما بعدها هذه المعاملة وحدها، بحيث تصبح هى وما بعدها كأنها كلمة واحدة مستحدثين منها مصدرًا صناعيًّا، فقد صنعوا ذلك بما الاستفهامية وما يليها من ضمير يُسأل به عن كنه الشيء وحقيقته، واشتقوا من ذلك أو استحدثوا منه مصدرًا صناعيًّا هو قولهم: ماهية الشيء، يريدون حدَّه وتعريفَه، ودار ذلك على ألسنة الأسلاف وخاصة المناطقة، مضيفين إلى الكلمة أداة التعريف، فيقولون: الماهية، كما يقال: اللاأدرية.

وأكثر من ذلك أنهم دلوا بالتعبير: «ما صدق» على مجموع الأفراد أو الأنواع الداخلة تحت كلٍّ واحد، والتعبير مؤلف من «ما» الموصولة والفعل الماضى «صدق»، وعاملوا هذا التعبير معاملة المفرد، فأدخلوا عليه أداة التعريف، يقولون: الماصدق، كما يقولون: الما جرى، وكما يقولون: الماهية، وكما يقولون: اللا أدرية، وهم يجمعون الماصدق على الماصدقات، والماجرى

على الماجريات. وتيسيرًا على العلماء فى عصرنا والمتفلسفة فى وضعهم للمصطلحات العلمية المستحدثة نخلص إلى أنه:

يسوغ لأصحاب العلم والفلسفة عند الحاجة فى وضعهم للمصطلحات أن يعدوا الكلمة المنفية بلا والأخرى المسبوقة بما الموصولة كلمة واحدة ويعرفوها بأل ويصوغوا منها مصدرًا صناعيًّا.

٨ - لم ولن أفعل - لا ولن أفعل

. تجرى على ألسنة المعاصرين الصيغتان التاليتان:

١ - صيغة تجمع بين لم ولن فى مثل قولهم: «إن صورتها لم ولن تغيب عنى»، وواضح أن هذه الصيغة تجمع بين لم التى تقلب زمن المضارع إلى الماضى ولن التى تقلبه إلى المستقبل.

٢ - صيغة تجمع بين لا ولن فى مثل قولهم: «إن موقفك لا ولن يغير رأيى».
ولا: نافية للحاضر ولن نافية للمستقبل

وتوجيه الصيغتين قد يبدو فيه شىء من الصعوبة إلا إذا أدخلناهما فى باب التنازع، وحقًّا لم يشر القدماء إلى التنازع فى الحرفين، غير أنه من الممكن قياس الصيغتين على صيغته المعروفة التى يتسلط فيها عاملان على معمول واحد، كما يقول البصريون.

ومعروف أن النحاة اختلفوا فى عامل المعمول بباب التنازع، هل هو العامل الأول كما يقول الكوفيون، أو هو العامل الثانى لقربه كما يقول البصريون وتشهد نصوص العربية لرأيهم، كما لاحظ سيبويه فى كتابه. وتأسيسًا على ذلك يمكن إدخال الصيغتين فى باب التنازع، مع الأخذ برأى البصريين القائل بإعمال العامل الثانى، وبذلك تنصب لن المضارع فى الصيغة الأولى، واستغنت لم عن مضارع مجزوم يليها بدلالة السياق.

وبالمثل تنصب لن المضارع فى الصيغة الثانية، واستغنت لا عن مضارع يليها بدلالة السياق، وبما قدمت يمكن تسويغ الصيغتين العصريتين على أنهما من باب تنازع العاملين معمولا واحدًا، مع الأخذ برأى البصريين الذى يجعل العمل فى المعمول للعامل الثانى مع السعة فى قياس تلك القاعدة على الحروف قياسًا مطردًا.

٩ - إضافة «حيث» إلى الاسم المفرد

حيث ظرف مكان مبنى على الضم ومحله النصب إلا أن يجر بمن وإلى، ودائمًا يضاف إلى جملة اسمية أو فعلية، فيقال: رأيتك حيث زيد جالس - رأيتك حيث جلس زيد - جئت من حيث تَعلم - أذهب إلى حيث ذهب زيد. وجاء عن العرب مثل: قمت حيث زيد. وحينئذ يرفع البصريون لفظ زيد، ويعربونه مبتدأ محذوف الخبر، والتقدير قائم أو موجود ونحو ذلك.

وذهب الكسائى إلى أن الاسم المفرد عقب حيث فى مثل: قمت حيث زيد مجرور بإضافة حيث إليه، وجعل ذلك قياسًا مطردًا لمجيئه عن العرب فى مثل قول بعض الشعراء:

أما تَرَى حيث سهيلٍ طالعا   نَجما يضىءُ كالشهابِ ساطعا

وأنشد ابن الأعرابى تلميذ الأصمعى لأحد الشعراء:

ونطعنهم حيث الكُلَى بعد ضَرْبهم   ببيضِ المواضى حيث لىِّ العمائمِ

أى حيث الرءوس، وأنكر ذلك البصريون، وافترقوا فريقين: فرقة أنكرت رواية «سهيل» فى البيت الأول بالجر، ورفعته على أنه مبتدأ محذوف الخبر، وبالمثل أنكرت رواية «لىّ» فى البيت الثانى بالجر ورفعته على أنه أيضًا مبتدأ محذوف الخبر، وفرقة لم تنكر رواية الكلمتين بعد حيث بالجر، غير أنها قالت: إن ذلك نادر، والنادر لا يقاس عليه.

ويرجِّح الأخذ برأى الكسائى ومن تابعه من الكوفيين مثل تلميذه الفرَّاء أن ظروف المكان أخوات حيث جميعًا تضاف إلى الاسم المفرد، وإذن فإضافة حيث إلى ما بعدها رجوع بها إلى الأصل المأخوذ به فى نظائرها من ظروف المكان، وفى رأينا أن الكسائى أدق من البصريين وأرهف حسًّا لغويًّا حين جوَّز إضافتها إلى المفردات.

ونخلُص من كل ما سبق إلى أن حيث قد تضاف إلى الجمل اسمية أو فعلية، وقد تضاف إلى الاسم المفرد، فيجر بالإضافة إليها قياسًا فى ذلك على أخواتها من الظروف المكانية، وأخذًا برأى الكسائى وما احتج به من الشعر فيقال: ألقاك حيث الجامعةِ أو حيث الأهرامِ، وبادر إلى

حيث العملِ الجاد، وسافر إلى حيث المعيشةِ الهنيئة، ولا تمارِ فى الحكم من حيث العدلِ، واشهد من حيث الحقِّ.

ومن كل ما تقدم يتضح أن إضافة حيث إلى الاسم المفرد بعدها سائغة قياسًا واستعمالا.

المراجع

انظر فى حيث: ابن يعيش على المفصل، والرضى على الكافية، والمغنى لابن هشام، وهمع الهوامع للسيوطى، والصبان على الأشمونى. وراجع معجم لسان العرب.

١٠ - تسهيل الهمزة
فى مثل: «آيل للسقوط»

تعبير «آيل للسقوط» يشيع فى اللغة المعاصرة، وفيه تسهَّل الهمزة فى كلمة «آيل» فتقلب ياءً، وهى اسم فاعل من فعل «آلَ» الأجوف. ومعروف أن قاعدة اشتقاق اسم الفاعل من هذا الفعل أن تقلب عينه همزة مثل: قائل - بائع، فكان القياس يقتضى أن يقال فى التعبير السالف: «هذا المنزل آئل للسقوط». وفى رأيى أن كلمة «آيل» بالتسهيل - كما فى العامية - صحيحة لغويًّا بدليل ما يلى:

(أ) كثرة تسهيل العربية للهمزة فى الكلمات وتخفيفها وحذفها، ومن قول سيبويه فى الكتاب ٢٦٧/٢: «ليس من كلام العرب أن تلتقى همزتان، فتخففًا، ويستثقل أهل الحجاز تخفيف الهمزة الواحدة»، وإنما دعا إلى تسهيل الهمزة وتخفيفها، بل حذفها أحيانًا أنها أكثر الحروف ثقلا فى النطق، إذ تضغط على مخرجها من أقصى الحلق، حتى ليشبه صوتها - كما قال الأسلاف - التهوع.

(ب) نص علماء الصرف على أن الهمزة المتحركة بعد الألف الممدودة يجوز تخفيفها بأن تُليَّن، وتجعل بين الهمزة والياء فى مثل: مسائل. والبينية أو التوسط فى النطق بين الهمز والياء ضرب من التسهيل، إذ يريدون إشمام الياء الهمزة، أو بعبارة أوضح أن يضغط عليها قليلا كأنها آتية من الحلق، أو من جهة الحلق، وهو على كل حال نطق ينتهى بالهمزة فى مثل «مسائل» و«عباءة» إلى أن تخفَّف وتنطق ياء أو أقرب ما تكون إلى الياء.

(جـ) وردت صيغة من صيغ اسم الفاعل المشتق من فعل أجوف مخفَّفَة الهمزة بعد الألف فى قراءةٍ من قراءات الذكر الحكيم، هى قراءة أبى جعفر يزيد بن القعقاع قارئ المدينة وأحد القراءِ العشرة لآية سورة آل عمران: ﴿أَنِّى قَدْ جِئْتُكُمْ بِآيَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ أَنِّى أَخْلُقُ لَكُمْ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنْفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللهِ﴾ إذ قرأ فى رواية عيسى بن وردان (كهيئة الطاير.. فيكون طايرًا) بتسهيل الهمزة بينَ بينَ فى الموضعين، وكذلك قرأ آية سورة المائدة: ﴿وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّايرِ بِإِذْنِى فَتَنْفُخُ فِيهَا فَتَكُونُ طَايرًا بإِذْنِى﴾.

٤ – وأيضًا ذكر أبو بكر بن مهران فى كتابه فى وقف حمزة، أحد القراء السبعة، قراءةً مماثلة فى نحو (تائبات) بإبدال الهمزة ياءً، وحكى أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد الطبرى فى ذلك أنه بين بين.

٥ – وإذن يكون لتسهيل الهمزة فى كلمة «آيلٌ» أصلٌ، هو نطقها بالتليين كما فى بعض القراءات السالفة، ويشفع لتسهيلها ونطقها ياءً صعوبة النطق بها: «آئل» مهموزة بعد الألف، إذ تبتدئ الكلمة بهمزة تضغط فى نطقها على أقصى الحلق، وتمد فتعطى الفرصة للزفير، غير أنه لايلبث أن يتوقف لضغط النطق بالهمزة الثانية على أقصى الحلق مرة أخرى، مما يحدث ثقلا واضحًا فى التلفظ بالكلمة، وهو ثقل يتطلب تسهيلها ونطقها ياءً، ونخلص من ذلك كله إلى: أنّ كلمة «آيل» بتسهيل الهمزة ونطقها ياءً عربيةٌ صحيحة، ومثلها ما يشاكلها كلفظة آيب فى قولهم: آيب من السفر.

المراجع

الكتاب لسيبويه ٢/٢٦٧
النشر فى القراءات العشر لابن الجزرى ١/٤٠٠ ، ٢/٢٤٠ ، ٤٦٣.

١١ - قياسية «فاعل»
للدلالة على الاشتراك وعلى التتابع والموالاة

وردت كلمتا المعاوقة والمحاثَّة فى مصطلحات الفيزيقا للدلالة على أصل الفعل وتواليه أو تتابعه. ولما كانت المعاجم لم تثبت الفعلين: «عاوق - حاثَّ». فقد رجعنا إلى كتب الصرف فوجدنا أن الصرفيين ينصون على أن الاشتراك أظهر معانى فاعَل، وأن من معانيها أيضًا المتابعة والموالاة (نَصَّ على ذلك ابن قتيبة والرضىّ).

وإذن فالمعنى الذى أرادته لجنة الفيزيقا لَفاعَل معنى صحيح من معانيها، وتزخر المعاجم بألفاظ لها نفس الدلالة مثل: «تابع - والى - ثابر - حاصر - دافع - ذاكر - رابط - داوم - زاول - سامح - طاول - عامل - عالج - عاود - عاون - غامر - ناضل - مارس - ماطل - لاطف - لازم - حاضر - واصل - واظب».

ولما كانت لجنة الفيزيقا بالمجمع فى حاجة إلى استخدام كلمتى: «المعاوقة - المحاثَّة» بمعنى تتابع الإعاقة والحثّ، وكان المجمع قد أجاز من قبل قياسية فعَّل للدلالة على التكثير والمبالغة، وقياسية استفعل للدلالة على الطلب والصيرورة، وقياسية صيغة تفاعل للدلالة على المساواة والاشتراك والتماثل، فإنى أرى قياسية فَاعَلَ للدلالة على المتابعة والموالاة لشدة حاجة لجنة الفيزيقا إليها فى كلمات أخرى كثيرة تقترحها مثل: مواسعة من واسع، ومقاصرة من قاصر وهلم جرًّا، وهى أفعال لم تثبتها المعاجم. وأرى أن يضاف إلى دلالة الموالاة فى هذا القياس دلالة الاشتراك، لأنها أظهر معانى فاعل، وتحتاج اللجنة العلمية إلى تسويغها بدورها، ولذلك أرى الاتساع فى قياسية فَاعَل التى لم تثبتها المعاجم للدلالة على الاشتراك، وأيضا على الموالاة، وأن الفعل يتلو بعضه بعضًا أخذًا بتيسير اللغة العلمية، وإمدادها بما يعوزها من المواد اللغوية.

المراجع

١ - الكتاب لسيبويه ٢٣٨/٢.
٢ - أدب الكاتب لابن قتيبة (طبع مطبعة السعادة بمصر) ص ٢٥٥ وما بعدها.
٣ - شرح الشافية للرضى (بتحقيق الشيخ محمد نور وزميليه) ٧١/١، ٩٢ وما بعدها.

١٢ - أبنية صحيحة فى التصغير والنسب

(أ) أُذَيْن

عرضت لجنة الطب على مجلس المجمع بين مصطلحاتها المصطلح: أُذَيْن، وكان ذلك مثارًا لتساؤل مؤداه: هل يجوز فى تصغير المؤنث المجازى حذف تاءِ التأنيث فيه فيقال فى عين عُيَيْن وفى أذن أُذَين، وخاصة أن الأطباء درجوا فى كتاباتهم ومحاضراتهم على هذا التصغير، فيقولون: أذين لا أُذينة؟. وفى رأينا أن لهم مندوحة فى ذلك، إذ نص علماء التصريف على أن التاءَ لا تظهر فى تصغير المؤنث المجازى إذا أدّى ظهورها إلى التباس، فمثل كلمة «شجر» تصغَّر بدون زيادة تاء، فيقال: شجير، لا شجيرة حتى لا يظن السامع أو القارئ أنها تصغير شجرة.

ولعل الذى عدل بالأطباء عن تصغير أذن على أذينة بحسب القاعدة، أن أذينة فى العربية تستخدم علمًا من قديم مثل: عُرْوة بن أُذَيْنة. ويشفع لهم أيضًا أنه جاءَت عن العرب كلمات مؤنثة تأنيثًا مجازيًّا، وصُغِّرت بدون تاء مثل: قوس إذ يقال فيها: قُوَيْس، ودرع إذ يقال فيها: دُرَيْع، وحرب إذ يقال فيها: حُرَيْب.

ونخلص مما سبق إلى أنه: يجوز فى المصطلحات العلمية عدم إلحاق التاء بالمؤنث المجازى المصغر، خاصة إذا اقتضى إلحاقها ضربًا من ضروب الالتباس.

(ب) أُذَيْنانِيّ

نسبت لجنة الطب مصطلحها أذينانى إلى مثنى أُذَيْن، وهذه النسبة يمكن أن تقبل قياسًا للمثنى على الجمع، إذ نسب العرب إليه خوفًا من الالتباس بينه وبين المفرد فى مثل كلابى نسبة إلى قبيلة كلاب، إذ لو نسبوا إلى المفرد فقيل: كلبى لظُنَّ أن النسبة إلى قبيلة كلب لا إلى قبيلة كلاب، ومن ذلك أنصارى وأنمارى ومعافرى. وهذا الالتباس نفسه هو ما جعل اللجنة الطبية تعدل عن النسبة إلى المفرد «أُذَين» قائلة أُذَيْنانى حتى لا يُظَن أن النسبة إلى أذين واحدة، إذ هى صفة تلابس الأذنين معًا

وقد يقال: إنه لم ترد عن العرب كلمات منسوبة إلى المثنى سوى بحرانى نسبة إلى البحرين، وكأنهم لجئوا إليه استثقالا لكلمة بحريني. على أنه يلاحظ أن كثيرًا من الكلمات المنسوبة أدخلوا عليها ألفا ونونًا قبل ياء النسب، وكأنهم ثنوها قبلها مع أنها مفردة مثل: رَبَّانى – رَوْحانى – عَلْمانى – شَعْرانى – صوفانى – حَقَّانى – بَرَّانى – تحتانى – فَوْقانى – دَيْرانى – صَدْرانى – جُوَّانى – حمصانى – إلى كثير من أمثال ذلك مما لا تدعو إلى تثنيته فى النسبة أى حاجة، فأولى أن تحتفظ الكلمة المثناة فى النسبة بالألف والنون مادامت تدعو إلى ذلك حاجة علمية، وبذلك كله تتبين صحة المصطلح الطبى: أذينانى.

ونستطيع أن نخلص مما قدمنا إلى أنه: يجوز فى المصطلحات العلمية – عند الحاجة – أن ينسب إلى المثنى بلفظه كما نسبت العرب أحيانًا إلى الجمع بلفظه.

(جـ) النسبة إلى نظرية النسبية نسبوى

أحال مجلس المجمع على لجنة الألفاظ والأساليب بحث كلمة «نسبوى» نسبةً إلى نظرية النسبيّة «لأينشتين» هل تجيزها قواعد النسبة المعروفة؟

ومعروف أن قاعدة النسب إلى مثل «النسبية» أن تحذف الياء المشددة والتاء فيقال: نسبيّ، غير أنه يمكن قبول كلمة «نسبوى» نسبةً إلى نظرية النسبية تمييزًا لها من النسبة إلى كلمة «النسبة»، فيقال: هذا الرأى نسبى بالقياس إلى آراء أُخرى، ويقال: هذه الفكرة أو الظاهرة نسبوية نسبةً إلى نظرية النسبية «لأينشتين».

ويسوِّغ قبولها أننا لو قلنا فى المنسوب إلى النظرية المذكورة: إنه نسبى التبس الأمر وظُنَّ أنه منسوب إلى لفظ «النسبة» لا إلى النظرية المذكورة. والعربية دائما فى مثل هذا الموقف تعدل إلى المخالفة فى الصيغة، حتى لا يكون فى استخدام اللفظة وهم أو إيهام، وقد لاحظوا ذلك فى النسبة إلى «البحرين»، فقالوا «بحرانى». يقول الفيروزابادى: كرهوا فى النسبة إليها لفظة «بحرىّ» لئلا يشتبه المنسوب إليها، ويظن أنه منسوب إلى البحر لا إلى البحرين.

وأما أن الواو زيدت فى الكلمة حين نسبت إلى نظرية «أينشتاين» فلأنها تزاد كثيرًا فى باب النسب، وخاصة فى المقصور، مثل: معنى ومعنوىّ، والمختوم بياء مشددة مثل علىّ

وعلوى، والممدود مثل سماء وسماوىّ، وقد تزاد على الكلمة الصحيحة مثل زيادة العرب الواو والألف والنون إلى هند فى قولهم: سيف هندوانى. وسبق للمجمع أن أجاز فى النسبة إلى لفظة الوحدة أن يقال: «وحدوى».

ولكل ذلك يتضح أن كلمة نسبوى نسبةً إلى نظرية «النسبية» صحيحة سائغة.

١٣ - رد المحذوف من فاء الثلاثى ولامه فى النسب

١ - رد فاء الثلاثى

للفظ الثلاثى المحذوف الفاء صورتان: صورةٌ، لام اللفظ فيها صحيحة مثل: عدة - جهة، وصورة ثانية: اللام فيها معتلة مثل: شِية. والصورتان جميعا عُوِّض فيهما عن الفاء المحذوفة بهاء التأنيث.

(أ) الصورة الأولى مثل: عدة - جهة

يرى سيبويه أن لا ترد إلى هذه الصورة فى النسب فاء اللفظ الثلاثى، فيقال فى عدة - جهة وما يماثلهما: عِدِىّ - جهىّ. ويرى الفراء أن ترد فاؤه إليه فى النسب ولكن لا فى موضعها من أول اللفظة، وإنما فى موضع اللام لما سمع عن العرب من قولهم: عِدَوِى فى عِدَة، وجعل ذلك قياسا مطردا فى مثله، فيقال فى جهة: جِهَوِىّ.. إلى غير ذلك.

(ب) الصورة الثانية مثل : شِيَة

يرى سيبويه أن تُرَدَّ إلى هذه الصورة فى النسب فاء اللفظة فى أولها ويُفْتَحُ ثانيها وتُقْلَبُ ياؤها واوا فيقال فى شية: وِشَوِىّ. ويرى الفراء أن ترد الفاء فى موضع اللام مثل: عدة، فيقال فى النسب إلى شية: شِيَوِىّ.

٢ - رد لام الثلاثى

للفظ الثلاثى المحذوف اللام الواوية ثلاث صور: صورة حُذفت فيها لام اللفظ الثلاثى وعوِّض عنها بهاء التأنيث مثل: سنة - فِئة - مئة. وصورة ثانية حُذفت فيها لام اللفظ الثلاثى وعوِّض عنها بألف الوصل مثل: اسم - ابن - وصورة ثالثة حُذفت فيها لام اللفظ الثلاثى دون تعويض عنها لا بهاء التأنيث ولا بألف الوصل مثل: أب - يد - أخ.

(أ) الصورة الأولى مثل: سنة - فئة - مئة - شفة

يرى النحاة جميعا أن تُرَدَّ إلى هذه الصورة لام اللفظ الثلاثى المحذوفة فيقال فيها: سنوى - فئوى - مئوى - شفوى.

(ب) الصورة الثانية مثل: اسم - ابن

اختلف النحاة فى النسب إلى هاتين اللفظتين، فقيل تُرَدَّ إلى هذه الصورة لام اللفظ الثلاثى المحذوفة، فيقال فيها: سموى - بنوى (وتُحْمَلُ على ابن لفظة بنت فيقال فيها أيضا: بنوىّ) وقيل تظلّ الألفاظ فى النسب كما هى فيقال: اسمىّ - ابْنِىّ - ويقال فى بنت بِنْتِىّ.

(جـ) الصورة الثالثة مثل: أب - يد - أخ

يرى النحاة جميعا أن تُرَدّ إلى هذه الصورة لام اللفظ الثلاثى المحذوفة فيقال فيها: أبوىّ - يَدَوىّ - أَخَوِىّ (وقيل ينسب إلى أخت مثل أخ فيقال أخوى. وقيل بل تظل كما هى مثل: بنت فىقال أختى كما يقال بنتى).

النتيجة

تيسيرًا لما تقدم أرى الأخذ برأى الفراء فى صورتى (أ و ب) فى رقم ١ وتُضَمُّ إليهما الصورة الأولى فى رقم ٢ وألفاظ الصورة الثالثة، بحيث تصبح للنسب فى الألفاظ المحذوفة الفاء واللام قاعدة واحدة هى رد المحذوف واوا فى النسب ما عدا كلمة اسم فتبقى كما هى فى حالة النسب، فيقال فيها اسمى . وبقية الألفاظ تصبح فى النسب كما يلى: عِدَوى - جِهَوى - شِيَوىّ - سنوى - فئوى - مئوى - شفوى - بنوى (لابن وبنت) - أبوى - يَدَوى - أخوى (لأخ وأخت).

١٤ - عباراتٌ صحيحة

(أ) صارحه الرأى - صارحه بالرأى

لم تذكر المعاجم الصيغتان المتداولتان: «إنى أصارحك كذا - أصارحك بكذا» وإنما فيها: «صارح بما فى نفسه؛ أبداه كصرَّح».

على أن المعاجم ذكرت أن صَرحَ الثلاثى يأتى متعديًا، يقال: «صرَح زيدٌ الأمر» إذا بيَّنه وأظهره، وفيها أيضًا: «صرَّح الشىءَ وأصرحه» بالتضعيف وزيادة الهمزة بمعنى «بيَّنه» مثل صَرَحَه تمامًا.

ويمكن تخريج الصيغة الأولى: «صارحه الرأىَ» على أساس أن الفعل صارح مزيد بألف بعد فائه لفعل صَرَح المتعدى، وهى زيادة أعدّته لأن يتعدّى إلى مفعول ثان؛ ولذلك أمثلة مختلفة فى اللغة مثل:

«خَلس زيدٌ الشىءَ، وخالس زيد عمرَ الشىءَ» بمعنى سلبه وناجز زيد الشىءَ، و «ناجز زيد عمرًا الشىءَ» بمعنى عجّله، و «نَصب زيد له العداءَ، وناصبه العداءَ» بمعنى أظهره».

أما الصيغة الثانية وهى «صارحه بالرأى» فيمكن تخريجها أيضًا على أساس أنه يكثر فى اللغة مجىءُ «فعَل» الثلاثى و «فاعَل» المزيد بألف بعد فائه متعدِّيين إلى مفعول به واحد مثل:

«خدعه وخادعه - جاز المكان وجاوزه - زحمه وزاحمه - غاظه وغايظه - مزج الشىءَ ومازجه - نجَد صاحبه وناجده».

وواضح مما قدمنا أن الصيغتين: صارحه الرأى - صارحه بالرأى». صحيحتان، وتجريان على سَنن قويم فى العربية.

(ب) حبَّذا لو رضيت

ذهب بعض الباحثين إلى تخطئة هذا الأسلوب، لأن «لو» المصدرية إنما يكثر وقوعها بعد «ودَّ يودُّ – وأحب يحبُّ – وتمنَّى يتمنى». وواضح أن «حبذا» لا تفيد التمنى وليس فيها معناه مطلقًا، إنما معناها المدح أو الذم إذا قلت: لا حبذا. وفات هذا الباحث أن مجىء «لو» مصدرية إنما يكثر كما قال بعد «ودَّ يودّ» وما يماثلها مما يفيد التمنى غير أن ذلك إنما يصدق على الكثرة وقد جاءت مصدرية لا تنصب مرارًا بعد أفعال لا تفيد التمنِّى ومن أمثلة ذلك قول امرئ القيس:

تجاوزتُ أحراسًا إليها ومَعْشرا ‏ ‏ علىَّ حِراصا لو يُسِرُّون مَقْتلِى

وقول الأعشى:

وربما فات قومًا جلُّ أمرهمُ ‏ ‏ من التأنِّى وكان الحزمُ لو عجِلوا

وقول قُتَيْلة بنت الحارث:

ما كان ضَرَّك لو مننتَ وربّما ‏ ‏ منَّ الفتى وهْو المَغِيظُ المُحْنَقُ

وهى أمثلة تشفع لمجىء «لو» مصدرية غير مسبوقة بما يفيد التمنى، وفى رأينا أن صيغة «حبذا» مشربة شيئًا منه.

ويمكن قبول الصيغة على أساس أن «لو» فيها ليست مصدرية، وإنما هى للتمنى كما فى قوله تعالى: ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً﴾ وفى مثل «لو تأتينى فتحدثنى». أما مخصوص «حبذا» فمحذوف يدل عليه سياق التعبير.

ويتضح من ذلك أن أسلوب «حبذا لو رضيت» وما يماثله فى كلام المعاصرين سائغ لغويًّا إمَّا على أن «لو» مصدرية، وإمَّا على أنها للتمنى، ولا خطأ فيها ولا غلط.

المراجع

«لو» فى المغنى ص ٢٩٣ وما بعدها.

(جـ) تَعَالَم خالد على زملائه

هذه الصيغة من الصيغ التى أنكرها بعض الباحثين قائلًا: إنها تدور على الألسنة بمعنى التفاخر والتباهى بالعلم، ويقول: إنها صيغة مستحدثة غير معجمية؛ إذ ليس فى المعاجم للفعل «تَعَالم» هذا الاستعمال ولا هذا المعنى، وإنما فيها: تَعالَمَ الجميعُ الخبرَ أو عَلِموه، أى اشتركوا فى علمه.

ويمكن تخريج الاستعمال المعاصر للفعل على أساس ما ذكره سيبويه من أن صيغة «تفاعل» قد تدل على التظاهر بالفعل مثل: «تعامى - تغافل» ومن ذلك: «تناسى - تفاخر - تباهى - تباله - تجاهل - تسامى - تعالى - تماجن - تمارض - تضاءَل - تصاغر - تعاظم - تحامق - تخابث - تعارج - تفاقر - تسافه» إلى غير ذلك من أفعال فى العربية جاءت على صيغة تَفَاعَل. وقياسًا على ذلك تقبل صيغة «تعالم علينا - تعالم على زملائه» بمعنى تظاهر بعلمه، وهو تظاهر يلزمه الفخر والتباهى.

وبذلك يكون الاستعمال العصرى لصيغة «تَعالَم» سائغًا وجاريًا على أساليب العربية.

(د) لم أفعل ذلك أبدًا

الأبد: الدهر. وتُتداول فى اللغة العصرية صيغة: «لم أفعل ذلك أبدا» وينكر هذه الصيغة بعض علماء اللغة، لأن كلمة «أبدا» فى رأيهم إنما تستعمل لتأكيد الإثبات والنفى فى المستقبل مثل: ﴿خالِدِين فيها أبدًا﴾ ومثل «لن يظلَمَ أبدا» ولايصح فى رأى هؤلاء العلماء أن تستخدم «أبدا» لتأكيد النفى فى الماضى فلا يقال: «لم أفعل ذلك أبدا» إذ الصحيح استخدام «قط» فى هذه الصيغة، فيقال: «لم أفعل ذلك قط. غير أنه جاء فى القرآن الكريم ما يثبت صحة الصيغة العصرية، ففى سورة النور: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ورحمتُه ما زَكَا مِنْكُم مِن أحدٍ أَبَدًا﴾ وواضح أن كلمة (أبدا) فى الآية تؤكد الفعل الماضى المنفى: «زكا» أى صلح. وفى ذلك دليل قاطع على أن كلمة «أبدا» كما تستخدم لتأكيد نفى الفعل فى المستقبل تستخدم لتأكيده فى الماضى، مما يثبت - بوضوح - أن الصيغة العصرية: «لم أفعل ذلك أبدا» صحيحة، وتجرى على نهج قويم فى العربية.

القسم الثالث

تسويغ ألفاظ دارجة

أَجْرب - اجربَّ اللون

مما يدور فى ألسنة المعاصرين تعبيرهم عن تغير اللون فى الثوب وما يشبهه بأنه أجرب فيقولون: أسود أو أحمر أجرب، ويستخدمون له صيغة الفعل الخاصة بالألوان فيقولون: «اجربَّ الثوب» إذا تغير لونه كما يقولون: «احمرَّ - اخضرَّ». ولا يوجد هذا المعنى للكلمة ومشتقاتها فى المعاجم، وفيها الجرب داء جلدى تنشأ عنه حِكَّة شديدة، وفعله: «جَرِب يَجْرَبُ جَرَبًا إذا أصابه الجرب، وهو أجرب وجربان. غير أن فى المعاجم: «الجرب: العيب وصدأ السيف» فيقال: جَرِب السيف وسيف أجرب إذا صدئ وعلته كُدرة، وكأن المعاصرين أخذوا من ذلك وصفهم اللون المتغير بأنه أجرب، فكما يقال: جرب السيف إذا صدئ وعلته كدرة قالوا: اجربّ اللون إذا تغير وعلته كدرة على سبيل الاستعارة.

وبذلك تكون الكلماتُ: «جَرِب الثوب - ثوب أجرب أو جَرْبان - اجربَّ الثوب «تعبيرًا عما يصيب لونه من تغير» كلماتٍ سائغة سليمة.

الإمضاء

تدور كلمة الإمضاء فى اللغة اليومية المتداولة بمعنى توقيع الشخص باسمه على ورقة أو أوراق، والكلمة فى اللغة مصدر من قولهم أمضى الأمر إمضاء إذا أنفذه، وفى الحديث النبوى: «ليس لك من مالك إلا ما تصدقت فأمضيت» أى فأنفذت فيه صدقتك ولم تتراجع، ولما كان توقيع الشخص على ورقة يَعْنى أنه سينفذ ما تحتويه من أمر أو اتفاق اسُتعيرتْ لذلك كلمة الإمضاء التى تعنى المضى فى التنفيذ من باب تسمية الشىء باسم لازمه على طريقة المجاز المرسل، ثم اتسع استعمالها فى مجرد التوقيع بالاسم على أى ورقة للعلم وما يشبهه.

وبذلك تكون كلمة الإمضاء، أى توقيع الشخص على ورقة أو أوراق، عربية صحيحة.

أراض رَعْوِيَّة

تتردد كلمة «أراض رعوية» فى الصحف، وقد يظن أن النسبة فيها غير صحيحة، لأن القاعدة العامة فى النسبة إلى مثل كلمة «رَعْى» الثلاثية أن يقال: «رَعْيِىٌّ» كما فى: ظبى «ظَبْيِىٌّ» وفى دُمْية: «دُمْيِىٌّ». ويمكن أن يُسوَّغ استعمال رَعْوِىٌّ و «رَعْوِيَّة» على أساس أنه جاءت فى النسبة كلمات ثلاثية مختومة بالياء، وقُلبت فيها الياء الأولى واوا، مثل: أمية، فالنسبة إليها «أموى» ومثل: «قرية» فالنسبة إليها «قروى». وقياسًا على ذلك يمكن أن يقال فى النسبة إلى رَعْى «رَعْوِىٌّ - رَعْوِيَّة» بقلب الياء واوًا مع سكون العين، حتى لا تلتبس اللفظة بكلمة «رَعَوية» بفتح العين نسبة إلى «الرَّعِيَّة».

وبذلك يكون استعمال الصحف لكلمة «أراض رَعْوية» استعمالا سائغًا.

إجازة

يتداول المعاصرون كلمة «إجازة» بمعنى عطلة، فيقولون «إجازة عيد الفطر» مثلا بمعنى عطلة، ولا توجد الكلمة فى المعاجم بهذا المعنى، وإنما فيها «أجاز الشيء» بمعنى جعله جائزًا، و«أجاز الطريق» بمعنى قطعه، و «أجاز العقد» بمعنى أمضاه، وفيها أيضًا «أجاز الرأى» بمعنى أنفذه، و «أجاز العالم تلميذًا له برواية أحد كتبه» بمعنى أنه أذن له فى روايته عنه، و«أجازوا بنى فلان للحج» إذا أنفذوهم من ديارهم وصرَّحوا لهم بالمرور فى أرضهم». غير أن فى المعاجم أيضًا: «أجاز له الأمر» إذا سوَّغه له، ومن هذا المعنى - فى رأينا - استخدم المعاصرون كلمة الإجازة بمعنى تسويغ أيام للعطلة، وإعفاء الشخص فيها من مزاولة عمله اليومى، من إطلاق العام وهو مطلق الإجازة بمعنى التسويغ على الخاص وهو تسويغ أيام العطلة، على طريقة المجاز المرسل.

وبذلك تكون كلمة «إجازة» بمعنى العطلة عربية صحيحة.

بهت - باهت

تتداول فى اللغة المعاصرة كلمتا: «بهت - باهت» للدلالة على تغير اللون ونقص زَهْوه. ولم تذكر المعاجم هذه الدلالة، إنما ذكرت أن بهت يبهت بَهَتاً إذا استولت على شخص الحجَّة، وفيها بهته يبهته بَهْتاً وبُهْتَاناً فعلا متعديا بمعنى كذب عليه، وفى حديث الغَيْبة: «وإن لم يكن فيه ما تقول فقد بهتَّه» أى افتريت عليه الكذب.

ويمكن أن يخرَّج الاستعمال العصرى لصيغة بهت اللون فهو باهت على أحد وجهين:

١ - إما من البَهَتِ حين يقهر المتكلم أو المجادل صاحبه بالحجة القاطعة والبرهان الساطع، ويلزم ذلك عادة شىء من التغير فى وجه الشخص المحجوج مع شحوب لونه. ومن ثَمَّ استخدم المعاصرون كلمتى: بَهتَ وباهت فى الألوان على طريقة المجاز أخذا من لازم الدلالة الأصلية للكلمة. وقد يقال إن كلمة باهت فى هذا التخريج لا تستقيم مع لزوم الفعل، ولكن لذلك نسواهد فى العربية تتيح الرخصة لهذا الاستعمال العصرى.

٢ - وإما من البَهْت بمعنى البهتان والكذب، لأن اللون حين يتغير ويفقد زهوه ونصاعته يصبح غير صادق الدلالة التامة على لونه، ومن هنا استخدم المعاصرون الكلمة فى تغير الألوان على طريقة المجاز والانتقال بها من الكذب المعنوى إلى نقص الدلالة الحسية فى اللون، إذ لم يعد يعبِّر عن حقيقته تماما وما كان له من الزهو والنَّصاعة وبأحد هذين التخريجين أو بكليهما تصبح كلمتا: «بهت - باهت» فى الاستعمالات العصرية صحيحتين سائغتين فى العربية.

باشَ - بوَّش

تدور فى أفواه الناس كلمة «باش الخبزُ» إذا ابتلَّ بالماء وتفتت، وفى المعاجم: «بَوَّش القوم» إذا كثروا واختلطوا، وفيها «تركهم بَوْشًا» أى مختلطين، فأصل مادة الفعل موجود فى المعاجم بمعنى الاختلاط، وكأن المعاصرين استخدموها بمعنى خلط الخبز بالماء على طريق الاستعارة من الاختلاط بين الناس إلى الاختلاط بين الخبز والماء، أو بعبارة أدق لكل ما يختلط به الماء ويحدث تحللا فى أجزائه، وهى استعارة مقبولة.

وبذلك تكون كلمتا: «باشَ الخبزُ - بَوَّشه» عربيتين صحيحتين.

تَجْريف الأرض

من الكلمات المتداولة فى الصحف هذه الأيام كلمة تجريف الأرض بنزع جزء من سطحها المزروع، وفى اللغة جَرَف الشيء جَرْفًا أخذه أخذًا كثيرًا، وجرفتَ الشيء ذهبت به كله أو بعظمه، وجرف السيل الوادى إذا ذهب بما عليه من الكلأ وغير الكلأ. وكلمة تجريف الأرض بمعنى نزع جزء من سطح الأرض المنزرعة لا توجد فى المعاجم، وبالمنزل فعلها «جرَّف الأرض تجريفًا». وتضعيف الفعل: «جَرَف» قياسى فى اللغة، ودخله فى هذا الاستعمال العصرى شىء من السعة عن طريق المجاز المرسل، إما بإطلاق الكل وهو مطلق الأخذ للجزء، وهو أخذ جزء أو نزعه من سطح الأرض، وإما بإطلاق المحل على ما يحل به من قولهم أخذ السيل الوادى إذا أخذ السيل ما عليه من الكلأ والزرع، والتخريجان صحيحان لغويًا.

وبذلك تكون كلمة «تجريف الأرض» عربية سائغة صحيحة.

تَحْجيم

تشيع فى اللغة المعاصرة كلمة تحجيم وحَجَّم من الحجم، أى جعل للشىء أو الفكرة حجمًا، ولا توجد الكلمة فى المعاجم. والموجود حجّم فلانًا عن الأمر إذا كفَّه، وحجّم المريض إذا عالجه، وحجَّمت الحيَّة فلانًا إذا نهشته، وأحجم عن الشىء إذا كف، وحجَّم إذا نظر نظرًا شديدًا، وفى اللغة أيضًا أحجم الثدى إذا نهد، والفعل لازم، غير أنه - كما يتضح من معناه - مشتق من الحجم بمعنى جِرْم الشىء. ولما كان المجمع سوَّغ الاشتقاق من أسماء الأعيان، فإنه يجوز لنا أن نشتق من الحجم حجَّم بمعنى جعل للشىء حجمًا.

وبذلك تكون كلمة تحجيم المسألة أو الفكرة المتداولة لعصرنا سائغة سليمة.

التحوير

يدور فى كثير من الألسنة أن كلمة التحوير بمعنى تغير الشىء أو التغيير فيه غير فصيحة، غير أنها ترد فى المعاجم بمعنى التبييض، يقال: حوَّر الثوب إذا غسله وبيَّضه، وهو معنى يؤهل لمعناها المتداول، إذ يحمل فى أطوائه شيئًا من دلالة التغيير فى اللون، وفى المعاجم أيضًا: أن أصل الكلمة وهو الحَوْر معناه الرجوع عن الشىء وإلى الشىء، مما يؤذن بالتغير والتحول، وفى لسان العرب: كل شىء تغير من حال إلى حال فقد حار يحور حَوْرًا. ونستطيع بهذا المعنى لفعل حار أن نصوغ منه حوَّر بتضعيف العين بمعنى حَوَّل الشىء من حال إلى حال، أو بعبارة أخرى غَيَّر فيه وعدَّل.

وبذلك يكون تعبير المعاصرين: حوَّر الكلام تحويرًا بمعنى غيَّر فيه وعدَّل تعبيرًا عربيا سليمًا.

التسوُّل

من الألفاظ المولدة كلمة التسوّل، ويمكن توجيهها على أنها مأخوذة من سأل سؤالا وسُوالا بالواو دون أن تهمز تخفيفًا، وقاعدة الاشتقاق لصيغة تفعَّل من هذين المصْدرين تسأَّل وتسوَّل تسأُّلا وتسوُّلا، وكأنما آثر أسلافنا الثانية على الأولى تخففًا، ومنه قولهم رجلٌ سُوَلة أى سَئول.

وأصل معنى التسول الطلب والاستعطاء، وأطلقه الأسلاف على الشحاذة باعتبارها إلحاحًا فى السؤال وطلب العطايا المالية وغير المالية. وهو إطلاق سديد إذ هو من باب إطلاق العام على الخاص بطريقة المجاز المرسل.

تَسْيِيس

تستخدم هذه الكلمة كثيرًا فى الصحف وعلى الألسنة، وكلمة تسييس من ساس الرعية يسوسها سياسة إذ قام عليها وملك أمرها، وأصله من ساس يسوس الدواب إذا قام عليها وراضها، والمصدر السياسة والسَّوْس.

وواضح أن الكلمة واوية العين، فكان القياس يقتضى أن يقال: تسويس لا تسييس من سوَّس القومُ فلانًا تسويسًا إذا جعلوه يسوسهم، غير أن اللغة كثيرًا ما تقلب الواو ياء والياء واوًا كما فى: دُنْيا، وعُلْيا، وموقن، وموسر. وهى تلجأ لذلك فى الكلمات حين يكون لها استعمالان كما هو الشأن فى تسييس، فإن كلمة تسويس قد توهم أنها بمعنى وقوع السوس فى الخشب، أو فى الطعام كما فى العامية، وفرارًا من هذا اللبس شاعت على الألسنة كلمة تسييس من السياسة وهو استعمال سليم، لما قلنا من أن الواو والياء يتبادلان مواضعها فى العربية، وخاصة عند تمييز معنيين للكلمة مثل تسويس وتسييس.

وبذلك تكون كلمة تسييس عربية سائغة.

تصحُّر الأرض الزراعية

من الكلمات التى تتردد فى الصحف هذه الأيام كلمة «تصحّر الأرض الزراعية» بمعنى استِحالة الأرض التى كانت تزرع إلى أرض صحراوية لا تنبت شيئًا، وليس فى اللغة فعل «صحّر» بهذا المعنى، وإنما فيها: أصحر المكان إذا اتسع – أصحر الشخص إذا برز فى الصحراء – أصحر الأمرَ إذا أظهره». وثلاثى هذا الفعل يأتى لازمًا فيقال: «صَحِر بمعنى أُشْرب حمرة» ويأتى متعديًا فيقال: «صَحَرَ الطعَامَ إذا هيَّأه وطبخه – صَحَرتِ الشمسُ فلانًا إذا آلمت رأسه». وأخذًا بقرار المجمع القائل بجواز الاشتقاق من أسماء الأعيان يمكن أن ننحت من صحراء صحّر فيقال: «صحّرَت» الأرض الزراعية تصحيرًا، وتصحَّرتْ تصحرًا، بمعنى أنها استحالت صحراوية جرداء خالية من أى نبات.

وبذلك تكون كلمة «تصحر الأرض الزراعية» كلمة عربية سائغة صحيحة.

تَغَيًّا الشىء

فى الكتابات المعاصرة كلمة «تَغَيًّا الشىء» بمعنى اتخذه غاية له وجَدَّ فيه، والفعل لا يوجد فى المعاجم. والموجود فيها: «غيًّا الغاية نصبها وأقامها، وغَيًّا فلانا جعل له غاية، وغَيًّا الشىء جعل له غاية ونهاية. ومجىء الثلاثى المضعف للفعل متعديًا يؤذن بجواز زيادة تاء تفعَّل ليصبح الفعل «تغيًّا» للدلالة على اتخاذ الشىء غاية كما فى مثل: ترضاهُ وتعرَّفه وتعقَّبه وتعقَّله وتبينَّه وترصَّده وترقَّبه وتحمَّله وتقدَّمه وتنقَّصه وتفهَّمه وتقعَّده وتفقَّده. وهو باب واسع فى اللغة، ومنه تدخل كلمة «تغيًّا الشىء» الشائعة بمعنى اتخذ الشىء مقصدًا له وغاية، وهى بذلك صيغة عربية صحيحة.

تمَّحك – التمحُّك

من الكلمات المتداولة كلمة «تمَّحك» بمعنى حاول الرجوع فى الصفقة التى اشتراها متعللاً ببعض الأسباب، والكلمة لا توجد بهذا المعنى فى المعاجم، غير أن فيها «مَحَكَ يَمْحَكُ مَحْكًا» إذا لجَّ فى المنازعة، وبالمثل: «تَمَحَّكَ تَمَحُّكًا». وكأن المعاصرين أخذوا كلمة «تمحَّك» من هذا المعنى العام، وهو اللجاجة فى المنازعة، وأرادوا بها معنى خاصًّا هو المنازعة فى المساومة ومحاولة كل من البائع والمشترى الرجوع فى الصفقة، وهو من باب إطلاق الكل على الجزء عن طريق المجاز المرسل. والغالب أن تستخدم كلمة التمحك فى صنيع المشترى فهو الذى يغلب أن يراجع البائع فى ثمن ما اشتراه محاولاً تخفيضه أو التخلص منه، ويحدث أحيانًا أن يتَمحك البائع إذا لم يكن سلَّم ما باعه ويحاول رفع ثمنه أو ردَّه.

وبذلك تكون كلمتا: «تمحَّك – التمحك»، عربيتين مقبولتين.

الجاروف

يتداول المعاصرون وخاصة الفَعلة والصبية على الشواطئ كلمة «الجاروف» للدلالة على أداة الجرف للرمل وغيره، ولم تثبت المعاجم هذه الكلمة بين أسماء الآلة فى مادة «جرف» وإنما أثبتت «المِجرف ومؤنثة المِجْرفة» واستعمالُ المعاصرين للكلمة مقبول، لأن صيغ أسماء الآلة غير الميمية لا تكاد تنحصر؛ ومما جاء على فاعول مثل جاروف كلمات: فانوس – ناطور – راووق – قادوس. إلى غير ذلك، مما يدل على أن استخدام المعاصرين لكلمة الجاروف اسم آلة للجرف استخدام عربى سائغ.

جَبْهَوِىّ

تستخدم الصحف كلمة جبهوى نسبة إلى جبهة والنسبة القياسية إليها جبهىٌّ كما هو معروف فى قواعد النسبة، ومن الممكن قبولها على أساس الفرار من اللبس، لأنه قد يظن حين يقال: جبهى أن النسبة إلى جَبْه مصدر جَبهه إذا صكَّ جبهته، أو إلى جَبَه من جَبِهٍ إذا اتسعت جبهته. وسبق للمجمع أن أجاز فى النسبة إلى لفظة الوحدة أن يقال «وحدوى» كما أجاز فى النسبة إلى نظرية النسبية أن يقال «نسبوى».

وفى ذلك كله ما يسوِّغ كلمة جبهوى نسبة إلى الجبهة نسبة صحيحة.

جَخَّ - جخَّاخ - الجَخُّ

من الكلمات المتداولة فى عصرنا فعل جخَّ بمعنى افتخر وتباهى تباهيًا مفرطًا بثرائه أو بما يملك من عقار، والكلمة لا توجد بهذا المعنى فى المعاجم وفيها: «جَخَّ يَجُخّ جخًّا» إذا اضطجع واسترخى، ويقال أيضًا: جخَّ إذا تحول من مكان إلى مكان، كما يقال: «جخّ برجله» إذا نسف بها التراب، وليس بين هذه المعانى والمعنى المتداول أى صلة. غير أن صاحب القاموس نصَّ على أنه يقال: «جخٍّ» كما يقال: «بَخٍّ» فى الفخر، وكأن المعاصرين اشتقوا من كلمة «جخّ» بهذا المعنى فعل «جخّ» بمعنى افتخر وتباهى مفرطًا فى تباهيه وافتخاره، واستعملوا معه المصدر «الجخّ» وصيغة المبالغة، فقالوا عمن يكثر من تباهيه وافْتخاره: بأنه «جخَّاخ كبير». وقد استخدمها شوقى فى «مسرحية الست هدى». والكلمة بشهادة صاحب القاموس عربية صحيحة.

جَذَّر الفكرة

جِذْر كل شيء بفتح الجيم وكسرها أصله، ومنه جَذَرْت الشيء أجذرُه إذا قطعته أو استأصلته، والجذر فى الحساب العدد الذى يضرب فى نفسه، فيكون جذره أو أصله. ولا توجد فى المادة صيغة «جذَّر الشيء» بمعنى جعل له جذرًا، غير أنه يمكن أن يضاف هذا الفعل إلى المادة قياسًا على مثل أصَّل الشيء إذا جعل له أصلا، أو أبان عن أصله، ومن ذلك سوَّر الحديقة إذا جعل لها سورًا، وعمَّق الفكرة جعل لها عمقًا بعيدًا، وجيَّب القميص جعل له جيبا، ونصَّل الرمح جعل له نصْلاً، وحوَّط المكان جعل له حائطًا، وسوَّج البستان جعل عليه سياجًا، وأسَّس البناء جعل له أساسا.

وبذلك يتضح أن اشتقاق جَذَّر من الجذر بمعنى أبان عن جذر الرأى وأوضحه اشتقاق سديد فصيح تسنده اشتقاقات العربية وما يُطْوَى فيها من أقيسة وسنن.

جرَّسَه - الجُرْسة

يتداول المعاصرون كلمة «جرَّسه» بمعنى فضحه، واشتقوا منها الجُرْسة اسما بمعنى الفضيحة. والكلمتان لا توجدان فى المعاجم بهذين المعنيين، غير أن فى القاموس المحيط التجريس بالقوم التسميع بهم، وذلك يؤذن بفعل جرَّس متعديا بالباء بمعنى التنهير بالشخص،وكأن المعاصرين انتقلوا بالفعل: «جرَّس» والاسم «الجُرْسة» من المعنى العام وهو مطلق التسميع إلى المعنى الخاص وهو التسميع أو التشهير بفضيحة تنعت الشخص بعيب يخلّ بمروءته على طريقة المجاز المرسل فى استخدام العام فى الخاص. والفعل فى المعاجم متعدٍّ بالباء وفى استخدام المعاصرين متعد مباشرة، والتبادل بين النوعين من الأفعال كثير فى العربية مثل: رضى به ورضيه - وقذف بالحجر وقذفه. والكلمتان: جرَّسه بمعنى فضحه والجرسة بمعنى الفضيحة بما قدمت سائغتان فى العربية ، صحيحتان.

جمَّد تجميدًا - تجمَّد تجمُّدًا

تشيع فى لغة المال والقانون كلمة تجميد، فيقال: تجميد الأرصدة وتجميد أموال الشركة وتجميد التركة، بمعنى منع حق التصرف فيها. وواضح أن كلمة «تجميد» مشتقة من الفعل الرباعى المضعف المتعدى «جَمَّد» وهو لا يوجد فى المعاجم.

وتشيع أيضًا على الألسنة كلمة تجمُّد السائل والماء بمعنى صلابتها بعد أن كانا ذائبين. وواضح أن كلمة تجمُّد مشتقة من الفعل الرباعى اللازم تجمَّد، وهو أيضًا لا يوجد فى المعاجم، إنما الموجود فيها «جَمَدَ» الثلاثى اللازم، ويوجد فيها أيضًا «جَمَّد» وهو لازم، يقال: جَمد السائل أو جمَّد.

ومن الممكن تسويغ الصيغتين العصريتين المذكورتين: جمَّد تجميدًا وتجمَّد تجمُّدًا بقاعدة أقرها المجمع قديمًا، وهى جواز إكمال الاشتقاقات فى مادة لم ترد فى المعاجم عند الحاجة، وأيضًا فإن المجمع فى الدورة الحادية عشرة أقرَّ نقل المجرد الثلاثى إلى صيغة «فعَّل» لإفادة التعدية عندما تمس الحاجة إلى ذلك، ومعروف أن تعدية الثلاثى تفيد التصيير إلى الشيء، مثل: قوَّاه جعله قويًّا، وخوَّفه جعله خائفًا. وبالمثل يقال: جمَّد الشيء: جعله جامدًا، والمصدر التجميد.

ويلاحظ أنه استعير التجميد الحقيقى، وهو جعل الشيء صُلْبًا لتجميد الأرصدة وأموال الشركة والتركة مجازًا بمعنى منع حق التصرف فى كل ذلك. واتسعت هذه الاستعارة فى مجالات مختلفة فيقال: تجميد المفاوضات، تجميد الأنشطة إلى جم من أمثال ذلك. وأما كلمة تجمُّد السائل والمائع، وفعلها «تجمَّد» فأمرها واضح، إذ تجمَّد فعل مطاوع لجمَّد السالفة، يقال: جمَّد السائل فتجمَّد تجمُّدًا كما يقال: كسّرت الشيء فتكسَّر تكسُّرا، ومدَّدته فتمدد تمددًا، وقطَّعته فتقطع تقطعًا، وحسَّنته فتحسن تحسنًا.

وبما قدمنا تكون الاستعمالات العصرية لصيغتى: جمَّد تجميدً وتجمَّد تجمُّدًا استعمالات سائغة جارية على سنن العربية.

الخِناقة

يكثر دوران كلمة الخناقة فى أفواه المعاصرين بمعنى الخصومة الحادة التى قد تؤدى إلى استخدام الأيدى، والكلمة بهذا المعنى لا توجد فى المعاجم، وإنما فيها خنقه صاحبه إذا ضغط على رقبته وعصره حتى مات أو كاد يموت، ويقال أخذ بخناقه أى بحلقه حتى أجهده جهدًا شديدًا. واستعار المعاصرون ذلك التعبير لمن يسد الطريق على صاحبه فى إيراد الحجج والبراهين. وليس أصل كلمة الخناقة موجودًا فى اللغة فحسب، فالكلمة أيضا موجودة بمعنى الحِبالة التى تُشَدُّ على العنق، واستعارها المعاصرون للدلالة على الخصومة العنيفة بين شخصين أو أشخاص، وكأنما أخذ كل منهم بخناق صاحبه يريد خَنْقه والقضاء عليه.

وكلمة الخناقة بالمعنى العصرى المتداول - بذلك - عربية سائغة. والعامة تنطق الكلمة بإبدال القاف همزة.

الدَّرْدحة

تدور فى ألسنة المعاصرين كلمة «الدَّرْدحة» مع توابعها من المشتقات بمعنى حسن التصرف مع سعة الحيلة، والكلمة بهذا المعنى لا توجد فى المعاجم لاهى ولا مشتقاتها، غير أن فيها «الدِّرْدِح» المولع بالشىء وكأن المعاصرين أحسوا فى معنى الولوع بالشىء حسن الإدراك والمعرفة المستنيرة، فصاغوا من كلمة «الدردح» لفظة «الدردحة» وتوابعها من المشتقات، شعورًا منهم بسلائقهم العربية الموروثة بأن اللغة تجيز الاشتقاق من أسماء الأعيان، وقد تدارس المجمع قديمًا هذا الموضوع ورآه كثيرًا كثرة ظاهرة فى العربية، فأجازه إجازة مطلقة.

وبذلك يكون اشتقاق فعل «دردح دردحة» وتوابعه مثل: «تدردح - مدردح» سائغًا جاريا على أقيسة العربية.

الدَّوشة

تدور كلمة «الدَّوشة» فى لغتنا اليومية بمعنى الضوضاء الشديدة، والكلمة لا توجد فى المعاجم بهذا المعنى، وفيها «دَوِشَ الرجل دَوَشًا» إذا أصابه ضعف فى البصر ينتج عنه اختلاط المرئيات، وفيها: «الدَّوَش ظلمة فى البصر» وكأن المعاصرين استعاروا الكلمة الدالة على غشاوة الظلمة فى البصر للدلالة على ما يعترى الأذن فى الضوضاء من غشاوة بسبب كثرة الاختلاط فى الأصوات، بحيث لا تستطيع أن تميز صوتًا، كما لا يستطيع من دَوِشت عينه بسبب ما يستر نظرها من غشاوة الظلمة أن يتبين شيئًا تبيُّنًا دقيقًا. وأطلقوا على الضوضاء كلمة الدوشة، لأنها مصدر تلك الغشاوة التى تصيب الآذان فى الجلبة الشديدة، وكل ذلك يجرى على سنن الاستعارة فى العربية.

وإذن فكلمة الدوشة بمعنى الضوضاء وما تغشى به الأذن مما يحول بينها وبين تبين الأصوات فى دقة عربية صحيحة.

الرفـرف

من الكلمات التى تدور فى اللغة العصرية كلمة «رفرف» السيارة وجمعه رفارف، وهو أحد جانبيها البارزين بجوار بابيها أو أبوابها لتغطية عجلاتها، وهى عربية صحيحة إذ مادتها كثيرة فى اللغة، من ذلك رفَّ القوم بفلان إذا أحدقوا به وأحاطوا. والرَّف: خشبة مستطيلة تُجْعَلُ على الحائط لوضع كتب أو غيرها عليها، ويقال: رفرف الطائر بجناحيه إذا بسطهما عند محاولتِهِ السقوط على شىء يحوم عليه. أما كلمة الرفرف اسما فيسمى به كل ما فضَل عن شىء وثُنى وعطف، ولذلك سموا به كِسْر الخِباء وجانبه، وَروْشن البيت، وطرف البساط، والفسطاط، وما فضل من ذيل الدِّرْع، وما تهدَّلَ من غصون الأَيْكة، وكل ذلك يؤكد أن الاستخدام العصرى لكلمة رفرف على رفرفْ السَّيارة على طريق الاستعارة استخدام سائغ صحيح.

زَعِلَ منه - الزعِلُ - زعلان

تُتداول فى عصرنا كلمة «الزَّعل» بمعنى الألم أو التألم النفسى، ومعها فعل زَعِل ومصدرها زعلان مثل عطش فهو عطشان، وللزعل وفعله فى اللغة معنى هو التضور أو الألم الشديد من المرض أو الجوع، والصلة واضحة بين معنى الكلمة المتداولة ومشتقاتها، وبين المعنى المعجمى، وهو الألم المادى الشديد من الجوع أو المرض، إذ هو انتقال طبيعى لكلمة الزعل من الدلالة الحسية المادية إلى الدلالة المعنوية النفسية على طريقة الاستعارة، واشتقوا منها الفعل زَعِل بمعنى تألم ألمًا نفسيًّا، والصفة منه زعلان.

وبذلك تكون كلمات: الزعل - زَعِل - زعلان عربية سائغة.

زاغ - زوَّغ

تتداول ألسنة المعاصرين كلمة «زاغ» بمعنى توارى، فيقولون: «زاغ من المدرسة أو من الواجب» بمعنى تواريه، كما يقولون: «زاغ بين الصفوف» إذا اختفى بينها، وقد يقولون: زاغ بمعنى انصرف أو هرب، وكل ذلك يفضى إلى معنى التوارى، وفى المعاجم: زاغ يزوغ زوغًا وزوغانًا وكذلك «زوّغ» إذا مال، وفيها «زاغ الشىء أماله». ولما كان الزوغان بمعنى الميل عن القصد يلزمه الانحراف عن الطريق القاصد انحرافًا قد يؤدى إلى الاختفاء أو التوارى، فقد استخدم المعاصرون الكلمة بهذا المعنى عن طريق علاقة اللزوم فى المجاز المرسل.

وإذن فاستخدام المعاصرين لكلمات «زاغ وزوَّغ وزوغان» بالمعنى المذكور يجرى على قواعد العربية، وهو استخدام لغوى سديد.

سَبْسَبة الشعر

تشيع فى العامية كلمة «سبسبت الفتاة شعرها» أى سرَّحته وأرسلته، ولا توجد الكلمة فى المعاجم بهذا المعنى، غير أن فيها السبسب بمعنى المفازة أى الأرض الواسعة المنبسطة واشتقوا منها: «سبسب الرجل» إذا سار فى أرض لينة مستوية، واستعاروا الفعل لانطلاق الماء دون عائق، فقالوا: «سبسب الماءَ» إذا أساله دون عوائق تقف دونه. ومن هذا المعنى اللغوى أخذ المعاصرون كلمتهم الدارجة: «سبسبت شعرها» إذا سرَّحته وأرسلته، كأنهم استعاروا سبسبة الماء لسبسبة الشعر لاشتراكهما فى الإرسال. وكلمتا «سَبْسَب - سَبَسَبة» بذلك كلمتان عربيتان صحيحتان.

سحب - تسحَّب - انسحب

تدور فى الألسنة كلمات: «سحب» بمعنى أخذ و«تسحّب» بمعنى تسلَّل و«انسحب» بمعنى خرج. والكلمات لا توجد فى المعاجم بهذا المعنى، وفيها سَحب الشىء يسْحبه سَحْبًا إذا جرَّه، ومن ذلك قولهم: سحب الوديعة من البنك، وقولهم: سحب كلامه، كأنما جَرَّه وغيبه عن الأنظار. وفى اللغة «تسحَّب» إذا تدلَّل ويقال: «تسحَّب فى حقِّه» إذا اغتصبه، ومن هذا المعنى أُخذت الكلمة المتداولة «تسحَّب» إذا جاء أو ذهب متسللاً متواريًا عن الأنظار، وكأنما استعير اغتصاب الحق ومحاولة إخفائه للتسحُّب ومحاولة الدخول أوالخروج فى الخفاء، وهى استعارة واضحة. وفى اللغة أيضًا: «انسحب» بمعنى انجرَّ على وجه الأرض، ولما كان يلزمه الزَّيْح والبعد استعيرت الكلمة بمعنى لازمِها للخروج من المكان فيقال: «انسحب من المجلس» كما يقال: «انسحب الجيش من المعركة».

وبكل ما قدمت تكون كلمات: انسحب من العمل» و«تسحَّب إلى المجلس» و«سحب رأيه» كلمات عربية سائغة.

سرَّح العامل - السِّرِّيح

مما يدور فى الألسنة قول المعاصرين: «سرَّح العامل - والجنودَ» بمعنى أخلاه وأخلاهم من الخدمة، وتسميتهم البائع المتجول باسم السِّرِّيح، ومادة سرح فى المعاجم واسعة، وهى تدور على معنى الخروج والانطلاق من أى قيد، فيقال: «سَرَح الماشية يَسْرَحها سرُوحًا وسرَّحها تسريحًا» إذا أخرجها وأطلقها للرعى. ومن ذلك قول المعاصرين فى الريف المصرى: «سرَح إلى الحقل» إذا خرج إليه ليعمل فيه مما يتصل بأمور الزراعة، وقولهم فى المدن عن البائع: «سرَح» إذا خرج إلى دكانه ليبيع سلعته، أو خرج إلى الشوارع ليبيعها، ويسمون البائع المتجول: «سِرِّيحا» وهى صيغة مبالغة مثل صِدِّيق وشِرِّيب، والصواب كسر حرفها الأول والعامة تفتحها. ومما يتصل بهذا المعنى قول العامة: فلان يسرح بفكره فهو سرحان إذا شردت أفكاره وتفرقت. وقد جاء فى القرآن الكريم: ﴿وسرِّحُوهنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ أى فارقوهن، ومما يتصل بهذا المعنى قول المعاصرين: «سرَّح صاحب المصنع فلانًا» إذا فصله من عمله.

وبذلك يتضح أن الكلمتين «سرَّح العامل» و«السِّرِّيح» الدائرتين على الألسنة عربيتان فصيحتان.

الشَّبْرقة

تُتَداول كلمة «الشبرقة» بمعنى قطع النقود الصغيرة التى تعطى للصبية من بنين وبنات لكى يشتروا بها ما يريدون من الحلوى أو اللبِّ وما يماثلها. وفى المعاجم شبرق الثوب، إذا قطعه ومزَّقه ومثلها شبرق اللحم وشبرق البازى الصيد، وفيها أيضًا الشِّبرقة القطعة من الثوب وكأن المعاصرين أخذوا هذه الكلمة وفتحوا سينها وسموا بها قطع النقود الصغيرة التى تعطى للصبية، تمييزًا لها بفتح شينها عن مطلق القطعة، واشتقوا منها فعل شَبْرق الصبىَّ بمعنى أعطاه شبرقته. وكل ذلك عربى سائغ. مع ملاحظة أن العامة تنطق القاف فى الكلمة بالهمزة.

الشَّخْشخة - شُخْشيخة

من الكلمات المعجمية كلمة الشَّخْشخة بمعنى صوت السلاح وصوت القرطاس، وقد توسع فيها المعاصرون، فاستخدموها فى كل ما يحدث صوتًا إذ احتكَّت أجزاؤه بعضها ببعض، واشتقوا منها شخشخ شخشخة بمعنى أحدث صوتًا، يقولون ذلك للشخص إذا حرَّك مفاتيح السيارة فى يده فاحتكَّ بعضها ببعض، وأحدثت صوتًا.

وبذلك تكون كلمتا: شخشخ – الشخشخة عربيتين سائغتين. وقد اشتقت العامة من الشخشخة كلمة شُخْشِيخَة للعبة تحدث صوتًا عند هزها لتلهية الطفل، وهو اشتقاق سائغ.

شاكله - الشكلة

يستخدم المعاصرون كلمة شاكله بمعنى خانقه ويشتقون منها كلمة الشكلة اسما بمعنى الخناقة. والكلمتان لا توجدان بهذين المعنيين فى المعاجم، وفيها شكل الأمر وأشكل إذ التبس، ومن ذلك الأمور المشكلة. وفى المعاجم أيضا شَكَل الدَّابة إذا شدَّ قوائمها بشِكال أى حَبْل. ويبدو أن المعاصرين أخذوا استعمالهم للكلمتين من المعنى الثانى، وهو أخذ تجيزه اللغة عن طريق الاستعارة، إذا استعاروا شدَّ الدَّابَّة بشِكال أو قَيْد للتغلب عليها لمحاولة كل من الخصمين التغلب على صاحبه بالكلام أو الضرب، واشتقوا من « شكله » الثلاثى « شاكله » للدلالة على المشاركة فى الفعل وهو المغالبة، واشتقوا من الفعل «الشكلة» اسما للدلالة على تلك المغالبة. وبذلك تكون الكلمتان: شاكله بمعنى غالبه وخانقه، والشكلة بمعنى المغالبة والخناقة سائغتين صحيحتين.

الشَّطْب - التَّشْطيب

تتداول فى هذا العصر كلمة الشَّطْب بمعنى الإلغاء، فيقال شطَب الكلمة يشْطُبها إذا ضرب عليها بخط لإلغائها، ويقال شطب هذا الجزء من المصروفات أو من الميزانية بمعنى أنه ألغاه، كما يقال شطَب القاضى القضية من جدول القضايا إذا ألغاها.

وكل هذه الاستعمالات وما يُطْوَى فيها من معنى الإلغاء لم ترد فى المعاجم، غير أنه يوجد فيها ما هو منها بسبب، إذ يوجد فيها الشُّطْبة، واحدة شُطَب السيف، أى الخطوط والطرائق فى مَتْنه، ويوجد فيها أرض مشطَّبة إذا خط فيها السيل خطوطًا، وكأنهم سموا الخطَّ للسيل فى الأرض باسم شطبة السيف تشبيهًا له بها، واشتقوا منها الفعل الرباعى «شطَّب» المضعَّف للدلالة على ما يخطّ السيل فى الأرض من خطوط. واستعمالهم للفعل الرباعى «شطَّب» بهذا المعنى يتيح إضافة شطَب يشطُب الثلاثى بمعنى خط يخط استعمالاً لبقية المادة حسبَ قرار المجمع القديم، وهو ما دار فى الألسنة من قولهم: شطب الكاتب فى مقاله هذه الكلمة أو تلك للدلالة على أنه خط عليها خطًّا، ولما كان ذلك يستلزم إلغاءها سموا هذا الصنيع إلغاء. وهذا هو الأصل فى استخدام كلمة الشطب بمعنى الإلغاء، ثم اتسعوا فى استعمالها، فجعلوها تدل على الإلغاء مطلقًا من باب إطلاق الخاص على العام عن طريق المجاز المرسل، مما أتاح لهم أن يقولوا: شطب هذا الجزء من المصروفات أى ألغاه، وشطب القاضى القضية أى ألغاها وحذفها من جدول القضايا المعروضة.

ولما كانوا يقولون: شَطَّب السيف بمعنى أنه انتهى من صقله ووضع شُطَبه طولاً وعرضًا عليه، فقد أخذ هذا الفعل المضعف: «شطَّب» يُسْتخدم استخدامًا عامًّا بمعنى الانتهاء من عمل أى شىء سيفٍ أو غيره بإطلاق الخاص على العام عن طريق المجاز المرسل. وتوسعوا فى هذا الاستعمال بصور مختلفة، فقالوا: شطَّب العمل أى انتهى منه أو أنهاه، وقالوا شطَّبَت المحالُّ أو الدكاكين، أى انتهى العمل فيها، وأغلقت أبوابها، وقالوا شطَّب البنَّاءون البيتَ أى انتهوا من بنائه، ومن ثم قالوا تشاطيب البناء أى متمماته ومكملاته.

وبذلك كله تكون استعمالات كلمات التشطيب بمعنى الانتهاء من العمل، والشطب بمعنى الإلغاء والحذف، وشَطْب الكلمة بمعنى ضَرْب خطٍّ عليها لإلغائها، كل هذه الاستعمالات سائغة ومقبولة.

شغـوف

يدور فى كلام المعاصرين وكتاباتهم لفظ «شغوف» بمعنى مولع يقولون مثلا: هو شَغوف بالقراءة أو بالبحث. ويتوقف بعض اللغويين فى قبول هذه الكلمة لأن المعاجم تذكر فى مادتها فعلين هما: شغَفه الحب يشغَفه شغفًا إذا وصل إلى الشَّغاف من قلب المحب وهو حجابه أو سويداؤُه، وشَغِفَ بالشىء كفرح إذا علق به؛ والفعل الأول متعدٍّ، ويمكن أن يشتق منه «شغوف» على أَنها صيغة مبالغة، غير أنه لا يقال معها فلان شغوف بالقراءة، وإنما يقال: شغوف القراءَة لأن فعولا تعمل عمل فعلها، وفعلها متعدٍّ كما رأينا فلا يلحق مفعوله الباء. وقد قالوا: شُغِف بالشىء، على مالم يسم فاعله، والقياس مع هذه الصيغة أن يقال: فلان مشغوف بالقراءة، لا شغوف، أما الفعل الثانى اللازم وهو شغف بالشىء بمعنى علق به، فالقياس فيه أن يقال فى الصفة المشبهة منه: شغِف، مثل فرِح من فَرِحَ، وواضح بما سبق أن كلمة شغوف بالقراءة لا يمكن تخريجها على أَنها صيغة مبالغة مشتقة من الفعل المتعدى فى المادة.

وبذلك كله يقول من يرفضون كلمة «شغوف». غير أَن المجمع سبق له فى الدورة الحادية والأربعين أن درس قياس صوغ «فعول» للمبالغة، وانتهى إلى إجازة أن تصاغ من أى فعل ثلاثى كثرة الفعل والمبالغة فيه سواء كان الفعل متعديا مثل شكور – غفور – ضَروب أو لازما مثل هَيُوجٌ عليه – سَكوبٌ لمائه – صَبُور عنه وبذلك تصبح كلمة «شغوف بالقراءة» صحيحة إما على أنها من الفعل المتعدى والباء معها زائدة، وإما من الفعل اللازم أخذا بقرار المجمع ويشفع لقراره أن صيغة فَعول جاءت من فعِل اللازم مرارا فى اللغة مثل: جَزوع من جَزِع – عجول من عَجِل – غضوب من غَضِب – قنوع من قَنِع. وبكل ذلك تصبح كلمة شغوف عربية صحيحة ولا يشوبها أى تجريح.

شُـوَيَّهْ

تُتَداول فى اللغة اليومية كلمة «شوية» بمعنى القليل من كل شىء. وفى«تاج العروس» للزبيدى أن تصغير شَىْء شُيَيْء، وأورد صيغة تصغير أخرى لها هى: «شُوَىّ» وفيها قلبت الياء الأولى واوا، وهى كثيرًا ما تقلب واوًا فى النسب، وأيضا سُهِّلت الهمزة وأصبحت ياء، وهو تسهيل مقبول فى العربية. وذكر الزبيدى أنها لغة حُكيت عن إدريس بن موسى النحوى وارتضاها سائر النحاة الكوفيين، وقال إن المولدين استعملوها فى أشعارهم، وفى دُمْيَة القَطْر للباخرزى لشاعر نجدى من ربيعة يسمى قيسا:

معـاهدُ لم يُبْق صَـرْفُ الزمـا ... نِ مـنهـا ومنىَ إلا شُـوَيَّـا

وواضح أن لفظة «شُوَيًّا» فى البيت تصغير شَىْء» وقد ألحقت بها اللغة اليومية المتداولة هاء السكت، فأصبحت «شُوَيَّهْ» وهو إلحاق جائز فى الأسماء حين تنتهى بساكن فى الوقوف عليها فتلحق بها هاء سكت، وبذلك تكون كلمة «شُوَيَّه» التى تلوكها الألسنة فى عصرنا عربية سليمة.

الصَّدَاغة - صَدِغ

من الكلمات المتداولة كلمة الصداغة بمعنى تبلد الشعور وفقدان الاكتراث واستقوا منها صَدِغ صفة لمن يُنْعَتُ بذلك. والكلمة لاتوجد فى المعاجم بهذا المعنى، وفيها صَدُغ صداغة إذا ضعف، وفيها أيضا صَدَغ عن طريقه إذا انحرف عنه، وصَدغ البعيرَ إذا وسمه على صدغه بعلامة، وصَدغَ شخصا إذا قوَّم اعوجاجه. وكل هذه المعانى بعيدة عن المعنى المتداول، ويبدو أن المعاصرين اشتقوا الكلمة من الصُّدْغ وهو جانب الوجه لتدل على أن صاحبه يعرِّض وجهه ونفسه للناس بدون مبالاة أو حياء. والاشتقاق - بهذه الصورة - من أسماء الأسياء والذوات تجيزه اللغة، وهو فيها كثير. وكأن المعاصرين - بحسهم اللغوى الموروث - اشتقوا من الصدغ الصداغة بمعنى تبلد الحس وانعدام المبالاة والاحتشام، ونعتوا صاحبها بأنه صِدِغ بكسر الصاد وهى مفتوحة. وبذلك تكون كلمتا الصَّداغة - صَدِغ صحيحتين سائغتين.

صدفة - مصادفة

تشيع فى اللغة العصرية كلمتا: صدفة - مُصْادفة، بمعنى حدوث الشيء اتّفاقا، والكلمتان لا توجدان فى المعاجم بهذا الاستعمال العصرى، غيرَ أنهما عربيتان صحيحتان ويمكن تخريجهما على النحو التالى:

١ - أما كلمة صدفة، فيمكن تخريجها على أن تكون مصدرا مستحدثا لفعلها صدِف يصدِف صدفا على زنة فَرِح يفرح فرحا؛ إذ نص سيبويه (١ /٢٢٢، ٢٢٤) على مجيء المصدر من «فَعِلَ يَفْعَل» على زنة «فُعْلة» مثل: شهب شُهْبة وقوى قوة، وكأنما استحدث الاستعمال العصرى مصدرا ثانيا للفعل بجانب مصدره الأساسى ، وهو الصدف، للدلالة على معنى المصدر الجديد، وهو الحدوث اتفاقا بجانب المعنى القديم وهو تدانى الفخذين فى السَّيْر تلقائيا دون قصد.

٢ - أُشربَت اللغة العصرية فعل «صادف» الدالّ فى المعاجم على لقاء شخصين - فيقال صادف محمد عليا أى لقيه - معنى الاتفاق المتصل بإقبال إحدى ركبتى الشخص على الأخرى فى المشى فيقال صادف محمد عليا أى لقيه اتفاقًا. وطبيعى أن يتضمن المصدر، وهو مصادفة، نفس هذا المعنى حتى ليصبح خالصًا له فيقال: حدث ذلك مصادفة أى اتفاقًا. وبالمثل ضمّنت اللغة العصرية فعل «تصادف» الدال على التقابل نفس المعنى، فيقال: تصادف وجود على، أى اتفق وجوده. وكل هذا من باب التوسع الجارى على سنن العربية فى الاستعمال اللغوى.

وبذلك تكون كلمتا صدفة - مصادفة بمعنى «اتفاقًا» صحيحتين صياغةً ودلالةً. كذلك استخدام «صادف» و«تصادف» بمعنى الاتفاق دون إرادة، وهو استخدام مستحدث يُسيغه التطورُ العام فى مدلولات الكلمات العربية من عصر إلى عصر.

الطــابَق

تُتَداول كلمة طابق البيت أو العمارة وجمعها طوابق، وهو الدور من أدوارها. ولم تثبت المعاجم الكلمة، وهى عربية صحيحة إذ مادتها كثيرة فى اللغة، من ذلك: الطبق وهو غطاء كل شىء ونظيره المساوى له، ومن ذلك: طبَّق الغيثُ الأرضَ إذا غطَّاها، ومنه أيضًا: طابَقه على الأمر إذا وافقه عليه، ويقال: تطابق النسيآن إذا تساويا، وطابق بينهما إذا جعلهما على حَذْوٍ واحد، ويقال أيضا:هذا الشىء وَفْق ذاك وطِباقه وطابِقه وطابَقه بمعنى واحد مثل:قالِبه بكسر اللام وقالَبه بفتحها. وذلك يؤكد أن استخدام الطابَق بفتح الباء فى الدور الذى يماثل دورًا آخر فى منزل أو عمارة استخدام لغوى صحيح، وغاية ما فى الأمر أنه من استعمال الطابِق العام بمعنى المطابق المماثل فى الطابق الخاص بمعنى دور المنزل أو العمارة المطابق للأدوار الأخرى، على طريقة المجاز المرسل فى تسمية الخاص باسم العام مع ملاحظة أن العامة تبدل القاف همزة فى الكلمة .

طمَّـن

يكثر فى اللغة المعاصرة أن يقال طمَّن زيد عمرا بمعنى سكَّنه وهدَّأه، والفعل لا يوجد فى المعاجم إنما الموجود فيها بنفس المعنى: «طمأنه – طأمنه – طامنه» من الطُّمأنينة.

ومن الصعب أن نقول إن الهمزة أو الألف قلبت ميما فى أحد هذه الأفعال، لأنه لا توجد لذلك أمثلة فى اللغة. غير أن من الممكن أن نجد لها وجها لغويا، إذ فى القاموس المحيط «الطُّمْن الساكن كالمطمئن» وورود كلمة بهذه الصورة بدون همزة يتيح لنا أن نشتق منها طَمُنَ الثلاثى بمعنى سكن واطمأن أخذا بقرار المجمع: إجازة استكمال مادة لغوية لم تذكر بقيتها فى المعجمات،ونضعِّف عينه لدلالة التعدية، فيقال طَمَّنه كما يقال (طَمْأنه).

وبذلك يصبح هذا الفعل الشائع فى اللغة المعاصرة عربيا سليما.

عَبِيط - عبَط - اعتباطا

من الكلمات المتداولة على الألسنة كلمات: «عبيط - عبط - اعتباطا» يريدون بأولاها عدم النضج العقلى وضعف الإدراك، وهو نفس ما يريدون بالكلمة الثانية، أما الثالثة فتستعمل من قديم عند الفقهاء إزاء الأحكام الفقهية التى لا تعلَّل، والكلمات لا توجد فى المعاجم بهذا المعنى، غير أن الكلمتين الأوليين يمكن ردهما إلى ما جاء فى المعاجم من أنه يقال: «لحم عبيط» بمعنى أنه طرىّ غير ناضج، وكأنه استعير عدم النضج الحسى فى اللحم لعدم النضج العقلى فى الإنسان، وهى استعارة سائغة، واشتقوا من الصفة مصدرا هو «العبط - العباطة» بمعنى التخلف العقلى وضعف الإدراك، وهو أيضا اشتقاق سائغ. أما كلمة «اعتباطا» بمعنى: «بدون علة» فمأخوذة مما جاء فى اللغة من قولهم: «مات اعتباطا» إذا مات بغير علة من مرض أو غير مرض، والفقهاء بذلك نقلوا الكلمة من هذا المعنى المتصل بالموت إلى الحكم الفقهى الذى لا توجد له علة واضحة، وهو نقل سائغ على سبيل التوسع. وبذلك تكون كلمات: عبيط - عبَط - عباطة - اعتباطا عربية صحيحة.

عيَّط - العِياط

من الكلمات المتدولة «عيَّط» بمعنى بكى بصوت مرتفع. واشتُقَّت منها كلمة «العِياط» بمعنى ارتفاع الصوت فى البكاء. والكلمة لا توجد فى المعاجم بهذا المعنى العصرى، غير أن فيها تعيَّط القوم إذا صاحوا وأحدثوا ضجَّة بصياحهم، وفيها أيضا عيَّط إذا صاح مرة، وكأن المعاصرين نقلوا الكلمة من الصياح المطلق إلى صياح الصغار وغيرهم بالبكاء من إطلاق العام على الخاص، فقالوا عيَّط عِياطا إذا صاح الشخص فى بكائه وتمادى به فى جزع وعويل. وبذلك تكون الكلمتان المتداولتان: «عيَّط - العِياط» صحيحتين سائغتين.

عَشْوائى - عَشْوائية - العَشْوائية

تدور فى اللغة المعاصرة كلمات: عَشْوائى وعشوائية صفتين، والعشوائية مصدرًا صناعيًا. فيقال مثلا: فكرة عَشْوائية أى على غير هدى ونور، كما يقال عشوائية القرارات أى أنها ليست ثمرة هدى وبصيرة.

والكلمات الثلاث لم ترد فى المعاجم، وأصل الكلمة: عسواء، صفة للناقة كليلة البصر تخبِط الطريق فى السير، دون أن تتبين بدقة مواضع أخفافها، ومن أمثالهم: هو يخبط خبطَ عشواء، ويقول زهير:

رأيت المنايا خَبْطَ عَشْواءَ من تُصِبْ تمِتْــه ومن تُخْـطِئْ يعمَّــرْ فيَهْـرَمِ

والقياس فى الاسم الممدود أن الهمزة إذا كانت للتأنيث قلبت فى النسبة واوا مثل: حمراء ينسب إليها حمراوى، وتثبت الهمزة فى الكلمة إذا لم تكن للتأنيث مثل: قَرَّائى فى النسبة إلى قرَّاء، وإذا كانت منقلبة عن واو جاز الوجهان: ثبوتها وقلبها مثل: سمائى وسماوى فى النسبة إلى سماء. والهمزة فى عشواء للتأنيث، فقياس النسبة إليها عشواوى وعشواوية، وفى ذلك ثقل واضح فى النطق لاجتماع واوين، ليس بينهما فاصل يعتدُّ به فى الكلمة، ولعل ذلك ما جعل اللغة المعاصرة تفر من هذا الثقل فتثبت همزة عشواء فى النسبة قائلة عشوائى وعشوائية.

ومن يرجع إلى كتب النحو يجد تخريجا للنطق الدائر على الألسنة بإثبات همزة عشواء فى النسبة إذ يقول الصبَّان فى حاشيته: من العرب من يقرُّ هذه الهمزة التى للتأنيث فى النسبة. وفى باب تثنية المقصور والممدود بشرح الأشمونى يذكر أن أبا جعفر النحاس روى عن الكوفيين فى تثنية حمراء أن يقال حمراءان، مما يُلزمهم بأن يقولوا فى النسبة حمرائى، للقاعدة العامة، وهى أن الاسم الممدود يعامل فى النسبة معاملته فى التثنية. وكل ذلك رجع إليه المجمع وقرر - كما فى كتابه أصول اللغة - جواز النسبة إلى مثل حمراء على حمرائى وحمراوى، وأجاز ذلك فى كلمة كيمياء فينسب إليها: كيميائى وكيمياوى، وأيضًا أجاز ذلك فى كلمة صفراء، بحيث ينسب إليها فى الطب: صفرائى، وبذلك كله تصبح النسبة إلى عَشْواء عَشْوائيًّا جائزة سائغة.

وما دامت كلمة «عَشْوائى» أصبحت سائغة فبالتالى، تصبح كلمة «العَشْوائية» مصدرًا صناعيًّا سائغة بدورها، إذ المصدر الصناعى يصاغ على زنة الكلمة منسوبةً مؤنثةً وهى هنا كلمة عسوائى، فما دمنا قد أجزناها فإن المصدر الصناعى منها يصبح مُجازًا سائغًا بدوره.

عَصْلج

من الكلمات المتداولة على الألسنة كلمة «عَصْلج» بمعنى عَسُر وتصَعَّب، والفعل لا يوجد فى المعاجم، غير أن فى القاموس المحيط: العصلَّج: المعوجّ الساق، ولما كان اعوجاج الساق من شأنه أن يجعل صاحبها يتعثر فى مشيه، فقد اشتق المعاصرون من كلمة «العصلَّج «فعل» عصلج عصلجة فهو معصلج» للدلالة على تصعب الشىء،فيقولون مثلا «عصلج المفتاح فى القفل» بمعنى أنه لم يستطع فتحه ولا استطاع الخلوص،وقد يقولون «عصلج القفل» بمعنى أنه تعذر فتحه، وقد يقولون عصلجت المسألة «أى أنه تعذر حَلُّها» ومن قديم أجاز المجمع الاشتقاق من أسماء الأعيان مطلقا لكثرته كثرة مفرطة. وبذلك تكون الكلمات: «عَصْلَج – عَصْلجة – مُعَصْلج» كلمات عربية سائغة.

غامق

تدور فى أفواه المعاصرين كلمة «غامق» صفة للألوان، فيقولون مثلا: «أحمر غامق – أخضر غامق» إذا كانت الحمرة والخضرة ضاربتين إلى السواد قليلا. والكلمة «غامق» لا توجد فى المعاجم بهذا المعنى إنما فيها «غمقت الأشجار» إذا ركبها النَّدى وكثر عليها، غير أن فيها قولهم: «غَمَقَ البُسْر» أى البلح، إذا غُمَّ ليدرك وينضج قبل أن يرطب، وهو حينئذ يضرب إلى السواد قليلاً. وفيها أيضا بُسْرٌ مغموق إذا مُسَّ بالخل والملح ثم تُرك فى الشمس حتى يلين، مما يحمل أيضا معنى التغير إلى السواد قليلا للينه، وكأنما استخدم المعاصرون الكلمة فى الألوان أخذا من هذين الاستعمالين، وهو أخذ تجيزه اللغة عن طريق السعة والتعميم فى معانى الكلمات.

وبذلك تكون كلمة غامق صفة للون بمعنى أنه ضارب إلى السواد قليلاً عربية صحيحة. مع ملاحظة أن العامة تقلب القاف همزة فى الكلمة.

الغَموس

يتداول المعاصرون كلمة «الغَموس»، بمعنى الإدام الذى يُؤْتَدم به الطعام، ولا توجد الكلمة فى المعاجم بهذا المعنى، غير أن فيها غمس الخبز فى الخل إذا غمره به، ويدخل هذا المعنى فى تصاريف الكلمة فيقال: «اغتمس فى الماء وانغمس فيه» ويقال: الأمر الغَموس أى الشديد، واليمين الغَموس أى الكاذبة التى تغمس صاحبها فى الإثم. وقياسا على عبارة «غمس الخبز فى الخل يقال إن الخل غَموس للخبز، ثم وصفوا بذلك كل ما يغمس فيه الخبز، مما يشبه الخل السائل من ألوان الطعام، ثم عمموه فى كل إدام يُسْتَمْرأ به الطعام سائلاً وغير سائل. ثم نقلوا كلمة الغموس من الوصفية إلى الاسمية إذ تحولت اسما للإدام مطلقا، ومن ذلك قولهم: «هل يوجد غموس - غمَّس اللقمة فى العسل - غمَّس الخبز بالجبن. وبذلك تكون كل هذه الكلمات عربية سائغة.

الفُرْجَةُ - متفرِّج

الفُرْجة اسم مصدر للفعل فرج، يقال فرج الغم أى كشفه فَرْجًا وفَرْجة. وتدور كلمة الفُرْجة فى الأفواه بمعنى لا يوجد لها فى المعاجم وهو ما يروِّح عن النفوس من الملاهى والغرائب، بإطلاق الكلمة على ما يلزمها من كشف الغم عن النفوس وإزالته. وسميت أيضا مشاهدة تلك الغرائب والملاهى فرجة من باب تسمية المسبب بالسبب على طريقة المجاز المرسل، واشتقت منها كلمة متفرِّج بمعنى مشاهد الملاهى والغرائب ومعها فعلها تفرَّج قياسًا على مثل: تنزَّه وتشجع وتبقَّن وتجلَّد وتحرَّج وتجبَّر وتجرَّع وتكبَّر وتصنَّع وتنكَّر، وهى صيغة قياسية من صيغ الفعل اللازم. وبذلك يكون استخدام كلمة الفُرْجة بمعنى الملاهى وكلمة متفرِّج بمعنى مشاهدها استخدامًا عربيًا سليمًا.

فرمَ - فرّامة - مِفرْمة

يستعمل المعاصرون كلمة «فرمَ» بمعنى فتّت الشيء، كما يستعملون كلمتى «فرّامة» و«مِفْرمة» اسمى آلة للفرم، وكل ذلك استعمال محدث لا يوجد فى المعاجم، غير أن صاحب القاموس ذكر كلمة «الأفرم» وقال إنها صفة بمعنى المتحطم الأسنان». وتجيز لنا هذه الصفة أن نكمل مادتها بالفعل «فرم» حسب قرار المجمع القديم القائل بجواز استكمال الاشتقاقات فى المادة اللغوية. وإذن يجوز أن يقال «فَرَم» بمعنى حطّم وفتّت على نحو ما يستعمل ذلك المعاصرون، إذ يقولون: «فَرم اللحم فَرْما» إذا فَراه وفتته، واشتق المعاصرون من الفعل كلمتى «فرّامة» و«مِفْرمة» اسمين لآلة الفرم، وهو اشتقاق قياسى.

وبذلك تكون كلمات: «فَرم - فرّامة - مِفْرمة» عربية سائغة.

الفُسْحة

تُتَداول عَبْر الشفاه كلمة «الفسحة» لفترة صغيرة بين عملين فى المصنع أو بين درسين أو أكثر فى المدارس. وفى المعاجم. «فَسَح له فى المجلس يفسح فسحا» إذا وسّع له فيه. وتكثر مشتقات الكلمة وتدور حول الاتساع، ومن ذلك «الفُسْحة» وهى السعة فى المكان، ولذلك يقال الفسحة بين الدارين أو الدور أى الفُرْجة. وقد استعارها المعاصرون من دلالتها على السعة بين الأمكنة إلى السعة بين الأزمنة أو بعبارة أدق بين أزمنة عملين أو أعمال للراحة، وهى استعارة سديدة، ومنها يقولون «تفسّح» إذا أخذ فسحة من العمل ليستريح فترة، وعادة تكون محدودة.

وبذلك تكون كلمتا «الفُسْحة - تفسّح» المتداولتان عربيتين صحيحتين.

فَضْفض

تتردد فى اللغة اليومية كلمة «فضفض عن نفسه» بمعنى أنه أفضى بكل ما فى نفسه وأراحها من عِبْء ما تحمله، وفى المعاجم «فضفض العيشُ» إذا اتسع، وفيها «فضفض الثوبَ» إذا وسَّعه، فهو فَضْفاض أى واسع.

وكأنما انتقل المعاصرون من الكلمة بمعناها المادى وهو الاتساع فى العيش أو فى الثوب إلى الاتساع فى الحديث عن دخائل النفس، والانتقال بالكلمات فى العربية من معانيها المادية إلى معانيها غير المادية سُنَّة من سننها المطردة.

ومن هنا تكون كلمة فَضْفض عن نفسه بمعنى أنه أفضى بما يداخلها من خواطر كلمة عربية سائغة.

الفوطة

تدور فى الأفواه كلمة الفوطة وجمعها فُوَط، وهى كلمة مولدة استخدمها الأسلاف علما على مآزر أو نياب قصيرة كانت تُجْلب من السند، وربما كانت الكلمة فى الأصل سندية كما قال صاحب القاموس، وقال أيضا إنها سميت بها مآزر مخططة. وقد توسع المعاصرون فى استخدامها، فسموا بها المِيدعة، وهى ثوب لا أكمام له يُلْبَسُ فوق الثياب ليقيها أثناء العمل مما قد يعلق بها من الشوائب، وتوسعوا أكثر، فسموا بها المِنْشفة التى يجفَّف بها الوجه والبدن بعد غسلهما بالماء، كما سموا بها أيضًا نسيجة القماش من القطن التى توضع على الصدر أو الركبتين عند تناول الطعام وقاية لثياب الأكل.

وكل هذه الصور من التوسع بالكلمة المولدة وهى الفوطة على سبيل الاستعارة قياسى وسائغ فى العربية.

قاوَحه - مقاوحة

يتداول المعاصرون كلمة «قاوحه مقاوحة شديدة» بمعنى أنه شادَّ صاحبه فى الكلام وأكثر من مماراته محاولا الظفر به. ولا يوجد الفعل ولا معناه فى المعاجم، غير أن فيها قاح الجرح يقوح إذا امتلأ قيحا وقد صاغ المعاصرون من قاح قاوح للتعبير عن المكابرة فى الكلام واللجاج فيه، وكأنما كثرت فيه الجراح، وامتلأت بقيح اللدد والجدل والقحة، وكل ذلك على سبيل الاستعارة.

وبذلك تكون صيغة «قاوحه مقاوحة» عربية صحيحة للدلالة على القِحة وشدة اللَّجاج والاجتراء فى الكلام. والعامة تنطق الكلمة ومشتقاتها بإبدال القاف همزة.

القِطـاع

يكثر فى هذا العصر استخدام كلمة قِطاع مضافة إلى الزراعة أو الصناعة أو التجارة للدلالة على مؤسسة أو هيئة أو طائفة معينة من الطوائف العاملة فى الشعب. وكلمة قِطاع فى اللغة تُرَدّ إلى القَطْع وهو فصل أجزاء الشىء بعضها عن بعض، ويسمى الجزء المفصول قطعة وقِطاعًا، وتسمى الطائفة من الليل قِطاعًا، واستعارتُها لطائفة من طوائف الشعب أو لمؤسسة أو لنشاط من الأنشطة استعارة سليمة. وبذلك تكون الكلمات المتداولة فى الصحف مثل كلمة قِطاع الزراعة، وقِطاع عام أو خاص وما يماثلها عربية سائغة صحيحة.

القفـش

تجرى فى الألسنة كلمة «القفش» بمعنى أن الشخص حاضر البديهة وأنه حين يسمع كلمة من صاحبه يعلق عليها بكلمة فكهة تعد امتدادًا لها تظرفًا، ولا يوجد هذا المعنى للكلمة فى المعاجم وإنما فيها قفَش قفشا «إذا نشط فى الأكل و«قفش بالعصا» إذا ضرب بها و«قفش الشىء» إذا أخذه.

ولا صلة بين هذه المعانى ومعنى كلمة «القفش» المتداولة، غير أن فى المعاجم «قفش اللصَّ» إذا أخذه بتلابيبه جامعًا ثيابه عند نَحْره وجرَّه على وجهه، ويمكن أن تكون الكلمة بمعناها المعاصر أُخذت من هذا المعنى لأن القافش المعلق على الكلمة بكلمته الفكهة كأنما قبض عليها قبضًا محكمًا لا تستطيع الإفلات منه حين فَصَلتْ من فم صاحبها مولِّدًا منها – او ممتدًا بها إلى – كلمة فكهة.

وبذلك استعيرت الكلمة من دلالتها على الإمساك باللص إلى الدلالة العصرية دلالة الإمساك باللفظة أو الألفاظ تظرفًا ودعابة، وهو استعمال سائغ عن طريق الاستعارة، والعامة تنطق الكلمة بإبدال القاف همزة.

كبَّده – تكبَّد

الكبَد العناء والمشقة، وفى الذكر الحكيم: ﴿لقد خلقنا الإنسان فى كَبَدٍ﴾ ومن مشتقاته فى اللغة: كبَد البردُ الناس إذا شقَّ عليهم، وفيها تكبَّد الشىءُ إذا غلظ، وتكبَّد الأمرَ إذا قصده، وتكبَّدت الشمسُ السماء إذا توسَّطتها من الكَبِد بمعنى الوسط، وفيها كابد الأمر إذا قاساه وتحمل مشقته. وبجانب هذه الاستعمالات اللغوية يستعمل المعاصرون كلمتى «كبَّده الأمر كثيرا» بمعنى أنه عانى فيه كثيرا، و«تكبَّد الأمرَ» بمعنى أنه عانى فيه عناء شديدا. وهما استعمالان عصريان يكملان الأفعال والاستعمالات القديمة فى المادة، وهما حريَّان بالقبول أخذا بقرار المجمع الذى يجيز استكمال المادة اللغوية بمشتقات واستعمالات جديدة. وبذلك تصبح كلمتا: «كبَّده الأمر – تكبَّد الأمر» صحيحتين مقبولتين.

كويِّس - أكوس

من الكلمات العامية التي تدور في الألسنة كلمة «كويِّس» تقال في استحسان أي شيء حسي أو معنوي إذ يقال مثلاً «الطعام كويِّس - الكتاب كويِّس - المقالة كويِّسة» إلى غير ذلك. والكلمة لا توجد في المعاجم، مما قد يدفع إلى الظن بأنها غير فصيحة. وأرى أنها تصغير لكلمة كيِّس بمعنى لطيف أو حسن، وقد يقال إنه كان ينبغي أن تصغر على «كُيَيِّس» بإضافة ياء التصغير حسب قواعده المعروفة، غير أن الكوفيين يجيزون صحة هذا التصغير، وذلك أنهم جوَّزوا قلب الياء واوًا في تصغير مثل: «بيت - نسيخ» مما ثانيه ياء، فيقال: «بويت - شويخ» كراهة اجتماع ياءين، واختار ذلك ابن مالك. ويلزم الكوفيين وابن مالك أن يجوِّزوا في «كيِّس» أن يقال في تصغيرها: «كويِّس» إذ هي - وما يماثلها - أولى أن تقلب الياء فيها واوًا لاجتماع ثلاث ياءات بها، وبذلك يتضح أن تصغير كلمة كيِّس على «كويِّس» تسيغه العربية، وهو تصغير للتحسين والتمليح مثل: ياما أُحَيْسِنَ الرَّوض - ياما أُمَيْلِحَ البُسْتان.

ونجري على ألسنة المعاصرين في المفاضلة بين عملين كويِّسين أن يقال: «هذا أكوس من ذلك» وقد يظن أنه تعبير غلط، وليس بغلط إذ له مسوغ هو أن العربية كثيرًا ما تقلب ياء اليائي واوًا وقد تعكس فتقلب واو الواوي ياء، ولذلك كثيرًا ما تروى كلمة بالواو، وفي رواية ثانية تروى بالياء مثل: «كُلْية - كُلْوة - حَيْث - حَوْث». وفي اللسان قالوا: «هذا الأكيس وهي الكوسى» وكأنهم حين أجازوا قلب الياء واوا مع الأنثى مضى المعاصرون في إثْرهم فقلبوا الياء واوا في صيغة أكوس، وهي كثيرًا ما تقلب - كما أسلفنا - واوا في العربية. وبذلك تكون كلمتا كويِّس - أكوس صحيحتين سائغتين.

المـرابى

تشيع فى اللغة المعاصرة كلمة (المرابى) بمعنى من يداين الناس بالرِّبا قصدًا لزيادة ماله على حساب ديونهم، ولا يوجد فى المعاجم فعل «رابى» بمعنى نمَّى المال عن طريق الرِّبا، وإنما فيها لهذا المعنى فعل أَرْبَى، إذ جاء فى القاموس المحيط (المربى: من يأتى الرِّبا).

ومن الممكن تخريج الفعل «رابى» وتصحيحه عربيا بأحد وجهين. الوجه الأول أنه مزيد من الفعل الثلاثى «ربا المالُ: إذا نما بزيادة ألف بعد فائه ليصبح على صيغة فاعَل للدلالة على الموالاة مثل: جالس – حاور – تابع، وبذلك يقال فلان مُرابٍ أى أنه يتابع الربا ويواليه.

والوجه الثانى أن فعل رابى بمعنى أُرْبى أى زاد وضاعف مثل: «داين بمعنى أدان – راضى بمعنى أرضى – عاون بمعنى أعان». وقديمًا قال أبو العلاء:

أُرابيك فى الودِّ الذى قد بذلته ... فأُضْعف إن أجْدَى لـديك رِبـاءُ

وسواء أخذنا – حسب مقاييس اللغة – فى قبول الفعل «رابى» واشتقاقاته بالوجه الأول أو بالوجه الثانى فإن كلمة «المرابى» المتداولة على الألسنة فى اللغة العصرية عربية صحيحة.

مِصْداقية

يُسْتَخْدم المصدر الصناعى كثيراً فى عصرنا سواء فى لغة العلوم أو فى الصحافة، ومعروف أنه يتكون بإضافة ياء مشددة إلى الكلمة ومعها تاء تأنيث، ومما كثر اليوم استخدام كلمة مصداقية، وأصل الكلمة مصداق، وفى لسان العرب يقال «هذا مصداق هذا» أى ما يصدقه وما يشهد بصدقه. فأصل الكلمة صحيح لغويا، وأضيفت إليها ياء المصدر الصناعى المشددة وتاؤه، فقيل مصداقيةُ هذا الرأى سليمة أى ما يصدق عليه من الدلالة أو الحكم. وتضاف الكلمة إلى الدول، فيقال مثلا مِصْداقية هذه الدولة صحيحة ومصداقية تلك غير صحيحة، بمعنى أن سياستها المعلنة تطابق سياستها غير المعلنة وأنها صادقة فى فعلها مثل قولها. والكلمة بذلك سائغة لغويًّا وعربية صحيحة.

نَبَّط عليه

تجرى فى اللغة الدارجة كلمة «نبَّط عليه» بمعنى أنه لمز صاحبه بكلام يشير فيه إلى بعض عيوبه مع شىء من الخفاء، ولا توجد للكلمة فى المعاجم هذا المعنى غير أن فيها «نبَط الشىء ونبَّطة» إذا أظهره بعد خفائه. والصلة بين هذا المعنى، والكلمة واضحة فإن اللامز لصاحبه ينطق بكلام مخفيًّا فى ثناياه عيوبه، مع إعطاء الفرصة للسامع كى يتضح له ما يريد من هذه العيوب، وكأن الكلمة الدارجة أجملت هذا الصنيع إذ صيغت على هذا النحو: «نَبَّط على صاحبه» وكأن أصل التعبير «نبط كلا ما عليه» فحُذف المفعول به لأنه متبادر ومفهوم، والمراد أنه حمَّل كلامه على صاحبه عيوبًا خفية، حاول أن يكشفها بغمزه له ولمزه.

وبذلك تكون كلمة «نبَّط عليه» المتداولة عربية سائغة.

نشَل - النَّشَّال

تتداول فى اللغة اليومية كلمة «نشل» بمعنى سرق، واشتقوا منها كلمة النشَّال بمعنى اللص متعود السرقة، والكلمتان ليستا فى المعاجم القديمة غير أن فيها «نشل الشىء» إذا أسرع فى نزعه، ومن ذلك قولهم «نشل اللحم من القدر» إذا أسرع فى إخراجه منها بيده، وقولهم «نشل الخاتم من يده» إذا أسرع فى انتزاعه، وقولهم: «نشل الغريق من الماء» إذا أخرجه من الماء مسرعًا. ومن هذا المعنى تداول النَّاس كلمة «نشل» للخطف السريع وبعبارة أخرى للسرقة، فيقال: «نشل ما معه من نقود». واشتقت من ذلك كلمة النشال للص الذى يسرق الناس على غِرَّة. وبذلك تكون الكلمتان المتداولتان: نشل - النشال عربيتين صحيحتين.

النُّقطة

تُتَداول بين الناس كلمة «النُّقطة» بمعنى ما يُهْدَى إلى العروسين أو أحدهما من هدية مال أو غير مال فى العرس أو قبله أو بعده. والكلمة لا توجد بهذا المعنى فى المعاجم، وفيها النقطة علامة مستديرة توضع فوق الحرف أو تحته لتمييزه من الحروف غير المنقوطة، وفى المعاجم أيضًا نقطة الدائرة فى الهندسة مركزها. وتُجْعَل النقطة بين العبارات فى الكلام للفصل بينها. والنقطة: الأمر والقضية. وفى المعاجم أيضًا النقطة القطعة الصغيرة من الكلأ والقدر الصغير من الشىء يقال أعطاه نقطة صغيرة من العسل، ومن هذا المعنى استعيرت كلمة «النقطة» للدلالة على ما يقدَّم للعروسين من مال أو من بعض الطُّرَف، وهى استعارة سديدة، وقد اشتق منها فعل هو «نَقَّط العروسين» بمعنى أنه قدم لها هدية، وهو اشتقاق سليم. وبذلك تكون كلمة«النقطة»بمعنى الهدية تقدم للعروسين وكلمة «نقَّط» بمعنى أهدى العروسين هدية عربيتين سائغتين، والعامة تبدل القاف فى الكلمتين همزة.

وشوشه – الوشوشة

تدور فى أفواه المعاصرين كلمة «وشوشه» بمعنى كلَّمه أخفى ما يكون الكلام حتى لا يسمعه سواه، واشتقوا منها كلمة الوشوشة بمعنى الكلام الخفى يلقى فى أذن المستمع، ومن ذلك قولهم توشوشوا إذا تسارُّوا بالكلام وهمس به بعضهم إلى بعض. والكلمة ومشتقاتها لا توجد فى المعاجم بهذا المعنى، غير أن فيها وشوش الرجل إذا تكلم بكلام مختلط غير بيِّن، وكأنهم استخدموا الفعل متعديا، ناقلين له من الكلام المختلط غير البيِّن إلى الكلام المهموس على طريقة الاستعارة، وبذلك تكون كلمتا: وشوشه – الوشوشة – صحيحتين سائغتين.

فهرس الموضوعات

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة

رقم الإيداع	١٩٩٠ / ٨١٨٢
الترقيم الدولى	ISBN 977 – 02 – 3098 – 7

١ / ٨٩ / ٧٦

طبع بمطابع دار المعارف (ج.م.ع.)